إبراء ذمة علماء الأمة من الطعن في إمام السنة

ويليه

عقيدة الإمام الألباني في الإيمان من مؤلفاته

لفضيلة الشيخ عادل السيد

اعتنى به

وليد بن حسن بغدادي

قدم له فضيلة العلامة الوالد الشيخ

حسن بن عبد الوهاب البنا

الإسراء للإقامة

Scanned with CamScanner

إبراء ذمة علماء الأمة
من الطعن في إمام السنة

Scanned with CamScanner

حقوق الطبع محفوظة

الطبعة الأولى

١٤٣٥هـ - ٢٠١٤م

رقم الإيداع: ٢٠١٣/٢٤١٨٧م

الإسراء للاستقامة

جمهورية مصر العربية

ش الهدي المحمدي- أحمد عرابي – مساكن عين شمس - القاهرة

تليفون: ٠٠٢٠١٢٨٥١٨٣٤٤٢-٠٠٢٠١٢٢٧٤٨٣٢٦٣

تليفاكس: ٠٠٢٠٢٢٩٨٧٦٣٧٧

zahran_75@yahoo.com

Scanned with CamScanner

إبراء ذمة علماء الأمة من الطعن في إمام السنة

ويليه

عقيدة الإمام الألباني في الإيمان من مؤلفاته

لفضيلة الشيخ

عادل السيد

اعتنى به

وليد بن حسن بغدادي

قدم له

فضيلة العلامة الوالد الشيخ

حسن بن عبد الوهاب البنا

الاستقامة

Scanned with CamScanner

مقدمةُ فضيلةِ الوالدِ الشيخِ
حسن عبد الوهاب البنا

بِسْمِ ٱللَّهِ ٱلرَّحْمَٰنِ ٱلرَّحِيمِ

الحمدُ للهِ، نحمدُهُ ونستعينُهُ ونستغفرُهُ، ونعوذُ باللهِ مِنْ شرورِ أنفسِنا، ومِنْ سيئاتِ أعمالِنا إنَّهُ مَنْ يهدِهِ اللهُ فلا مضلَّ لَهُ، ومَنْ يضللْ فلا هادي لَهُ، وأشهدُ أنْ لا إلهَ إلا اللهُ وحدَهُ لا شريكَ لَهُ، وأشهدُ أنَّ محمدًا عبدُهُ ورسولُهُ -صلىٰ اللهُ عليه وعلىٰ آله وصحبه وسلم تسليمًا كثيرًا-.

أما بعد...

فلقد دَفَعَ إليَّ أخي في الله الشيخ/ عادل السيد عُجالتَه بعنوان: «إبراء ذمةِ علماءِ الأمة من الطعن في إمامِ السنةِ»، ونصيحتَه المخلصةَ للشيخ/ هشامِ البيلي؛ لقراءتها ثُمَّ التعليقِ بما قد يكونُ فات الشيخُ/ عادل مِنْ أمرٍ، استرشادًا بقول الله تعالىٰ: ﴿وَخُلِقَ ٱلْإِنسَٰنُ ضَعِيفًا ﴿٢٨﴾﴾ [النساء: ٢٨] الآية.

وهذا مِنْ دأبِ طلابِ العلمِ النابهينَ؛ حتىٰ يكونَ عملُهم مستوفيًا بقدرِ الاستطاعةِ (يعني: الشيخ/ عادل السيد، ولا أزكي علىٰ اللهِ أحدًا).

ولم أقدمْ بذلك للدلالةِ علىٰ سبقي لَهُ في العلمِ فإنَّما العلم بالتعلمِ، وهو بفضلِ اللهِ أكثرُ مني اطلاعًا واستيعابًا، سيما وقد وهنَ العظمُ مني واشتعلَ الرأسُ شيبًا، ولا حولَ لي ولا قوةَ إلا باللهِ وحدَهُ.

ومِنْ فضلِ اللهِ سبحانَهُ أنْ يسرَ لي أمورًا كثيرةً بما منحني إياهُ: مِنْ مسارعةِ

Scanned with CamScanner

إخواني مِنْ المشايخِ وطلابِ العلمِ وزوجي المباركة وأولادي البررة في مساعدتي، وتيسير الكثير مِنْ أمورِ حياتي، ولا نحصي ثناءً علىٰ ربِّنا كما أثنىٰ هو علىٰ نفسِهِ، ولله الحمدُ والمنةُ.

ولنبدأ في المقصودِ:

ألا وهو ما نزغَ بهِ الشيطانُ بينَ أهلِ السنة في مصرَ، وقد قالَ رسولُ اللهِ ﷺ: **«إنَّ الشيطانَ قد يئسَ أنْ يُعبدَ في أرضِكم بعدَ اليومِ؛ فرضي بما تحقِرونَ مِنْ أمرِ دينكم»**(١)، وحذَّرَ ﷺ من التحريش بين الأفرادِ والجماعاتِ مِنْ أمة الإسلامِ.

فأمرُ الخلاف بينَ الشيخِ/ هشامِ البيلي، وبينَ الإخوة المنتسبينَ لأهلِ السنةِ والجماعةِ هو مِنْ زُهاءِ عامٍ بدأ بسيطًا، ثُمَّ استحكمَ أمرُهُ وفُتن به الأشياخُ وطلابُ العلمِ!!.

ويتلخصُ الأمر الذي فصلتْهُ هذه العجالةُ في أنَّنا نحنُ السلفيينَ بمصرَ – مِمَّنْ يعرفُ بعضنا بعضًا– ولا شَكَّ أنَّ هناك غيرَنا ولكن ليسوا متصلينَ بنا – باركَ اللهُ في الجميعِ – فحاولنا أنْ نجمعَ أنفسنا تحتَ مظلةِ الكتابِ والسنةِ بفهمِ سلفِ الأمةِ، وأولهم الصحابة رضي الله عنهم، ثُمَّ مَنْ تبعَهم بإحسانٍ، فتمَّ اجتماعُنا لمرتين أو ثلاثٍ، ولَمْ يلبثْ أنْ اكتشفَ الشيخُ/ محمدُ سعيد رسلان بعضَ المخالفاتِ المنهجيةِ لدىٰ الشيخ هشام البيلي، فنصحَ لَهُ، ثُمَّ ذكرَها لنا؛ فسألتُ عنها الشيخَ هشامًا فردَّ عليَّ في الهاتفِ مُستنكرًا لها وتبرأ منها!! فبلَّغتُ ذلكَ للشيخِ/ رسلانَ، فقالَ الشيخُ رسلانُ: إنْ أذاعَها الشيخُ هشامُ البيلي مُتبرئًا منها

---

(١) رواه البخاري وأحمد من حديث ابن عباس رضي الله عنهما.

Scanned with CamScanner

في المواقعِ فلا لومَ عليهِ، ولا يكفي أنْ ينكرَها في الهاتفِ، فبلَّغتُ الشيخَ هشامًا فلَمْ يفعلْ، وازدادتْ الفتنةُ بينَ الأشياخِ وطلابِ العلمِ.

وكانَ مِمَّنْ ردَّ علىٰ الشيخِ هشامٍ: الشيخُ عليُ الوصيفي ثُمَّ الشيخُ عادلُ السيد؛ فلَمْ يقبلْ نصيحتيهما.

وأمَّا ردُّ الشيخِ عادلِ السيد -وهو الذي نحنُ بصددِهِ- فقَدْ قرأتُهُ أكثر مِنْ مرةٍ؛ فوجدتُهُ كافيًا وشافيًا بفضلِ اللهِ.

ونصيحتي للشيخِ هشامِ البيلي:

أنْ يقرأَها ويستوعبَها؛ وإنْ كانَ كلامُ الشيخِ عادل السيد والذي هو تنبيهٌ وإرشادٌ إلىٰ خلاصةِ أقوالِ العلماءِ السلفيينَ، وقَدْ احتجَّ بأقوالِهم، ويكفي أهلُ السنةِ والجماعةِ أنْ يقولوا بقولِ هؤلاءِ الصفوةِ الذين ذكرَهم الشيخُ عادلُ السيد في عُجالتهِ إجمالًا وتفصيلًا.

كما ندعوكم إلىٰ المُسارعةِ في ذلكَ وبثِ أقوالِكم التي تقرونَ فيها بأقوالِ علماءِ الأمةِ السلفيينَ في المواقعِ لدرءِ الفتنةِ، وإبعادِ التنازعِ والتفرقِ في صفِ السلفيينَ، وكلُّ ذلكَ حرصًا منَّا علىٰ جمعِ الصفِ والظهورِ بالحقِّ لنأخذَ مكاننا تحتَ مظلةِ أهلِ السنةِ والجماعةِ، ويشهدُ اللهُ لنا ثُمَّ يشهدُ الناسُ لنا بشهادةِ اللهِ تعالىٰ، ويومئذٍ يفرحُ المؤمنونَ بذلكَ.

وكلُّ مساعينا ونصائحنا هي مِنْ أجلِ جمعِ الصفِ، ولتكونَ كلمةُ اللهِ هي العليا، وليسَ لأيِّ هدفٍ آخرَ، ويأتي إلينا كلُّ مَنْ يحب السلفيةَ، ويسعدُ بالانتسابِ إليها دونَ إثاراتٍ ولا اعتصاماتٍ ولا إضراباتٍ، ولكنْ بالسمعِ

Scanned with CamScanner

والطاعةِ لولاةِ الأمرِ الذين مكنهم الله دونَ إثارةٍ أو معصيةٍ.

ولا يفوتُنا أنْ نُذكّرَ في هذا المقامِ بالتأكيدِ علىٰ نصيحةِ الشيخ ربيعِ بنِ هادي المدخلي للشيخِ هشامٍ البيلي أثناءَ زيارتِهِ لَهُ في موسمِ الحجِّ الفائتِ، ولَمْ يأخذْ بنصيحتِهِ، كلُّ ذلكَ صيانةً للمنهجِ، وجمعًا لشملِ الدعاةِ السلفيينَ وطلابِ العلمِ، ودرءًا للفتنةِ التي عمَّتْ وطمَّتْ.

واللهُ المستعانُ.

وصلىٰ الله علىٰ محمدٍ وآلِهِ وصحبِهِ وسلَّمَ.

وكتبه

الفقير إلىٰ الله تعالىٰ

حسن عبد الوهاب البنا

عضو هيئة التوعية الإسلامية سابقًا

والمدرس بالجامعة الإسلامية بالمدينة النبوية سابقًا

وعضو جماعة أنصار السنة المحمدية

Scanned with CamScanner

مقدمةُ المعتَني

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَٰنِ الرَّحِيمِ

إنَّ الحمدَ للهِ نحمدُهُ، ونستعينهُ، ونستغفرُهُ، ونعوذُ بالله من شرورِ أنفسنا وسيئاتِ أعمالِنا، مَنْ يهدِهِ اللهُ فلا مُضلَّ لَهُ، ومَنْ يضللْ فلا هاديَ لَهُ، وأشهدُ أن لا إلهَ إلا اللهُ وحدَهُ لا شريكَ لَهُ، وأشهدُ أنَّ محمدًا عبدُهُ ورسولُهُ:

﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا اتَّقُوا اللَّهَ حَقَّ تُقَاتِهِ وَلَا تَمُوتُنَّ إِلَّا وَأَنتُم مُّسْلِمُونَ ﴿١٠٢﴾﴾ [آل عمران: ١٠٢].

﴿يَا أَيُّهَا النَّاسُ اتَّقُوا رَبَّكُمُ الَّذِي خَلَقَكُم مِّن نَّفْسٍ وَاحِدَةٍ وَخَلَقَ مِنْهَا زَوْجَهَا وَبَثَّ مِنْهُمَا رِجَالًا كَثِيرًا وَنِسَاءً ۚ وَاتَّقُوا اللَّهَ الَّذِي تَسَاءَلُونَ بِهِ وَالْأَرْحَامَ ۚ إِنَّ اللَّهَ كَانَ عَلَيْكُمْ رَقِيبًا ﴿١﴾﴾ [النساء: ١].

﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا اتَّقُوا اللَّهَ وَقُولُوا قَوْلًا سَدِيدًا ﴿٧٠﴾ يُصْلِحْ لَكُمْ أَعْمَالَكُمْ وَيَغْفِرْ لَكُمْ ذُنُوبَكُمْ ۗ وَمَن يُطِعِ اللَّهَ وَرَسُولَهُ فَقَدْ فَازَ فَوْزًا عَظِيمًا ﴿٧١﴾﴾ [الأحزاب: ٧٠، ٧١].

أمَّا بعدُ:

فإنَّ أصدقَ الحديثِ كتابُ اللهِ، وخيرَ الهديِ هديُ محمدٍ ﷺ، وشرَّ الأمورِ محدثاتُها، وكلَّ محدثةٍ بدعةٌ، وكلَّ بدعةٍ ضلالةٌ، وكلَّ ضلالةٍ في النارِ، ثُمَّ أمَّا بعدُ:

فإنَّ اللهَ عزَّ وجلَّ جعلَ لأهلِ العلمِ مكانةً عظيمةً؛ فقالَ تعالىٰ: ﴿يَرْفَعِ اللَّهُ الَّذِينَ آمَنُوا مِنكُمْ وَالَّذِينَ أُوتُوا الْعِلْمَ دَرَجَاتٍ﴾ [المجادلة: ١١].

وقال تعالىٰ: ﴿قُلْ هَلْ يَسْتَوِي الَّذِينَ يَعْلَمُونَ وَالَّذِينَ لَا يَعْلَمُونَ﴾ [الزُّمَر: ٩].

Scanned with CamScanner

وعَنْ معاويةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قالَ: قالَ رسولُ اللهِ ﷺ: «مَنْ يرد اللهُ به خيرًا يفقهْهُ في الدينِ»(١). إلىٰ غيرِ ذلكَ مِنَ الآياتِ والأحاديثِ.

وأهلُ العلمِ يُعرفونَ بصفاتٍ كثيرةٍ، منها:

١- العلمُ؛ فَهُمْ ورثةُ الأنبياءِ، فعَنْ أبي الدرداءِ قالَ: سمعتُ رسولَ اللهِ ﷺ يقولُ: «... وإنَّ العلماءَ ورثةُ الأنبياءِ»(٢).

٢- الخشيةُ؛ فهم أعرفُ الناسِ باللهِ؛ فقَدْ قالَ تعالىٰ: ﴿إِنَّمَا يَخْشَى ٱللَّهَ مِنْ عِبَادِهِ ٱلْعُلَمَٰٓؤُا۟﴾ [فاطر: ٢٨].

٣- الزهدُ؛ فهم يَعرفونَ معنىٰ الإخلاصِ، وينظرونَ للآخرةِ؛ فقد قالَ تعالىٰ: ﴿مَن كَانَ يُرِيدُ حَرْثَ ٱلْءَاخِرَةِ نَزِدْ لَهُۥ فِى حَرْثِهِۦ ...﴾ [الشورىٰ: ٢٠].

٤- بذلُ الوقتِ، والجهادُ في سبيلِ اللهِ بالدعوةِ إليهِ؛ لهدايةِ الناسِ؛ فعَنْ أَبِي قِلابةَ الجَرميِّ أنَّهُ قالَ: «مَثَلُ العلماءِ مَثَلُ النجومِ التي يُهتدىٰ بها، والأعلامِ التي يُقتدىٰ بها، فَإِذا تَغيَّبَت تَحَيَّروا، وإذا تَركوها ضلُّوا»(٣).

٥- الثباتُ والرسوخُ في الفتنِ وغيرِها؛ فقَدْ قالَ الإمامُ ابنُ القيمِ رَحِمَهُ اللَّهُ: إنَّ الراسخَ في العلمِ «إذا وردتْ عليه مِنْ الشُبَهِ بعددِ أمواجِ البحرِ ما أزالتْ يقينَهُ، ولا قَدَحَتْ فيه شيئًا؛ لأنَّه قَدْ رسخَ في العلمِ، فلا تَستفزُّهُ الشبهات، بل إذا وردتْ عليه ردَّها حرسُ العلم وجيشُهُ مفلولةً مغلوبةً»(٤).

٦- ثناءُ أهلِ العلمِ وشهادتهم لَهُ بالعلمِ، والفضلِ، والسنةِ، فعَنْ أنسِ بنِ

---

(١) أخرجه البخاري (٧١)، ومسلم (١٠٣٧).

(٢) أخرجه أبو داود (٣٦٤١)، والترمذي (٢٨٢١)، وصححه العلامة الألباني.

(٣) «مصنف ابن أبي شيبة» (١٣/ ٤٩٦).

(٤) «مفتاح دار السعادة» (١/ ٤٤٢).

Scanned with CamScanner

مالكٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أنَّ النبيَّ ﷺ قالَ: «المؤمنونَ شهداءُ اللهِ في الأرضِ»(١).

وبهذه الصفاتِ وغيرِها يُعرفُ العلماءُ مِنْ أشباهِهم، وبالاقتداءِ بهؤلاءِ في صفاتِهم يُعرفُ طلابُ العلمِ مِنْ أنصافِهم، ومِنْ هؤلاءِ العلماءِ الذين وُصِفُوا بهذه الصفاتِ العالمُ العلامةُ المحدثُ الفقيهُ السنيُّ السلفيُّ: محمدُ ناصرُ الدين الألباني رَحِمَهُ اللَّهُ؛ فقد شَهِدَ لَهُ الأكابرُ مِنْ علماءِ زمانِهِ بهذه الصفاتِ وأكثرَ، ولكن أَبَىٰ أهلُ الزيغِ والهوىٰ إلَّا أنْ يَطعنوا فيهِ، إمَّا بتصريحٍ، وإمَّا بغمزٍ وتلميحٍ، وأبىٰ أهلُ السنةِ والحقِّ إلَّا أنْ يَذبُّوا عنْهُ، ويذكرُوهُ بالجميلِ سيرًا علىٰ نهجِ علماءِ السلفِ في كلِّ جيلٍ، قالَ الطحاويُ رَحِمَهُ اللَّهُ: «وعلماءُ السلفِ مِن السابقين، ومن بعدهم مِن التابعينَ - أهل الخيرِ والأثرِ، وأهل الفقهِ والنظرِ - لا يُذكرونَ إلا بالجميلِ، ومَنْ ذكرَهم بسوءٍ، فهو علىٰ غيرِ السبيلِ»(٢).

ومِمَّنْ قامَ بهذا الحقِّ فضيلةُ شيخي وأستاذي: عادل السيد - حفظَهُ اللهُ -؛ فلقد قامَ بالذبِّ عَنْ عرضِ العلامةِ الإمامِ الألباني رَحِمَهُ اللَّهُ، وذلكَ من خلالِ ردِّهِ علىٰ الشيخِ هشامِ البيلي - هداهُ اللهُ -، وهو الردُّ المعنونُ علىٰ الشبكةِ العنكبوتيةِ بـ: «بيني وبين الشيخ هشام البيلي»، وفي هذا الردِّ بيَّنَ الشيخُ -حفظَهُ اللهُ- كثيرًا من الحقائقِ العلميةِ والتاريخيةِ الموثقةِ بالأدلةِ والأخبار.

وعملًا بما قالَهُ النبيُّ ﷺ مِنْ حديثِ أنسٍ: «انصرْ أخاكَ ظالمًا أو مظلومًا». فقالَ رجلٌ: يا رسولَ اللهِ، أنصرُهُ إذا كانَ مظلومًا، أفرأيتَ إذا كانَ ظالمًا كيف أنصرُهُ؟! قالَ: «تحجزُهُ أو تمنعُهُ مِن الظلمِ، فإنَّ ذلكَ نصرهُ»(٣).

---

(١) أخرجه البخاري (٢٤٩٩).

(٢) شرح العقيدة الطحاوية (٢/ ٧٤٨).

(٣) أخرجه البخاري (٦٩٥٢).

Scanned with CamScanner

فقد قامَ الشيخُ عادلٌ – نفعَ اللهُ بهِ – بمحاولةِ حجزِ الرجلِ عَنْ ظلمِهِ لإخوانِهِ – وكَمْ ظلمَهم وتجنَّىٰ عليهم!، ولكن ما كانَ مِنْ هذا إلَّا أنْ ظلمَهم واشتدَّ عليهم، وشهَّرَ بهم علىٰ موقعِهِ، كلٌّ بمحاضرةٍ مسجوعةِ الاسمِ، ساقطةِ الوصفِ والرسمِ، وكأنَّ الرجلَ علىٰ حلبةِ مصارعةٍ يقومُ باستعراضِ عضلاتِهِ، ويقولُ بلسانِ حالِهِ: هل مِنْ منافسٍ؟

وكَمْ تمهَّلَ فضيلةُ الشيخِ عادل السيد –حفظَهُ اللهُ– في ردِّه عليهِ، حتىٰ يرىٰ ما وصلَ إليهِ الرجلُ مِنْ علمٍ، ولمَّا انتهىٰ الرجلُ مِنْ تقليدِهِ للقطبيينَ شَرَعَ الشيخُ في الردِّ عليه، وبيَّنَ لَهُ ولغيرِهِ ما حرَّكَ إرادتي، ورفعَ همَّتي لتفريغِ الردِّ – وأصلُهُ في محاضرتين – والاعتناءِ بهِ – قدْرَ الجهدِ –، وقد قامَ الشيخُ – حفظَهُ اللهُ – في ردِّهِ بمناقشةِ الرجلِ في بعضِ القضايا، ومنها:

أ- بيانُ مصدرِ اتهامِ الألباني رَحِمَهُ اللهُ بالإرجاءِ، وكونه لَمْ يخرجْ إلَّا من القطبيينَ.

ب- بيانُ حقيقةِ قولِ الألباني رَحِمَهُ اللهُ في الإيمانِ وأنَّهُ لَمْ يُخالف السلفَ.

ج- هل القولُ بالشرطيةِ يتناقضُ مع القولِ بالجزئيةِ؟

وإتمامًا للفائدةِ:

أ- قُمْتُ بتفريغِ البيانِ المعنونِ بـ: «بيانٌ وتحذيرٌ لمنْ يخشىٰ اللهَ» والذي صَدَرَ من الشيخِ لأغراضٍ ذكرَها فيهِ.

ب- ألحقتُ عقيدةَ الإمامِ الألباني رَحِمَهُ اللهُ في الإيمانِ.

جـ- قمتُ بعملِ فهرسٍ للموضوعاتِ.

د- غيَّرتُ عنوانَ الرسالةِ إلىٰ «إبراء ذمة علماء الأمة في الذب عن إمام السنة» بعد استئذانِ الشيخِ.

Scanned with CamScanner

هـ- ميَّزتُ كلامَ فضيلةِ الشيخِ الوالدِ حسن البنا حفظه الله في الهامش بنجمةٍ (*) وفي نهاية التعليق أضعُ (البنا) بين قوسين.

ومن عجيبِ الأمرِ: أنَّ الشيخَ - حفظَهُ اللهُ - أذِنَ لي بهذا العملِ - التفريغ والاعتناء - بعد أنْ قامَ الرجلُ بالصدِّ - الردِّ -، والدبِّ - الذبِّ - عَنْ نفسِهِ مِنْ خلالِ مصارعةٍ - محاضرةٍ - علىٰ موقعِهِ، وليتَهُ سكتَ! وليتَهُ اعتذرَ! فقد قامت المحاضرةُ علىٰ نقاطٍ، منها:

أولًا: الحيدة؛ فلَمْ يأتِ بإجابةٍ علىٰ ما وُجِّهَ إليهِ مِنْ أسئلةٍ صريحةٍ، حتىٰ في سؤالِ الشيخِ - حفظَهُ اللهُ - لَهُ عمَّنْ تعرضَ لنقدِ هذه المقولةِ التي اشتُهرتْ عَنْ أهلِ العلم، ولم يتعرضْ أحدٌ لنقدِها قبلَ عامِ (١٤٠٦ هـ).

فكانت الإجابةُ - في ظنِّهِ - مِنْ غيرِ عزوٍ للجزءِ والصفحةِ - الدرر السنية - ومِنْ غير تصريحٍ بجوابٍ شافٍ كافٍ عَن السؤالِ! بل أتىٰ بكلامٍ لا علاقةَ لَهُ بالموضوعِ، وكأنَّ مستمعيه لا يَرجعونَ للعزوِ.

وهذا الفعلُ مِنْ الرجلِ يدلُّ علىٰ عدمِ إنصافٍ وحقٍّ؛ فلو كانَ مُنصفًا محقًّا لعَادَ، وفَاءَ، وما بَالَىٰ علىٰ لسانِ مَنْ ظهرَ الحقُّ.

قالَ الشافعيُّ: «ما ناظرتُ أحدًا فباليتُ أظهرت الحجةُ علىٰ لسانِهِ أو علىٰ لسانِي»[(١)].

وقالَ ابنُ القيمِ: «فعلىٰ المسلمِ أنْ يتبعَ هديَ النبيِّ ﷺ في قبولِ الحقِّ مِمَّنْ جاءَ بِهِ مِنْ ولي، وعدوٍّ، وحبيبٍ، وبغيضٍ، وبَرٍّ، وفَاجرٍ، ويردَّ الباطلَ علىٰ مَنْ قالَهُ كائنًا مَنْ كانَ»[(٢)]. فهؤلاءِ هم العلماءُ.

---

(١) «مناقب الشافعي» للبيهقي (١/ ١٧٣).

(٢) «إعلام الموقعين» (١/ ٤٧).

Scanned with CamScanner

ثانيًا: التشغيب؛ فالرجل مِنْ بدايةِ الكلامِ يحاولُ أنْ يَعْقِر أذهانَ المستمعين بعقارٍ سمَّاهُ: «يسبُّ العلماءَ»، وبديلُهُ – بمادتِه الفعالةِ -: «يطعنُ في العلماء»، وهذا العقارُ لَهُ آثارٌ جانبيةٌ خطيرةٌ، منها: عدمُ السماعِ والرجوعِ إلىٰ الطرفِ الآخرِ، مِمَّا يؤدي بالمعقور إلىٰ اعتقادِ الباطلِ.

والمنصفُ والمحقُّ يَجِدُ أنَّ الرجلَ هو الذي عُقِرَ بالعقارِ – يسبُّ العلماءَ، ويطعنُ فيهم -؛ وهذا واضحٌ مِنْ تناولِهِ للعلامةِ الألباني رَحِمَهُ اللَّهُ، هذا الإمام الذي ما طَعَنَ فيهِ، ومثَّلَ بهِ إلَّا مبغضٌ لَهُ مخالفٌ في المنهجِ والعقيدةِ، وقد بيَّنَ الشيخُ عادلُ السيد – حفظَهُ اللهُ – في رسالتِهِ السرَّ في محاربةِ الألباني – تحديدًا – هذه المحاربة الشعواء؛ والألباني في زمانِنا ككلِّ إمامٍ للسنةِ في زمانِهِ.

قالَ الإمامُ أحمدُ رَحِمَهُ اللَّهُ: «إذا رأيتَ الرجلَ يَغمِزُ حمادَ بن سلمةَ فاتهمهُ علىٰ الإسلامِ؛ فإنَّهُ كان شديدًا علىٰ المبتدعة»(١). وقالَ مثلَهُ يحيىٰ بنُ معينٍ(٢).

وقالَ الإمامُ الذهبي رَحِمَهُ اللَّهُ: «ومَنْ زَعَمَ أنَّ الشافعي يتشيعُ - فهو مفترٍ، ولا يدري ما يقولُ!»(٣).

وقالَ الشيخُ ربيعُ المدخلي – حفظَهُ اللهُ – في دفاعِهِ عَن الألباني: «ويحاربُ الإرجاءَ في عددٍ من كتبِهِ، ويقررُ طريقةَ أهلِ السنةِ»(٤).

ثالثًا: الافتراء؛ فكَمْ مِنْ موضعٍ سيسألُ عنْهُ يومَ القيامةِ، وأهمُّ ذلكَ هو القولُ: بأنَّ الشيخَ عادلًا – حفظَهُ اللهُ – يقرِّرُ مذهبَ المرجئةِ، وهذا الزعمُ والافتراءُ لَمْ يَقُمْ

---

(١) «سير أعلام النبلاء» (٧/ ٤٥٠).
(٢) «سير أعلام النبلاء» (٧/ ٤٤٧).
(٣) «سير أعلام النبلاء» (١٠/ ٨٥).
(٤) كشف أكاذيب وتحريفات وخيانات فوزي البحريني الموصوف زورًا بالأثري (ص ٢٠٤).

Scanned with CamScanner

علىٰ دليلٍ وتوضيحٍ، بل هو كلامٌ مرسلٌ قبيحٌ؛ فالشيخُ ما قرَّرَ إلَّا ما قرَّرَهُ العلماءُ مِنْ السلفِ، وما خرجَ عنهم، بل غابَ عَن الرجلِ أنَّ الشيخَ يدافعُ عن العلامةِ الألباني، ويقرِّرُ ما قرَّرهُ وذهبَ إليهِ، وعقيدةُ الألباني – وهي ملحقةٌ بالرسالة – شَهِدَ لها علماءُ الزمانِ في كلِّ مكانٍ بالخير، والصحةِ، والحقِّ.

أخيرًا: هذه نقاطٌ قليلةٌ بالنسبةِ إلىٰ ما في المحاضرةِ، فلَمْ أتكلمْ عَنْ استعلاءٍ ظاهرٍ – قارنْ بينَ الردَّين، ويكفيكَ العنوان هنا وهناكَ –، وتكبرٍ، وكذا وكذا مِمَّا لا يتصفُ بهِ طالبُ العلمِ.

رَحِمَ اللهُ علماءَ السنةِ وطلبَةَ العلمِ، وباركَ اللهُ في الأحياءِ منهم.

كتبَهُ

أبو الحسن وليد بغدادي

القاهرة – مصر

هاتف: ٠١١٢٥٨٥٩٢٦٠

Scanned with CamScanner

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَٰنِ الرَّحِيمِ

الحمدُ للهِ ربِّ العالمينَ، وأصلِّي وأسلمُ علىٰ المبعوثِ رَحمةً للعالمينَ، وعلىٰ آلِهِ، وصحبِهِ، ومَنْ تَبعَهم بإحسانٍ، واقتفىٰ آثارَهم إلىٰ يومِ الدينِ.

أمَّا بعدُ:

فإنَّ أصدق الحديثِ كتابُ اللهِ تعالىٰ، وخيرَ الهدي هدي محمدٍ ﷺ، وشرَّ الأمورِ محدثاتها، وكلَّ محدثةٍ بدعةٌ، وكلَّ بدعةٍ ضلالةٌ، وكل ضلالةٍ في النارِ – أعاذنا اللهُ وإياكم مِن النارِ، ومَا يقربُ إليها مِنْ قولٍ، أو عملٍ، أو اعتقادٍ –.

أولًا: لا أجيزُ لأحدٍ أن يجعلَ عُنوانًا لهذا الإصدار غيرَ ما عنونتُهُ به، وهو: «**بيني وبين الشيخ هشام البيلي**»؛ وبهذا أُغلقُ بابًا من الأبوابِ التي يَنْفُذُ من خلالها أصحابُ الأغراضِ، الذين يريدُونها معركةً مشتعلةً لشغلِنا عن طاعةِ ربِّنا، ولتمزيقِ الصفِّ، وتحزيبِ الشبابِ.

ثانيًا: لقدْ وعدتُ بهذه الكلمةِ مُنذُ فترةٍ طويلةٍ، ولكنِّي رأيتُ أنْ أتأخرَ في إصدارِها حتىٰ يعودَ الشيخُ هشام من الحجِّ – بسلامة اللهِ –؛ وذلكَ إشفاقًا عليه! حتىٰ لا أشغلهُ بالرد عليَّ وهو يستعدُّ لأداءِ المناسكِ؛ فقد وجدتُهُ كَلِفًا[1] بمتابعةِ ما يحدثُ في مصرَ، مع إصرارٍ عجيبٍ للردِّ علىٰ جميعِ ما يثارُ! وهذا بالإضافةِ إلىٰ بحثِهِ الحثيثِ عن عالمٍ يؤيدُه فيما ذهبَ إليهِ! فخشيتُ أنْ أكونَ سببًا لمزيدِ انشغالِه عن أداءِ المناسكِ، والتفرغِ لَها، فأمسكتُ عَن الكلامِ، واللهَ أسألُ أن يوفقنا وإياهُ لكلِّ خيرٍ.

---

(١) كَلِفَ بالشيء كَلَفًا وكُلْفَةً، فهو كَلِفٌ ومُكَلَّفٌ: لَهِجَ بِهِ. «لسان العرب» (ج ٥ – ص ٣٩١٦).

Scanned with CamScanner

ثالثًا: حَرَصْتُ علىٰ متابعةِ كلامِ الشيخِ هشامٍ بشأنِ العلامةِ الألباني - رَحِمَهُ اللَّهُ - حتىٰ إذا رددتُ عليه لَمْ أكُنْ مُتجنيًا عليه، أو ظالمًا لَهُ، خاصةً وقد قالَ: «لا أُحلُّ لأحدٍ أنْ يردَّ عليَّ إلَّا إذا سَمِعَ كلامي في محاضرةِ: نحنُ أولىٰ بالألباني منكم»(١).

فقرأتُ كلامَهُ المفرَّغَ علىٰ موقعِهِ(٢)، وسمعتُ ما قَالَهُ في غيرِ هذه المحاضرةِ مِمَّا يتعلقُ بالموضوعِ.

رابعًا: لماذا أخصُّ الشيخَ هشامًا بالردِّ في موضوعِ الشيخِ الألبانيِ؟ مع أنَّهُ ليس أولَ من قالَ بما قالَ، وإنَّما هو مقلدٌ لغيرِهِ، فكان أولىٰ بالردِّ من سبقوهُ - وهم كُثر -، وهذا سؤالٌ وجيهٌ.

وللإجابة عليه أقولُ: لابدَّ للمستمعينَ أنْ يعلموا أنَّنا أُقحمنا في هذا الموضوع إقحامًا، وفُرِضَ علينا الكلامُ فيه فرضًا، ليسَ مِنْ أحدٍ - معاذَ الله -، وإنَّما لذلك قصةٌ أرىٰ أنَّكم بحاجةٍ إلىٰ سماعِها؛ لتعلموا خلفية الأمورِ، وهي:

لقد كنتُ أتوقعُ ما حدثَ بينَ الشيخِ رسلانَ والشيخِ البيلي، وشممتُ رائحةَ ما سيقعُ منذُ فترةٍ طويلةٍ، وهاتفتُ بعضَ الإخوةِ القريبينَ مِن الشيخِ هشامٍ، وحمَّلتُهُ رسالةً لَهُ، ومفادُها:

احذَرْ مِنْ أن تتورطَ في مكيدةٍ ومؤامرةٍ تجرُّكَ والشيخَ رسلانَ إلىٰ مواجهةٍ، وهذه المؤامرةُ والمكيدةُ لا أعلمُ بالضبط مَنْ وراءَها! ومَنْ يحرِّكُ خيوطَها! وإنَّما رأيتُ الشيخَ رسلانَ في المقدمةِ - منذُ فترةٍ طويلةٍ - يحاربُ

---

(١) مادةٌ صوتيةٌ للشيخِ هشامٍ علىٰ موقعِهِ، وهي بعنوانِ: «نصحي وتوجيهي في الردِّ علىٰ الشيخِ الوصيفي».

(٢) وهو تفريغٌ لمحاضرةِ: «نحن أولىٰ بالألباني منكم».

Scanned with CamScanner

الحزبيَّة، ويكشفُ خباياها، ويضربُ رموزَها، ووجدتُه مُستهدفًا.

وأمَّا عن الشيخ البيلي فقَدْ علا نجمُهُ، وبزغَ فجرُهُ بعدَ أحداثِ الخامس والعشرين من يناير، واشتهرَ بفضحِ ألاعيبِ المبتدعة، وكشفِ شبهاتِهم، ثُمَّ ماذا؟!

وجدتُ خلافاتٍ مصطنعةً بين عبدِ الله – ولدِ الشيخِ رسلانَ – ومحمودِ الخولي – تلميذ الشيخ البيلي –، فَفَطِنْتُ إلىٰ ما أسلفتُ القولَ فيه، ألا وهو أنَّ هناكَ مؤامرةً تدبَّرُ للتمهيدِ مِنْ أجلِ الصدامِ علىٰ طريقةِ: «فكِّكْ نفسَكَ بنفسِكَ»، وهي الطريقةُ التي استخدمها أعداءُ الأمةِ لتفكيكِ الجيوشِ العربيةِ – بدايةً بالعراقِ ونهايةً بسوريا – وحاولُوا محاولاتٍ باءَتْ وستبوءُ بالفشلِ – إنْ شاءَ اللهُ – مع الجيش المصري – حفظه الله –.

المهمُّ: أنَّ رسالتي للشيخ هشام لَمْ تؤتِ ثمارَها، وكنتُ أقولُ – دائمًا – لمَنْ يسألُني عَن الموضوع[1]: الغرضُ من هذه الحملةِ ليسَ عبدَ اللهِ – ولدَ رسلانَ – وإنَّما الهدفُ هو الطعنُ في الشيخِ رسلانَ، واستُخدِمَ ابنُهُ كمطيةٍ للوصولِ إليهِ.

وتلامذةُ الشيخِ رسلانَ، وتلامذةُ الشيخِ البيلي سَجَّلوا لِي كلامًا بهذا المعنىٰ، وللأسفِ! لَمْ ينتبهْ أحدٌ لِمَا أقولُ، حتىٰ فُوجِئوا بكلامِ الشيخِ رسلانَ في الشيخِ البيلي.

ما علينا، حدثتْ أحداثٌ ولقاءاتٌ بعد ذلكَ، ولكن أهمُّها وما يرتبطُ بردِّنا هذا، هو الآتي:

---

(١) الخلافاتُ المصطنعةُ بينَ عبدِ الله والخولي.

Scanned with CamScanner

أولًا: حينما تكلمَ الشيخُ رسلانُ في الشيخِ البيلي اتفقْنا مع الشيخِ حسن البنا، والشيخِ علي الوصيفي، والشيخِ عادلِ الشوربجي - حفظهم الله - علىٰ الذهابِ إلىٰ الشيخ رسلانَ من أجلِ أن نتكلمَ معهُ، ونسعىٰ إلىٰ معرفةِ الأسبابِ التي جعلتْهُ يُجَرِّحُ أخاهُ البيلي، ثُمَّ نسعىٰ إلىٰ مناصحتهما، والوقوفِ علىٰ الأخطاءِ، ومحاولةِ تداركها، والتراجعِ عن الخطأ مِمَّنْ وقع فيه، وذلكَ من أجلِ اللهِ أولًا – علمَ اللهُ - ، ثمَّ حقِهما علينا ثانيًا، وأما ثالثًا: فحتىٰ لا يتمزق الصفُّ، ويتفرق الشبابُ، ويتحزبوا.

فهؤلاءِ لهم حقٌّ علينا، فما جاءوا إلينا إلا فارِّين من الحزبية، فإنْ أغرقْناهم فيها كنا خونةً ، وليس عندي تعبيرٌ أهونَ مِنْ هذا، إنها خيانةٌ للأمانةِ وللسُّنةِ أنْ نقومَ بتحزيبِ الشبابِ، فما الفرقُ - إذن - بيننا، وبينَ غيرنا؟!

وبالفعل ذهبْنا إلىٰ الشيخِ رسلانَ – واللهِ الذي لا إلهَ غيرُهُ – مِنْ أجلِ المناصحةِ، لا مِنْ أجلِ نصرةِ فريقٍ علىٰ فريقٍ أخرَ.

ثانيًا: استقبلَنا الشيخُ رسلانُ استقبالًا طيبًا – جزاهُ الله خيرًا – ووجدْنا عندهُ الشيخَ عليًّا بنَ عبد العزيز بن موسىٰ، ولمَّا سألْنا الشيخَ رسلانَ عن الأسبابِ التي بناءً عليها قالَ ما قالَ في الشيخِ البيلي؛ فوجدناهُ يفتحُ لنا الحاسوبَ، وأرانا أشياءَ تَخصُّ الشيخَ البيليَّ، أهمُّها في نظرنا[1]، أمران:

الأمرُ الأولُ: هو موقع رجلٍ يُدعىٰ محمدُ بنُ عبدِ العليمِ ماضي – وهذا الشخص لا أعرفُهُ -، ولكنِّي وجدْتُ علىٰ موقعِهِ بلايا، فالرجل يطعن في أئمةِ السنة، ويتهمُهم بالإرجاءِ، وعلىٰ رأسِ المتهمينَ بالإرجاءِ جبلُ السنةِ وإمامُها

---

(١) ضميرُ الجمعِ يعودُ علىٰ المشايخِ المذكورينَ.

Scanned with CamScanner

العلامةُ الشيخُ الألباني رَحِمَهُ اللَّهُ.

فقلْنا للشيخِ رسلانَ: وما علاقةُ هذا بالبيلي؟! فأخبرَنا أنَّهُ يُزكيه، ويَنزلُ عليهِ، وهو يعلمُ منهجَهُ ومذهبَهُ، وهذا دليلٌ علىٰ أنَّه يرتضيهِ ويزكيهِ.

الأمرُ الثاني: أسمعَنا مُسجَّلًا بصوتِ الأخ محمودِ الخولي، وهو يحاورُ شخصًا آخرَ، والكلامُ بينهما مليءٌ بالطعنِ في الشيخِ رسلانَ، وفي منهجِهِ، ويوجَّهانِ إليهِ اتهاماتٍ شديدةً، بل فيه سبٌّ للشيخ رسلانَ، وليسَ هذا هو أهمُّ ما في الأمر؛ لأنَّهُ من الممكنِ أنْ يقالَ: شبابٌ في محاورةٍ مُسجلةٍ يسبونَ أهلَ العلمِ – وما أكثر هؤلاءِ –، ويقال: هل الشيخُ البيلي مسئولٌ عما يقولُهُ تلامذتُهُ، وهم بعيدونَ عنْهُ؟!

والجوابُ: بالطبع لا.

ولكنَّ الخطير في الأمرِ أنَّ الأخَ محمودًا الخولي قالَ لمحاورِهِ:

إنَّ الشيخَ البيلي يعلمُ كلَّ هذه الأمور عن الشيخ رسلانَ، وهو صابرٌ عليه، ولكنْ سيتكلمُ فيه قريبًا – أو كما قال؛ لأنَّني أروي ما سمعتُ بالمعنىٰ –، وهنا قال الشيخُ رسلانُ:

أنا لا أريدُ إلَّا أمرين، وهما:

١- تبرؤُهُ[1] علانيةً مِنْ مُحمدِ بنِ عبد العليمِ ماضي، ومِنْ منهجِهِ القائمِ علىٰ تبديعِ أهل السنةِ.

٢- تبرؤُهُ علانيةً مما قالَهُ محمودُ الخولي في هذا المُسجَّلِ – تحديدًا –، ويترتبُ عليه: التبرؤ من محمودِ الخولي؛ لأنَّهُ افترىٰ علىٰ الشيخ البيلي، وكذبَ

---

(١) أي: الشيخُ هشامٍ.

Scanned with CamScanner

عليه، وإلَّا كان هذا الشابُّ صادقًا فيما قالَهُ في المسجَّلِ المذكورِ - وهذا فيه ما فيه!

وقالَ الشيخُ رسلانُ: إنْ فعلَ الشيخُ البيلي ما ذُكرَ - وهو لَنْ يفعلَ[١] - سأرجعُ عن جميع ما قلتُهُ.

وانصرفْنا من عند الشيخِ رسلانَ ونحنُ متفائلونَ؛ لأنَّنا ظننَّا أنَّهُ بمجرد عرضِ هذه الأمور علىٰ الشيخ البيلي سيسارعُ إلىٰ تنفيذِها؛ لأنَّ فيها تبرئةً لَهُ هو شخصيًّا مما نُسبَ إليه، وقد أُمرْنا بأنْ نُخرِجَ أنفسَنا من مواضع التهمِ والريبِ[٢].

وذهبَ الشيخُ عادلُ الشوربجي بهذه الرسالةِ إلىٰ الشيخِ البيلي، والذي منعَنا من الذهابِ إليهِ أنَّنا كنَّا علىٰ مشارف الثلاثينَ من يونيه[٣]، والأحوالُ الأمنيةُ، والطرقُ كانت غيرَ مأمونةٍ، فتطوعَ الشيخُ عادلُ الشوربجي - جزاهُ اللهُ خيرًا - بهذه المهمةِ، وذهبَ إليه، وأبلغَهُ بما سمعْناه.

المهمُّ: أنَّ الشيخَ (حسن البنا) تواصلَ هاتفيًّا مع الشيخِ البيلي، وتبرأَ الشيخُ البيلي، وإليكم إجاباتُه الهاتفية مع الشيخِ حسنِ البنا - حفظه الله -[٤]:

«الشيخ حسنُ البنا: يا شيخ هشامُ، ماذا عَن الثناءِ علىٰ محمدِ بن عبدِ

---

(١) مِنْ قولِ الشيخِ رسلانَ - حفظَهُ اللهُ -.

(٢) فقَدْ قالَ النبيُّ ﷺ لرجلينِ مِنْ الأنصارِ: «علىٰ رسلِكما، إنَّها صفيةُ بنتُ حييٍّ». أخرجَهُ البخاري ومسلمٌ من حديثِ علي بنِ الحسينِ عَنْ صفيةَ رضي الله عنها.

(٣) يومُ الثلاثينَ من يونيه هو اليوم الذي دعتْ فيه حركة (تمردٍ) الباطلةُ للخروج علىٰ رئيسِ البلادِ الحاكمِ، ومعلومٌ ما في هذه الدعوة مِنْ مخالفة للكتاب والسنةِ، وما كان عليه سلفُ الأمةِ.

(٤) هذه المهاتفة دارتْ بينَ الشيخِ حسنِ البنا - حفظَهُ الله - والشيخ هشامٍ - هداهُ اللهُ -، ثُمَّ حكاها الشيخُ البنا كما دارتْ.

Scanned with CamScanner

العليمِ ماضي، مع أنَّهُ يَطعنُ في أئمةِ السنةِ؟

الجوابُ: الشيخُ هشامُ: لَمْ أُثنِ عليهِ، وإنَّما سُئلْنا عنْهُ، فقلْنا كلامًا معناهُ: أنَّنا لَمْ يصلْنا عنْهُ إلا خيرًا، ولكن لا نعرفُ حالَهُ.

الشيخُ حسنُ البنا: هل لَمْ تنكرْ علىٰ مَنْ طعنَ في الشيخِ رسلانَ، وقلتَ عَنْ محمودِ الخولي: إنَّهُ يناصحُ؟

الجوابُ: الشيخُ هشامُ: هذا كذب وافتراءٌ، وما زلتُ أقولُ: إذا سمعْنا طعنًا في الشيخِ رسلانَ فإنَّا نردُّ بما نعلمُهُ عن الرجلِ، وليسَ أدلُّ علىٰ هذا مِنْ طعن الشيخِ رسلانَ فينا، وسكوتِنا عنهُ.

الشيخُ حسنُ البنا: هل تؤوي الحدادية مِن أمثالِ: محمودِ الخولي، وإسماعيلَ علي؟

الجوابُ: الشيخُ هشامُ: هاتوا لنا أصولَ الحداديةِ علىٰ حسبِ ما وصفها العلماء الأثباتُ، ثُمَّ أنزلُوها علىٰ محمودِ الخولي بالأدلةِ، ولَنْ يجلسَ عندنا لحظةً واحدةً، والبينةُ علىٰ من ادَّعىٰ.

الشيخُ حسنُ البنا: ماذا عَنْ كلامِ أهلِ الاختصاصِ في الحجوري؟ هل قلتَ: لا يلزمُني؟

الجواب: الشيخُ هشام: مَنْ قالَ: إنَّ أحكامَ العلماءِ لا تلزمُني في الحكمِ علىٰ الرجال. فإنَّه رجلُ سوءٍ، إذا كانَ الذين يحكمون هم علماؤنا المعروفونَ، أمثالُ: الشيخ ربيع، والشيخِ الفوزان فيلزمُ، وأمَّا ما نُسبَ إليَّ في هذا الأمرِ لَمْ يثبتْ منه حرفٌ واحدٌ.

Scanned with CamScanner

الشيخُ حسنُ البنا: ماذا عَن ظهورِ فتاوىٰ قناةِ الرحمةِ علىٰ موقعِكَ حتىٰ الآنَ؟

الجوابُ: الشيخُ هشام: ظهورُ فتاوىٰ علىٰ الموقعِ مِنْ قناةِ الرحمةِ والخليجيةِ وغيرها إنَّما نحنُ نحاولُ منذُ سنةٍ أن نخفيَها، ونحولَها إلىٰ صوتياتٍ فقطْ.

والأمرُ الثاني: أنَّنا قد تبرأْنا مِنْ هذه القنواتِ والدروسِ في عقرِ دارِهم» ا.هـ.

ثُمَّ اتفقْنا مع الشيخِ حسنِ البنا علىٰ أنَّ ما أملاهُ عليهِ الشيخُ هشامُ لا يكفي، وإنَّما لابدَّ من التبرؤ العلني مما نُسبَ إليهِ، وهنا دخلْنا في مُمَاطَلاتٍ وإضاعةٍ للوقتِ، حتىٰ وقفْنا علىٰ مُسجَّلٍ للشيخِ هشام البيلي يقول فيه صراحةً: «إنَّ الألباني رَحِمَهُ اللَّهُ وافقَ قَولُهُ قولَ المرجئةِ»[(١)].

وهنا أُسقطَ في يدي، وبدأتُ أقيم ربطًا بينَ مقولةِ الشيخ البيلي وبينَ ما يقولُهُ عبدُ العليمِ ماضي – الذي يتكلمُ في الشيخِ الألباني، والشيخِ ربيع، وباقي شيوخِ السنة – وعلمتُ حينئذٍ لماذا لَمْ يتبرأْ الشيخُ البيلي مِنْ عبدِ العليمِ ماضي علانيةً، وكيفَ يتبرأُ من عقيدةٍ، هو يعتقدُها ويدينُ اللهَ بها؟!

ولذلكَ صارَ – الآنَ – تلامذةُ الشيخِ البيلي – أو بعضُ تلامذتِهِ – يكتبونَ في مواقع الشبكة العنكبوتيةِ بصحبةِ بعضِ تلامذةِ عبد العليمِ ماضي[(٢)]؛ يعني: اجتمعوا علىٰ هدفٍ مشتركٍ – فجمعتهم المحنة!

---

(١) وهو: «عذب الكلام في ألباني الشام حسنة الأيام».

(٢) ويتضحُ ذلكَ مِنْ خلالِ بعضِ الصفحاتِ التي أُنشئت للطعنِ في علماءِ السنةِ، كالصفحةِ المشبوهةِ المسمَّىٰ بـ (لصوص النصوص).

Scanned with CamScanner

وهنا بدأتُ أسألُ نفسي:

هل الشيخُ هشام حينما تبرأ في الهاتفِ مع الشيخِ حسنِ البنا - حفظَهُ اللهُ - كانَ يستخدمُ التقيةَ؟!

هذا - واللهِ - سؤالٌ، وليسَ اتهامًا.

وحينما أصررْنا علىٰ أنْ يُعلنَ تبرؤهُ، بدأَ في التَّملُّص[1] والمُمَاطَلَةِ[2] - معذرةً إنْ كانتْ هذه الألفاظُ شديدةً - فما أردتُ - عَلِمَ اللهُ - إلَّا بيانَ ما يدورُ في نفسي، وحملني علىٰ الردِّ.

وهنا أَراني مُضطرًّا لأنْ أقيمَ ربطًا بين أشياءَ معينةٍ، أُحبُّ أنْ أوضحَها؛ لأنَّ بعضَ الطلاب حينما تناقشَ معي - وهمْ مِنْ طلبةِ الشيخِ هشامٍ ومحبيهِ - قالُوا: وهل الألبانيُّ معصومٌ؟ ألا يخطئُ الألباني؟

وهذه مغالطةٌ كبيرةٌ:

فما أحد من أهل السنةِ يقولُ: إنَّ هناك معصومًا غير النبيِّ ﷺ، والمفروضُ أنْ يقولوا لأنفسِهم: وهل الشيخُ البيلي معصومٌ؟! ولماذا توالونَ فيه وتعادونَ؟ أليستْ هذه حزبيةً؟!

ما علينا؛ هذا أمرٌ سأعود إليه لاحقًا، فلا تعجلوا، وإنَّما الغرضُ: هو بيانُ لماذا انقبضْنا وانتفضْنا حينما ذُكِرَ الألباني؟

ولهذا قصةٌ سأقصها عليكم، وهي: الشيخ الألباني إمامُ أهل السنة -رَحِمَهُ اللهُ-

---

(١) التَّمَلُّصُ: التَخَلُّصُ، وهو من الفعلِ مَلَصَ، فيقالُ: أَمْلَصَتِ الْمرأةُ والنَّاقةُ، وهي مُمْلِصٌ: رَمَتْ ولدَها لغيرِ تمام. «لسان العرب» (ج٦ - ص ٤٢٦٢).

(٢) المُمَاطَلَةُ: المَطْلُ: التَّسْويفُ والمُدافَعَةُ بالعِدَةِ والدَّيْنِ ولِيَّانِهِ. «لسان العرب» (ج ٦ - ص ٤٢٢٥).

Scanned with CamScanner

هو أولُ من خَاضَ المعاركَ ضد المبتدعةِ الجددِ بجميع أنواعهم، وكانَ هو أولَ مَنْ تنبَّه ونبَّهَ لخطرِهم، وهو أولُ من فضحَهم في هذا العصر، وأولُ من كشفَ دَجَلَ جماعةِ التبليغِ والدعوةِ، وقالَ عنها قديمًا: صوفيةٌ عصريةٌ.

وهذا في الوقت الذي صدرتْ فيه فتاوىٰ مِن السعوديةِ - حفظَ الله علماءها ورحمَ موتَاهم - بتزكيةِ هذه الجماعةِ، وكذلكَ جماعة الإخوان، بل إنَّ الإخوانَ استطاعوا أن يصلوا إلىٰ مراكزَ علميةٍ وتوجيهيةٍ في السعودية بمباركةٍ من علماء السعودية(١).

وليس في هذا غَبنٌ لعلماءِ السعودية - أئمةِ الزمان -، ولكنْ لهذه التزكياتِ سرٌّ، سأكشفُهُ لَكمْ:

إنَّ علماءَ السعوديةِ يشغلونَ مناصبَ دعويةً من إفتاءٍ، ووزارةِ أوقافٍ، ورئاسةٍ للجامعاتِ، إلىٰ غيرِ ذلكَ من المناصبِ، والتي يتقربُ الناسُ إلىٰ أصحابِها طمعًا فيما لديهم، والحزبيونَ يذهبونَ إلىٰ السعودية - من قديمٍ - متدثرينَ بدثارِ التقيةِ طمعًا في تزكياتٍ يحصلونَ من خلالِها علىٰ وظائفَ وأموالٍ، إلىٰ غيرِ ذلكَ، والمسلمُ ما أُمِرَ أنْ يفتشَ عن قلوبِ الناس - فلنا الظاهرُ، واللهُ يتولىٰ السرائرَ -، ومن هنا -وبسبب التقية- حصلَ مجموعةٌ من الإخوان؛ كمناع القطان (القطب الإخواني الكبير)، وعلي جريشةَ، بل ومحمدِ قطب، وأمثالِهم - علىٰ مناصبَ علميةٍ في السعودية، واستطاعوا من خلالِها أنْ يَقوموا بتوجيهِ النشءِ والشبابِ إلىٰ الأفكارِ القطبيةِ مستغلين دثار التقيةِ

(١) وهذا مِنْ بابِ إحسانِ الظنِّ كما سيتضحُ، وذكرُ الشيخ عادل السيد -حفظه الله- لَهُ مِنْ بابِ حكايةِ الواقعِ، لا الطعن في العلماءِ كما يزعُمُه المغرضونَ.

Scanned with CamScanner

الشيعي[١] في إظهار خلافِ معتقداتِهم، وتوجهاتِهم، وقاموا بتربية النشءِ على ما سميتُه: «الهندسةُ الوراثيةُ لتهجين[٢] السلفيةِ وتلقيحها».

فلقَدْ قامُوا بزرعِ فيروسِ[٣] القطبيةِ في عقول شبابِ السلفيةِ؛ فظهرتْ السلفيةُ المُتأخونةُ، أو الإخوانُ المتسلفونَ، وكانَ ما كانَ؛ فنجدُ الدارسَ والباحثَ سلفيًّا في بابِ التوحيد - أعني: الربوبية، والألوهية، والأسماء والصفات، والقدرِ -، ولكنَّهُ قطبيٌّ خارجيٌّ جلدٌ في قضايا ما يُسمَّى بـ(الحاكمية، والإمامةِ، وأصول المنهج في التعامل مع أهل البدع).

فاستطاعَ المبتدعةُ أنْ يَسرقوا شبابَ المملكة من علمائهم، بل واستطاعوا أنْ يسحبوا البساطَ من تحت أرجلِ العلماء، فأصبح كثرةٌ كاثرةٌ من شبابِ المملكةِ لا يلتفتُ إلىٰ فتاوىٰ اللجنةِ الدائمةِ، ولا إلىٰ أبحاثِ هيئةِ كبارِ العلماءِ، وكلُّ ذلكَ من مكرِ المبتدعةِ، حتىٰ تنبَّه العلماءُ مُؤخرًا إلىٰ كيدِ هؤلاءِ(*).

أقول: أمَّا الشيخُ الألباني رَحِمَهُ اللَّهُ فلقد كان علىٰ درايةٍ بمكرِ هؤلاءِ، والسببُ في ذلكَ أنَّه كان داعيةً متجولًا، يمشي في الأسواق، ويلقاهُ الناسُ في المساجد والطرقات، فلم يكنْ صاحبَ منصبٍ يرجىٰ منه وظيفة، أو أموالٌ، أو تزكياتٌ

---

(١) وكم مِنْ طريقٍ تلاقىٰ فيه الإخوانُ والشيعةُ.

(٢) المرادُ: التخليطُ، وفي «المعجمِ الوسيط»: وفي علمِ الأحياءِ: نباتٌ أو حيوانٌ ينتجُ عن تزاوجِ نوعين، أو سلالتين، أو صنفين مختلفينِ «المعجم الوسيط» (مادة: هجن، ص ١٠١٥).

(٣) وهذه لفظةٌ مقصودةٌ تدل علىٰ ما حدثَ، ففي «المعجم الوسيط»: كائنات دقيقة لا ترىٰ بالمجهرِ العادي، تنفذُ مِنْ الراشحاتِ البكتريةِ، وتُحدثُ بعضَ الأمراضِ. «المعجم الوسيط» (مادة: فيروس ص ٧٢٢).

(*) ولقد كشفَ أمرَ هذا المكر الإخواني بعضُ كبار المسئولين في المملكة العربية السعودية - أجزاهم الله خيرًا. (البنا).

Scanned with CamScanner

يُؤكل بها الفالوذج[١] كما يقولون.

فظهر المبتدعةُ أمامَهُ علىٰ حقيقتهم، فعرفهم بدونِ تقيةٍ، بل واشتبك معهم، فلم يَخْفَ حالُ عبدِ الفتاح أبي غدة، ولا حالُ الإخوان، ولا السروريينَ، ولا التبليغيينَ؛ ولذلكَ كان أولَ من كشفَ مكرَ الخوارج، ومعاملتهم مع الحكام، في الوقت الذي ظنَّ أهلُ العلم بالسعودية[*] أنَّ الصراعَ قائمٌ علىٰ تحكيمِ الشريعة، ثُمَّ اكتشفوا مؤخرًا أنَّ الشريعةَ ليست موضعَ النزاعِ، بل إنَّ الخوارجَ سيخرجون، ويكفِّرون الحكامَ جميعَهم، حتىٰ ولو كانوا يُحكِّمونَ الشريعةَ كحكام السعودية.

ولذلك وجدنا التفصيلَ في تكفير الحكامِ بغير ما أنزلَ اللهُ مبكرًا في مقولاتِ الألباني، ثُمَّ جاءَ علىٰ إثرِهِ شيخُ الإسلامِ عبدُ العزيز بنُ باز -رَحِمَهُ اللهُ-، ثُمَّ جاءَ كلامُ الشيخِ ابنِ عثيمينَ متأخرًا بعدَ تقريظِ الشيخِ ابن بازٍ لفتوىٰ الألباني في مسألةِ التكفير.

ثُمَّ اتَّضحَ مذهبُ الشيخِ ابنِ عثيمينَ جليًّا، في فتواهُ المعنونةِ بـ: «التحرير في مسألة التكفير»، والتي كانتْ في مهاتفةٍ مع المدعو أبي الحسن المأربي - هداهُ اللهُ -.

ثُمَّ جاءَ تقريظُ الشيخِ الفوزانِ - حفظه الله - لكتابِ أبي الخيل[٢]، والذي نقل فيه هذه الفتاوىٰ مجتمعةً؛ ليُبيِّنَ اتفاقَ الجميع علىٰ التفصيل السلفي الذي

---

(١) نوعٌ من الحلوىٰ، تُعملُ من الدقيقِ والماءِ والعسلِ، وجاءَ في بعضِ المعاجمِ اللغوية أنَّها لفظةٌ معربةٌ.

(*) إذا تكلَّم مسلمٌ في أحد الدعاة مراجعًا أو مستدركًا بآداب الإسلام فلا بأس، وسيردُ عليه بما صحَّ، أما إذا تكلَّم بغير حقٍّ فهذا يلاقي ما يستحقه مِنَ اللهِ، ثُمَّ مِنَ الناسِ. (البنا).

(٢) «التقريرُ في حكم وخطورةِ التكفيرِ والتفجيرِ».

Scanned with CamScanner

أبرزَهُ وحرَّرهُ العلامةُ أسدُ السنةِ الشيخُ الألباني رَحِمَهُ اللَّهُ.

لماذا ذكرتُ ذلكَ؟!

ذكرتُ ذلكَ لأبيِّنَ أمرًا مهمًّا، وهو:

أولًا: أنَّ التكفيريينَ والمبتدعةَ عَلِمُوا أنَّ الشوكةَ في حلوقِهم تتمثَّلُ في الشيخِ الألباني، فقامُوا بضربه عن قوسٍ واحدةٍ.

ثانيًا: الشيخُ الألباني -رَحِمَهُ اللَّهُ- ليس لَهُ ظهرٌ يحميه، فالرجلُ ليس صاحبَ منصبٍ، وليس وراءَهُ دولةٌ تحميه، أو تدفعُ عنْهُ، وليسَ له عصبيةٌ تقفُ وراءَهُ، بعكسِ علماءِ المملكةِ الأفاضل، فمَنْ تُسولُ له نفسُهُ أن يتكلمَ في أحدٍ منهم فستكونُ قاصمةَ الظهرِ له ولجماعته، وسيخسرُ كثيرًا.

أمَّا الألباني فالأمرُ هيِّنٌ جدًّا - كما يظنونَ -، وإلَّا فإنَّهُ يأوي إلىٰ ركنٍ شديدٍ؛ ﴿ ۞ إِنَّ ٱللَّهَ يُدَٰفِعُ عَنِ ٱلَّذِينَ ءَامَنُوٓاْ ﴾ (١).

ولذلك وجدْنا (محمد قطب) يُقدِمُ علىٰ إحداثِ أمرٍ رأىٰ أنَّهُ من الممكنِ أنْ يمرَّ، ويتقبلَهُ الناسُ، ويكون بهِ قد ضَرَبَ الألبانيَ في مقتلٍ - كما زينَ له هواهُ - ويثأر لجماعته المكلومةِ، فما هو هذا الأمرُ؟

لقدْ فتَّشَ محمدُ قطب، وبحثَ، ونقَّبَ، وصنعَ في كتبِ السلفِ صَنيعَ المستشرقين، حتىٰ دلَّهُ شيطانُهُ علىٰ أمرٍ ظنَّهُ سوأةً للألباني، وما عَلِمَ أنهُ أُوتي من عُجمتِهِ - فقد صنعَ صنيعَ المستشرقين - فتجرأَ علىٰ اتهامِ الألباني بفريةِ الإرجاءِ، في مقابلِ اتهامِ الألباني لجماعتهِ بانتحالِ مذهبِ الخوارج.

---

(١) الحج: (٣٨).

Scanned with CamScanner

والعجيبُ، والمريبُ في آنٍ واحدٍ، هو:

أنَّهُ لَمْ يظهرْ في المعركة، بل أدارَها مِنْ خلفِ الستارِ بمكرٍ، ودهاءٍ، ودفعَ بالسهمِ المسمومِ إلىٰ يدٍ نجدية تتمثلُ في المدعو سفر الحوالي، وذلكَ مِنْ خلالِ أطروحةٍ علميةٍ لنيلِ درجةِ الدكتوراه، وعنوانها: «ظاهرةُ الإرجاءِ في الفكر الإسلامي»(١).

وهذه الرسالةُ التي أشرف عليها، ورعَاها، وسقاها، وغَذاها، وسهرَ عليها هو محمدُ قطب.

والسؤالُ: هل عِلْمُ محمدِ قطب بالعقيدة السلفية يُؤَهلُهُ للإشرافِ علىٰ رسالة من هذا النوعِ المتخصصِ – جدًّا – في قضايا الإيمان؟! وكيفَ تُركَ؟! ومَنْ سمح لمثلِهِ بهذا العبثِ؟! وكيفَ مُرِّرتْ هذه الرسالةُ التي صُنعتْ خصيصًا لاتهام الألباني -رَحِمَهُ اللَّهُ- بالإرجاء؟!

معَ العلمِ أنَّهُ لَمْ يَنْجُ منها بعضُ أئمةِ السلفِ مِمَّنْ لَمْ يكفرْ تاركَ الصلاةِ(٢)، بل وتاركَ الزكاةِ، بل اتَّهمَ الشافعيَ رَحِمَهُ اللَّهُ بالإرجاءِ!

ولَمْ نجدْ أحدًا تعرَّضَ لنقدِها، ولَمْ تُعرضْ علىٰ اللجنة الدائمةِ لتقولَ فيها قولَها، اللهمَّ إلا رسالةً صغيرةً(٣) في انتقاد منهج سفر الحوالي دَبَّجتْها يراعُ العلامةِ الشيخِ: ربيعِ المدخلي -حفظه الله-.

ولاحِظوا: أنَّ رسالةَ الماجستير للمدعو: سفر الحوالي، والتي أشرفَ

---

(١) وقَدْ حَذَّرَ العلماءُ من الرسالةِ وصاحبِها.

(٢) أيْ: تهاونًا وكسلًا لا جحودًا.

(٣) «مآخذُ منهجيةٌ علىٰ الشيخِ سفرٍ الحوالي».

Scanned with CamScanner

عليها أيضًا أبوهُ الروحي: محمد قطب - كانت عن العلمانيةِ، فكيفَ قفزَ هذ القفزة؟! أليسَ هذا أمرًا يدعو إلىٰ التعجبِ، والاندهاشِ، بل والرِّيبةِ؟!

والمهمُ: أنَّ هذه الرسالةَ كانَ لها أثرٌ مُدَوٍّ في الساحةِ العلميةِ والدعوية ومِنْ يومِها صارَ الكلامُ في عقيدةِ إمامِ أهل السنة الألباني -رَحِمَهُ اللَّهُ- يسري كالنار في الهشيمِ، ولكنْ يسري علىٰ يدِ مَنْ؟!

كان هذا الكلامُ لا يتكلمُ به إلَّا القطبيون، والمتأثرون بهم، وأولُ مر سمعناهم يقولون هذا القولَ في بلادِنا هم: محمَّد عبد المقصود، وفوزي السعيد، وسيد العربي.

وحينَما أرادَ قطبيو مصرَ أنْ يتكلموا ما جرءوا أنْ يقولوا: الألباني مرجئ بل قالُوا: «وقعَ في الإرجاءِ»، «دخلتْ عليه شبهةُ الإرجاءِ»، «قالَ بقولِ المرجئةِ»، «وافقَ قولُه قولَ المرجئةِ»...، وكانوا يسبقونَ هذا القولَ بمدحٍ عظيمٍ في الشيخ الألباني، ثمَّ ينسىٰ السامعونَ هذا المدحَ والإطراءَ، ويخرجونَ مِنْ خطبِهم ودروسِهم؛ ليقولوا: «الألباني وقعَ في الإرجاء»، «الألباني مرجئ»، ثُمَّ مَنْ يقولُ بقول الألباني يصير مرجئًا قولًا واحدًا، ولا يُقال: وافقَ قولُه قولَ المرجئةِ – وهذه هي النتيجةُ شئنا أم أبينا، بل هذه هي المصيبة.

أقولُ: فحينما يخرج علينا أحدٌ الآن ممَّنْ ينتسبُ إلىٰ السلفيةِ، ليقولَ لنا: «إنَّ الألباني وافقَ قولُه قولَ المرجئةِ»، أو «قالَ بقولِ المرجئةِ»، أو «الألبانيُّ وقعَ في الإرجاءِ» – وهي جملٌ ثلاثٌ معناها واحدٌ، وهو أنَّ الشيخَ يقولُ بقولٍ تقولُ به المرجئةُ - ولكنَّهُ ليسَ بمرجئٍ؛ إذ إنَّهُ ليسَ كلُّ مَنْ وقعَ في البدعة وقعتْ البدعةُ عليه. (هذا قولُهم).

Scanned with CamScanner

أقولُ: إذا خرج علينا أحدٌ مِمَّنْ ينتسبُ إلىٰ السلفيةِ بهذا القولِ الذي ما خرجَ إلَّا مِنْ عباءةِ القطبيةِ، وما لاكته إلا الألسنةُ الغويةُ- فحينئذٍ أقولُ لِمَنْ سألَني: هل مَنْ قالَ إنَّ الألبانيَ وافقَ قولُه قولَ المرجئةِ(١) - هذا القولُ ليسَ عليه غبارٌ؟

أقولُ: ليس عليه غبارٌ، بل عليه - يعني: القول- ترابٌ، والسببُ في ذلكَ ما بينتُهُ آنفًا؛ لأنَّهُ يريدُ أنْ تعودَ المسألةُ جَذعة مرةً أخرىٰ، فالألباني لا يُعدُّ خطًّا أحمرَ، بل هو خطٌّ أسود، من تجاوَزَهُ وقعَ فيما لا تحمدُ عقباهُ، وعرَّضَ نفسَهُ وعِرْضَهُ للانتهاكِ؛ لأنَّهُ إن لم يكنْ الألباني مِمَّنْ يُمتَحنُ به، فقولوا لِي بربِّكم: مَنْ يمتحنُ به من أئمةِ السنةِ في هذا العصر؟!

وأنا في غاية التعجبِ والاستغرابِ من إخوانِنا الذينَ يمتحنونَ الناس بفلانٍ وعلانٍ، وإذا لم يتكلَّمْ أحدٌ في فلانٍ وعلانٍ، فهو مبتدعٌ وألحقوهُ بهِ(*)، وإذا تكلَّم أحدٌ في الشيخِ فلانٍ فشرد بهِ، ثُمَّ يُتكَلَّمُ في إمامِ السنةِ، وجبلِ الاتباع ناصرِ الدين - بحقٍّ - الألباني، والإخوةُ صامتونَ صمتَ القبورِ!

أينَ أنتم أيُّها السلفيونَ مِنْ قولِ الرسولِ ﷺ: «مَنْ قَالَ في مؤمنٍ ما ليسَ فيه أسكنَهُ اللهُ ردغَةَ الخبالِ حتىٰ يَخرجَ مِمَّا قالَ». رواهُ أبو داود(٢)، وغيرُهُ، وصححَهُ إمامُ العصرِ الألباني في «الإرواء».

ردغةُ الخبالِ؛ أي: عصارةُ أهل النارِ - سلمنا اللهُ وإياكم -.

---

(١) إذا قيلَ إنَّ الألبانيّ يقولُ قولًا في باب الاعتقادِ يوافقُ قولَ فرقةٍ ضالةٍ معنىٰ ذلك أنَّهُ يعتقدُهُ، فالقولُ لا ينفكُّ عن الاعتقادِ عند أهلِ السنةِ والجماعةِ. أفادَهُ الشيخ عادل السيد -حفظه الله-.

(*) يُتكلَّم فيمن تبنىٰ البدعةَ ونُصحَ فلم ينتصح، وصُبرَ عليه، فيبدعه كبارُ أهل العلم، والناس لهم تبع، مع التفصيلِ في الجرح. (البنا).

(٢) من حديث عبد الله بن عمرَ.

Scanned with CamScanner

وقالَ القاضي عياض: «وخروجُهُ مِمَّا قالَ: أنْ يتوبَ عنْهُ، ويستحلَّ مِن المقولِ فيهِ».

قلتُ: وأنَّىٰ لَهُ ذلكَ؛ فإنَّ الرجلَ قد مات -رَحِمَهُ اللهُ-.

وقالَ النبيُّ ﷺ: «ما مِنْ امرئٍ يخذلُ امرأً مسلمًا في موطنٍ يُنتقصُ فيه من عِرضِهِ، ويُنتهكُ فيه من حرمتِهِ إلَّا خذلَهُ اللهُ في موطنٍ يُحبُّ فيه نصرته، وما مِن أحدٍ ينصرُ مسلمًا في موطنٍ ينتقصُ فيه من عرضِهِ، وينتهكُ فيه من حرمتِهِ إلا نصرَهُ اللهُ في موطنٍ يحبُّ فيه نصرته». رواه أحمدُ، وأبو داود من حديث جابرٍ[(١)].

أمَّا قولُهم: الألباني غيرُ معصومٍ.

فنقولُ: نعم، هو -رَحِمَهُ اللهُ- غيرُ معصومٍ، وأنتم غيرُ معصومين، وكذلكَ من تَعزُون إليهم أقوالَكم، وتُقلدونهم غيرُ معصومينَ، والعبرةُ بالدليلِ، ولكن هناك أمرٌ ينبغي أنْ يُعلمَ في هذا المقامِ، وهو:

إمامٌ شَهِدَ له أهلُ العلمِ من طبقتِهِ بالإمامةِ في السنة، وفي العقيدةِ[(٢)]،

---

(١) قالَ الألبانيُّ رَحِمَهُ اللهُ في هدايةِ الرواةِ ج٤، (ص ٤٣٠): «إسنادُهُ ضعيفٌ، فيه يحيىٰ بنُ سليمِ بنِ زيدٍ - مولىٰ النبيِّ - عَنْ إسماعيلَ بنِ بشرٍ - وكلاهما مجهولٌ - لكن قالَ يحيىٰ: وحدثنيه عبيدُ اللهِ بنُ عبدِ اللهِ، وعقبةُ بنُ شدادٍ - أيضًا - فالعلةُ من يحيىٰ، ومن هذا الوجهِ أخرجَهُ ابنُ المباركِ في الزهد (٦٩٦)، والبخاريُّ في التاريخِ (١/ ٣٤٧/ ١٠٩٤)، وأحمدُ (٤/ ٣٠) والخرائطيُّ في مساوئ الأخلاقِ (٨ - ٢٢٦ / ١) ولكن لَهُ شاهدٌ من حديثِ جابرٍ وأبي أيوبَ الأنصاري قالَ الهيثميُّ (٧/ ٢٦٧): «رواه الطبراني في الأوسطِ، وإسنادُهُ حسنٌ» أفادَهُ الشيخُ: عادلُ السيد - حفظَهُ اللهُ-.

(٢) قال العلامةُ الشيخُ محمدُ بنُ إبراهيمَ آل الشيخ: «هو صاحبُ سنةٍ، ونصرةٍ للحقِّ، ومقاومةٍ لأهل الأهواءِ». «الأصالة» (٢٣/ ٧٦).

قال العلامةُ الشيخُ ابنُ بازٍ: «محمد ناصرُ الدين الألباني هو مجدد هذا العصرِ في ظني، والله أعلم». «الأصالة» (٢٣/ ٧٦).

Scanned with CamScanner

ويُتهمُ في عقيدتِهِ بأنَّهُ وافقَ المبتدعة! وفي ماذا؟! في أمرٍ يخصُّ أصلَ الدينِ، أفلا تعقلونَ؟! هذا أمرٌ خطيرٌ، وكيفَ مرَّ هذا الخطأُ علىٰ المشايخ؛ كالشنقيطي، وعبد الرزاقِ بنِ عفيفي، وعبد العزيز بن بازٍ، ومنْ قبلِهم محمدِ بن إبراهيم، بَلْ والشيخ التويجري والذي كان يتعقبُ الألبانيَ في كثيرٍ من المسائِل الفقهيةِ، بل ربَّما لَهُ تعليقاتٌ علىٰ معظمِ كتبِ الشيخِ الألباني، بل ما تركَ قضيةَ المعية للشيخ ابن عثيمين، وقامَ بانتقادِهِ، وتراجعَ الشيخُ ابنُ عثيمين كما هو معلومٌ؟! ولا تزالُ كلمةُ الشيخِ ابن عثيمينَ عن أخيه الألباني ماثلةً أمامَ أعيننا، وتُدَوي في أسماعِنا، وهي: «لا أعلمُ للألباني كلامًا يدلُّ علىٰ الإرجاءِ أبدًا، ولكنْ الذين يريدونَ أنْ يُكفروا الناسَ يقولونَ عنْهُ – وعَنْ أمثالِهِ – : إنَّهم مرجئةٌ. فهو من بابِ التلقيبِ بألقابِ السوءِ، وأنا أَشهدُ للألباني -رَحِمَهُ اللَّهُ- بالاستقامةِ، وسلامةِ المعتقدِ، وحُسنِ المقصدِ، ولكن مع ذلكَ لا نقولُ: إنَّهُ لا يخطئُ؛ لأنَّهُ لا أحدَ معصومٌ إلا الرسول ﷺ»(١).

ثُمَّ لا يجدُ الشيخُ ابنُ عثيمينَ في ذاكرتِهِ مثالًا لاجتهادٍ اجتهدَ الشيخُ الألبانيُ فيه وأخطأَ -في نظر العثيمين- إلا قضيةً فقهيةً تتعلقُ بالنقابِ وفرضيتِهِ من عدمِها.

انظروا لتعرفوا معنىٰ كلمةِ «إنَّه غيرُ معصومٍ»!

أمَّا أنْ يُطعنَ في عقيدةِ الألباني، أو ابنِ بازٍ، أو ابنِ عثيمين،... – رحمَهم اللهُ – ثُمَّ يقالُ: هم غيرُ معصومين، فأينَ هي الإمامةُ إذنْ؟! هذا إذا كانَ الشيخُ يُخالفُ معتقدَ السلفِ في أهمِّ أبوابِهِ، وهو الإيمان، ويُوافقُ المرجئةَ، فعلىٰ

(١) راجعْ «الأسئلةَ القطريةَ». طبعةُ دار المنهاج.

Scanned with CamScanner

الإمامةِ السلامُ!

وهل جعلَ الأئمةُ أبا حنيفةَ -رحمةُ اللهِ عليه- إمامًا لأهل السن والجماعة؟! لَمْ يجعلوهُ إمامًا مِنْ أئمةِ أهل السنة والجماعة؛ نظرًا لأنَّ قولَه -رَحِمَهُ اللهُ- في قضيةِ الإيمانِ يُخالفُ مذهبَ السلفِ، فكيفَ ثبتتْ الإمامةُ للشيخ الألباني، وهو يقولُ بقولِ الأحنافِ، أو بقولِ مرجئةِ الفقهاءِ أو غيرهم؟!

فحينما يخرجُ علينا أخونا الشيخُ هشامُ بقولِهِ: «إنَّ الألبانيَّ وافق قولُهُ قولَ المرجئة». لابد وأنْ نقولَ له: قفْ! مَنْ أنتَ؟! وما مؤهلاتُكَ؟!! بل ونناقشه ونسرف في مناقشتِهِ، وليس هذا انتقاصًا من شأنِه -معاذَ الله- أنْ يكونَ هذا لِخُلقًا -، وإنَّما لتعريفِ الناس بطبقاتِ أهلِ العلمِ، فلقد اشتهر مؤخرًا عن تلاميذ الشيخِ هشام البيلي أنَّهُ: حقَّقَ مسائلَ الإيمانِ ودقائقَها أكثرَ من الشيخ الفوزان! فإنْ كان هذا القولُ قد شاعَ، ولم يصلْ إلىٰ الشيخ هشام، فها أنا أخبرهُ بِهِ، فماذا هو فاعلٌ في هذا الغلو؟! أقولُ ذلكَ حتىٰ نكفكفَ من غلو الشبابِ فيه، وفي غيرِ من المشايخِ في مصرَ وغيرها، وإن كانَ هذا القولُ قد وصلَهُ، وسكتَ عليه فإنِّي أُعيذُهُ باللهِ من اعتقادِ ذلكَ.

أظنُّ الآنَ قد ظهرَ لكم: لماذا نردُّ علىٰ الشيخِ هشامٍ بخصوصِ موضوعِ الألباني؟! مع أنَّهُ لم يكنْ أولَ من تكلَّمَ في الشيخِ الألباني، وإنَّما هو مقلدٌ لغيرِهِ.

وظهرَ: أنَّنا أُقْحِمْنا في الموضوع؛ لأننا كنَّا بصددِ السعي للصلحِ بينَهُ وبينَ الشيخِ رسلانَ، فظهرَ أمامَنا الموضوعُ عرضًا بدون تفتيشٍ منا، أو بحثٍ في كلامِ الشيخِ هشامٍ؛ للوقوفِ علىٰ أخطاءٍ لَهُ لنستغلَّها ضده، ونسعىٰ إلىٰ إسقاطِهِ كما يُشاعُ ويُدعىٰ.

Scanned with CamScanner

والغريبُ؛ أنَّ الذي يقولُ هذا الكلامَ، وهو: «لماذا الشيخُ هشام الذي تردونَ عليه في موضوع الشيخ الألباني؟!». وكأنَّهُ يُفتَرَضُ أنَّ الألباني بموتِه قد سقطتْ حرمتُهُ عند السلفيين، فصارَ ترديدُ كلامِ أهل البدعِ مِن القطبيين في الألباني مشاعًا وجائزًا، وحرمةُ الشيخِ هشامٍ، أو غيرِهِ أعظمَ من حرمةِ الشيخ الألباني.

وأقولُ لكم: تصوروا لو كانتْ هذه المقولةُ في الشيخ ربيعٍ المدخلي - حفظهُ اللهُ - أكانَ الأمرُ يمرُّ بسلام؟! اسألوا أنفسَكم - بينكم وبين أنفسِكم -، واجعلوا الإجابة سريةً، ﴿وَٱعْلَمُوٓاْ أَنَّ ٱللَّهَ يَحُولُ بَيْنَ ٱلْمَرْءِ وَقَلْبِهِۦ وَأَنَّهُۥٓ إِلَيْهِ تُحْشَرُونَ ﴿٢٤﴾﴾[1].

حرصتُ علىٰ متابعة كلامِ الشيخِ هشامٍ بشأنِ العلامةِ الألباني -رَحِمَهُ اللَّهُ- حتىٰ إذا رددتُ عليه لم أكنْ متجنيًا عليه، أو ظالمًا لَهُ، خاصةً وقد قالَ ما معناهُ: لا أحلُّ لأحدٍ أنْ يردَّ عليَّ إلا إذا سَمِعَ كلامي في محاضرةٍ: «نحنُ أولىٰ بالألباني منكم». فقرأتُ كلامَهُ المفرغَ علىٰ موقعِه، فوجدتُهُ ينحصرُ في الآتي:

١- ثناؤهُ علىٰ الشيخ الألباني رَحِمَهُ اللَّهُ ويُكررُ هذا كثيرًا!! وأقول لَهُ: يا ليتكَ لَمْ تُثنِ عليه، ولم تتعرضْ لنقدِه، فما هي الاستفادةُ من ثناءٍ يعقبُهُ نقدٌ يُطيحُ بمكانةِ الشيخِ وإمامتِهِ عندَ عامة طلبةِ العلم من السلفيين؟!

وقالَ في الصفحة الخامسة والأربعينَ من محاضرته: «نحن أولىٰ بالألباني منكم»[2]. الفرق بينَ الزلةِ والانحرافِ، ثُمَّ مَثَّلَ بالشيخ الألباني،

---

(١) الأنفال: (٢٤).

(٢) وهو مفرغٌ علىٰ الشبكةِ - موقع الشيخ هشامٍ.

Scanned with CamScanner

أقولُ لَهُ: ألمْ تجدْ أحدًا من علماءِ زمانِكَ له زلاتٌ تستحقُّ أنْ تجعلَهُ وسيلةً من وسائل الإيضاحِ؛ لتعلمَ تلامذتك كيفَ يتعاملونَ معها إلَّا الألباني، أليس في علماءِ اللجنةِ الدائمةِ مَنْ وقع في زلاتٍ تستحقُّ منكَ إلقاءَ الضوءِ عليها؟! ولا أودُّ أنْ أكونَ مِمَنْ يتتبعُ زلاتِ العلماءِ، ولكنْ ذِكرُ زلاتِ علماءِ اللجنةِ الدائمةِ يُوقعُكَ في خطرٍ عظيمٍ، أمَّا الألباني فليس لَهُ ظهرٌ يحميه، مَعَ مُلاحظةِ أنَّكَ ما اكتفيتَ بذكر مسألة شرطِ الكمالِ، وإنَّما ألمحتَ إلىٰ قضيةِ «حديث الصورةِ»، وإلىٰ كلامِ الإمام أحمدَ فيمَنْ قالَ: بعودِ الضمير إلىٰ آدمَ، بأنَّهُ قولُ الجهمية.

وعليهِ: فالألباني يقولُ قولًا يُوافقُ قولَ الجهميةِ بعد أنْ وافقَ المرجئةَ، فماذا عنكَ يا مَنْ تمدحُ الألباني -رَحِمَهُ اللَّهُ- في شريطٍ بعنوان: «عذبُ الكلام في ألباني الشام حسنة الأيام»؟!!

ثمَّ نجدُ عند الشيخ هشامٍ التلميحَ إلىٰ قضيةِ جنسِ العملِ،وذلكَ في أثناءِ رَدِّهِ علىٰ فضيلةِ الشيخ علي الوصيفي[1] -حفظهُ اللهُ-.

أقولُ لكَ: فماذا بَقِيَ مِن الألباني، ومِنْ إمامتِهِ، وسلفيتِه لِتُثْني عليه؟!! ثُمَّ بعدَ ذلكَ تقولُ: «نحنُ أولىٰ بالألباني منكم». لِمَنْ تُوجِّهُ هذا العنوانَ؟! ألمُحبي الألباني؟!!

بالطبع لا؛ وإنَّما صنيعُكَ هذا يجعلُني أُقدِّرُ محذوفًا وجوبيًّا، فيكون العنوان: «نحنُ أولىٰ بتجريحِ الألباني منكم»، ويُوجَّهُ للقطبيينَ، وأرجو منْكَ عدمَ الغضبِ، فأنا أُفسرُ تصرفاتِكَ يا شيخ هشام، فلا تلمْني، وإنَّما لُمْ نفسَكَ.

---

(١) وهذا الردُّ بعنوانِ: «نصحي وتوجيهي في الردِّ علىٰ الشيخِ الوصيفي».

Scanned with CamScanner

٢- دفاعُهُ عن الألباني، وعدمُ اتِّهامِهِ بالإرجاءِ، بل قالَ بالنصِّ:

«لا يطعنُ في الألباني إلا منحرفٌ، ولا يتهمُ الألبانيَ بالإرجاءِ إلا جاهلٌ بالألباني، أو جاهلٌ بالإرجاء».

وهذا مع ما فيه من التناقضِ من صنيعِ الشيخ هشام، إلَّا أنَّني ذكرتُهُ من بابِ الإنصافِ، وحتىٰ لا نُكلِّفَ أنفسَنا مشقةَ إثباتِ فضلِ الإمامِ الألباني -رَحِمَهُ اللَّهُ-، أو رفعِ تهمةِ الإرجاءِ عنْهُ، فالملاحظُ أنَّ البعضَ حينما يتصدىٰ لنقدِ أحدٍ فإنَّهُ لا يُحررُ موضعَ النزاعِ - إلَّا مَنْ رحم اللهُ -، وإنَّما يُضيعُ الوقت والجهد في أمورٍ متفقٍ عليها بينَ الطرفينِ، وحينما يصلُ إلىٰ موضع النزاعِ يكونُ قد فترتْ همتُهُ، وانقطعَ جَهدُهُ، وملَّ قارئه، أو سامعُهُ.

٣- بَحَثَ الشيخُ هشامُ ما نُسبَ إلىٰ الألباني من عبارةِ: شرط الكمال في مسائلَ:

الأولىٰ: هل عبارةُ شرطِ الكمالِ ثبتتْ عن الألباني؟

الثانية: هل هذه العبارةُ من عباراتِ المرجئةِ - مرجئة العصر-؟

الثالثة: هل قولُ القائل: «وافقَ قولُهُ قولَ المرجئةِ». طعنٌ في الألباني، ويكونُ مبتدعًا بهذا؟

الرابعة: هل ما نُسبَ إلىٰ الشيخِ الألباني من عدمِ تكفير تارك أعمال الجوارحِ صحيحٌ عنْهُ؟

ونتعرضُ لمناقشةِ الشيخ هشامٍ في هذه المسائلِ، وهذا أوانُ الشروعِ في المقصود بحول اللهِ وقوتِهِ:

المسألةُ الأولىٰ: هل عبارةُ شرطِ الكمالِ ثبتتْ عن الألباني؟

Scanned with CamScanner

أقولُ: نَعمْ، وقالَها في مواضعَ عديدةٍ، تارةً مكتوبةً، وتاراتٍ مسموعةً بصوته، بل هي اعتقادُهُ -رَحِمَهُ اللَّهُ-، وليستْ كلمةً صادرةً عنْهُ في مناظرةٍ - كما قالَ بعضُ أهلِ العلم -، بل قالها في كتابٍ أصدرَهُ بعنوان: «حكم تارك الصلاة».

والسؤالُ: لِمَنْ صدرَ هذا الكتابُ؟! ولِمَنْ أخرجَهُ؟!

وهو في الأصل بحثٌ في «السلسلة الصحيحة»(١) عجَّلَ الشيخُ -رَحِمَهُ اللَّهُ- بإخراجه في رسالةٍ مفردةٍ.

الجوابُ: صدرَ هذا الكتابُ، وأخرجه الشيخُ ردًّا علىٰ مَنْ يُفتي بكفر تارك الصلاةِ تكاسلًا.

والسؤالُ: مَنْ هم الذين يُفتون بذلك في زماننا هذا؟

الجوابُ: إنَّهم علماءُ المملكة - رحمَ اللهُ مَنْ ماتَ منهم، وحفظَ اللهُ أحياءَهم - وهم بقيةُ السلفِ بلا خلافٍ(*).

والسؤالُ: ما الدليلُ علىٰ ذلكَ؟

الجوابُ: الدليلُ علىٰ ذلك أنَّهُ قال في آخرِ رسالةِ «حكم تارك الصلاة» في كلمتِهِ المترجمِ لها «بالخلاصة»: «ولذلكَ فإنِّي أرجو مُخلصًا كلَّ مَنْ وقفَ علىٰ هذه الرسالة المتضمنةِ هذا الحديثَ - يعني: حديثَ أبي سعيدٍ الخدري في إخراجِ مَنْ لَمْ يعملْ خيرًا قط من الموحدينَ من النارِ - وغيرهُ مِمَّا في معناه، أنْ يتراجعَ عن تكفيرِ المسلمينَ التاركينَ للصلاةِ مع إيمانِهِم بها، والموحدين لله - تبارك وتعالىٰ -؛ فإنَّ تكفيرَ المسلمِ خطيرٌ جدًّا - كما تقدم -، وعليهم فقط أنْ

---

(١) الجزءُ السابعُ، حديث (٣٠٥٤)، ص (١٢٩).

(*) وغيرُهم من بعضِ علماءِ المسلمين - إن وُجدوا. (البنا).

Scanned with CamScanner

يُذكِّروا بعظمةِ منزلةِ الصلاةِ في الإسلامِ بما جاءَ في ذلك من الكتابِ والأحاديثِ النبويةِ، والآثارِ السلفيةِ الصحيحة؛ فإنَّ الحكمَ قد خرج - مع الأسف - من أيدي العلماء، فهم لذلك لا يستطيعونَ أنْ ينفذوا حكمَ الكفرِ والقتل في تاركٍ واحدٍ للصلاةِ بَلْهَ جمعٌ مِنْ التاركين، ولو في دولتِهم، فضلًا عَنْ الدول الإسلاميةِ الأخرىٰ».

ثُمَّ يقولُ -رَحِمَهُ اللَّهُ-: «فليقنع العلماء إذن من الوجهةِ النظريةِ بما عليه جمهورُ أئمة المسلمينَ بعدمِ تكفيرِ تارك الصلاة مع إيمانِهِ بها، وقد قدمنا الدليلَ القاطعَ علىٰ ذلكَ مِن السنةِ الصحيحةِ، فلا عذرَ لأحدٍ بعدَ ذلكَ، ﴿فَلْيَحْذَرِ ٱلَّذِينَ يُخَالِفُونَ عَنْ أَمْرِهِۦٓ أَن تُصِيبَهُمْ فِتْنَةٌ أَوْ يُصِيبَهُمْ عَذَابٌ أَلِيمٌ ﴿٦٣﴾﴾ [النور: ٦٣]»[1].

أقولُ: وواضحٌ جدًّا من هذا الكلامِ وغيرِهِ في الرسالةِ لِمَنْ وُجِّهتْ؟!

والسؤالُ الذي ينبغي أنْ يُسألَ، ويُبحثَ في هذا الموضعِ:

هل هذه الرسالةُ - وأصلُها بحثٌ في «السلسلةِ الصحيحةِ» - وصلتْ إلىٰ علماءِ المملكةِ أَمْ لا؟

الجوابُ معروفٌ: وهو أنَّ أيَّ شيءٍ يَصدرُ عن الألباني كانتْ تتلقفه أيدي العلماءِ فضلًا عن طلبةِ العلمِ، ويهتمونَ بهِ أعظمَ الاهتمامِ، وإذا وجدوا فيهِ شيئًا فلا يَصمتونَ أبدًا، وما ردودهم علىٰ مسألةِ الذهبِ المحلقِ، ومسألةِ فرضيةِ النقابِ، وغيرِها -منا ببعيدٍ، بل صدرَ قرارٌ بمنعِ دخولِ كتابِ «حجابِ المرأةِ المسلمةِ» إلىٰ المملكةِ، وقد انتقدَهم الألبانيُّ في مقدمةِ الكتابِ، وما كان الشيخُ

---

(١) «حكم تارك الصلاة» ص (٩١، ٩٢).

Scanned with CamScanner

التويجري رَحِمَهُ اللَّهُ -يتركُ- كتابًا للشيخ الألباني إلَّا ويرسلُ لَهُ بعضَ التعليقاتِ أو الانتقاداتِ التي كانَ يُرحِّبُ بها الألبانيُّ، ويخصُّها بمزيدِ اهتمام، فيقبلُ منها، ويرد منها، ويَذكرُ ذلكَ في الطبعاتِ اللاحقة.

الجوابُ: لَمْ نجدْ أحدًا ردَّ علىٰ هذه الرسالةِ.

والسؤالُ: هل وجدنا أحدًا من أهل العلمِ بالمملكةِ - حفظَها اللهُ - قامَ بالرد علىٰ الشيخِ الألباني بخصوصِ ما جاءَ فيها[1]، ممَّا يمَسُّ قضيةَ الإيمانِ، وعلاقته بالعملِ؟! أعني تحديدًا مسألة: أنَّ العملَ شرطُ كمالٍ. بل قرَّرَ فيها الألباني -رَحِمَهُ اللَّهُ- أنَّ حديثَ إخراجِ الموحدينَ من النار مِمَّنْ لم يعملوا خيرًا قط هو علىٰ ظاهرِهِ، واستدلَّ بهِ، وجعَلَهُ عمدةً للردِّ علىٰ القائلين بتكفير تارك الصلاةِ، وهذا أمرٌ عقائدي خطيرٌ يَمسُ - بل يطمسُ - معالمَ العقيدةِ - كما ذكرَ الشيخُ هشام في الصفحة السادسة والعشرينَ، من محاضرته: «نحن أولىٰ بالألباني منكم». فقد جعلَ الشيخُ هشامُ مَنْ يقولُ: العملُ شرطُ كمالٍ، يَطمسُ معالمَ العقيدة.

والسؤالُ: كيف سكتَ العلماءُ علىٰ طمسِ معالمِ العقيدةِ؟!

أقولُ: سواءٌ أخطأَ الألباني في هذه القضيةِ أمْ أصابَ، كيف نفسرُ سكوتَ اللجنةِ الدائمةِ علىٰ الرسالةِ، بل وسكوتَ جميعِ كبارِ علماءِ السعوديةِ، هذا إنْ كانَ قد وقعَ -رَحِمَهُ اللَّهُ- في القولِ بقولِ المرجئةِ، بل ويستدلُّ عليهم بهِ، وكلُّ ذلكَ في حياةِ العلامة الشيخ: عبدِ الرزاقِ بن عفيفي، والعلامةِ الشيخِ: ابن بازٍ وغيرهما، أيسكتونَ علىٰ مُنكرٍ يتعلقُ بالعقيدةِ؟! وكان الألباني وقتها حيًّا يرزقُ!

---

(١) رسالة: «حكم تارك الصلاة».

Scanned with CamScanner

وكانَ مِن الممكنِ أنْ يُراجعَ، وهو رجَّاعٌ إلىٰ الحقِّ كما يعلمونَ عنْهُ - ونحسبُه كذلكَ، ولا نزكي علىٰ اللهِ أحدًا -، فلِمَ لَمْ يُراسلوهُ، أويَنتقدوهُ، أو يُناظروهُ، أو يُصدروا فتوىٰ من اللجنةِ الدائمةِ خاصةً بهذا الموضوع في هذه القضيةِ الخطيرة؟! وهذه القضيةُ التي اضُطرَ بسببِها أنْ ينبريَ محمدُ قطبُ حاملُ لواءِ السلفية غيرةً علىٰ عقيدةِ السلفِ!! حينما سكتَ العلماءُ عن الصدعِ بالحقِّ من التبديلِ، (انبرىٰ) لاختراعِ رسالةِ الدكتوراه المعنونةِ بـ«ظاهرة الإرجاء في الفكر الإسلامي»، وأوحىٰ بها إلىٰ وليهِ: سفر الحوالي، ليجادلُوكم به، وليسقطوا الألبانيَ كما زَيَّنَ لهم شيطانُهم!! «وعجبي».

ولكنْ وجدْنا أنَّ العكسَ هو الذي حدثَ، فقد أخذَ كبارُ علماءِ المملكةِ - رحمهم الله- يدافعونَ عن الألباني، ولَمْ يقولوا في دفاعِهم: إنَّهُ قالَ قولًا تقولُ بهِ المرجئةُ، أو وافقَ قولُهُ قولَ المرجئةِ لا في استدلالِهِ بحديث أبي سعيدٍ الخدري وأخذِهِ علىٰ ظاهرِهِ، ولا في مسألةِ شرطِ الكمالِ، حتىٰ أثارَها المزعومُ: سفرُ الحوالي.

إذنْ؛ نحنُ نوافقُكَ يا شيخُ هشام علىٰ ثبوتِ القولِ عن الشيخِ الألباني - رَحِمَهُ اللَّهُ- في هذه الرسالةِ، وفي غيرِها، بل يقولُ -رَحِمَهُ اللَّهُ- في هذه الرسالةِ في الصفحةِ السادسةِ والستينَ ردًّا علىٰ ابنِ القيمِ في سؤالِهِ: هل الصلاةُ شرطٌ لصحةِ الإيمانِ؟

يقولُ: «إنَّ كلَّ مَنْ تأمَّلَ في جوابِهِ علىٰ هذا التساؤلِ يُلاحظُ أنَّهُ حادَ عنْهُ إلىٰ القولِ بأنَّ الأعمالَ الصالحةَ لا تُقبلُ إلا بالصلاةِ، فأينَ الجوابُ عن كونِ الصلاةِ شرطًا لصحةِ الإيمانِ؟! أي: ليسَ فقط شرطَ كمالٍ؛ فإنَّ الأعمالَ

Scanned with CamScanner

الصالحةَ كلَّها شرطٌ كمالٍ عند أهلِ السنة، خلافًا للخوارجِ والمعتزلةِ القائلينَ بتخليدِ أهل الكبائر في النارِ، مع تصريحِ الخوارجِ بتكفيرهم...».

المسألةُ الثانيةُ: هل هذه العبارةُ من عباراتِ المرجئةِ - مرجئةِ العصرِ -؟

أقولُ: والسؤالُ: مَا معنىٰ مرجئةِ العصرِ؟ ومَنْ المقصودُ بهم؟

الجوابُ: هذا اللقبُ - أي: مرجئة العصر - اخترعَهُ القطبيونَ لتبديعِ الشيخ الألباني، ومَنْ يقولُ بقولِهِ، فاخترعوهُ لتنفير الناسِ عنْهُ في مقابلةِ قولِهِ عليهم: خارجية عصرية. -مِثلًا بمثل-؛ ولذلكَ لا تجد هذا المصطلحَ إلَّا في الأوساط القطبيةِ، ونحنُ جميعًا متهمونَ بهذا اللقبِ، فكلُّ مَنْ لا يكفرُ حكامَ العصرِ بإطلاقٍ - بدون التفصيل السلفي - فهو مِنْ مرجئةِ العصر.

فهذا اللقبُ - اللفظُ - إن استخدمَهُ أحدٌ من السلفيينَ فهذا - للأسفِ الشديدِ - مما سَرَىٰ بدون تنبُّهٍ، أو تحقيقٍ، وأظنُّ أنَّ الشيخَ هشامًا البيلي أخذَ هذا المصطلحَ، أو تسرَّبَ إليه من صُحبةٍ لَهُ قديمةٍ قبلَ ثلاثِ سنواتٍ، ولَمْ يتخلصْ منه؛ ولذلكَ دَنْدَنَ[1] حولَهُ كثيرًا، واستخدمَهُ في محاضراتِهِ بإسرافٍ.

وأقولُ: مَنْ هم الذينَ عناهم الشيخُ هشامُ بقولِهِ: «مرجئةُ العصرِ»؟

أجابَ الشيخُ هشامُ: البيجوري، والكوثري.

وقولُهُ هذا ليسَ مِنْ كيسِهِ، وإنَّما هو نقلٌ عن القطبيينَ، فالذي بحثَ ونقَّبَ عن أمر سوءٍ يُلصقهُ بالألباني هو محمدُ قطبُ وحزبُهُ؛ ولذلك لمَّا وجدوا

---

(١) دَنْدَنَ الرجلُ: تكلَّمَ بصوتٍ خفيٍّ يُسمعُ ولا يُفهمُ. «المعجم الوسيط» (ص ٣٠٨). وتستخدمُ هذه اللفظةُ بمعنىٰ لغوي صحيحٍ، وهو: الدوران حول الشيء، والإكثار منه. قالَ ابنُ خالَويهِ في قوله ﷺ: «حولَها نُدَنْدِنُ». «أي: ندور. يقالُ: نُدَندنُ حولَ الماء، ونَحُومُ، ونُرَهْسِمُ» «لسان العرب» (ج؟ / ص ١٤٣٤).

Scanned with CamScanner

فيما يُدرسُ في كليات العقيدةِ الأشعرية هذا القولَ مذكورًا في «تحفةِ المريد علىٰ جوهرةِ التوحيدِ» للبيجوري الأشعري، فَرحوا فرحًا شديدًا، وظنُّوا أنفسَهم سقطوا علىٰ صيدٍ ثمينٍ، وعزَّزوهُ بما حسبُوه شحمًا في كلامِ الكوثري، وأبي عذبةَ[١]، ونجدُ كُتبَ محمدٍ رحيم[٢]، ومقدمةَ عبد اللهِ السعدِ لكتابِ «رفعِ اللائمة عن فتوىٰ اللجنةِ الدائمةِ» فيها النقولاتُ عَنْ هؤلاءِ المذكورين الذين ذَكَرَ منهم الشيخُ هشامُ: البيجوريَ والكوثريَ.

والسؤالُ: هل هؤلاءِ مرجئةٌ؟

الجوابُ: نعم، هم مرجئةٌ، ولكن تعالوا لنتعرفَ علىٰ كلِّ واحدٍ من المذكورين علىٰ حدةٍ:

هل البيجوري صاحبُ كتابِ «تحفةِ المريدِ علىٰ جوهرةِ التوحيد» من أهل العصرِ؟!

الجوابُ:

أولًا: وُلدَ الرجلُ سنةَ (١١٩٨هـ / ١٧٨٣م) بقريةِ باجور بمحافظةِ المنوفيةِ، فكيفَ يكونُ مِنْ أهلِ عصرنا حتىٰ يُنسبَ إليهِ؟!

ثانيًا: قالَ الشيخُ هشامُ في ردِّهِ علىٰ الشيخِ: علي الوصيفي – حفظه الله – : وافقَ قولُهُ قولَ مرجئةِ فقهاءِ العصرِ.

فهل البيجوري من مرجئة فقهاءِ العصر؟!

الجوابُ: ليس من مرجئةِ الفقهاءِ، ولا منْ أهلِ العصرِ، بل هو مِنْ مرجئةِ

---

(١) وهو: الحسنُ بنُ عبدِ المحسنِ، صاحبُ كتابِ: «الروضةُ البهيةُ فيما بينَ الأشاعرةِ والماتريديةِ».

(٢) كتابُ: «حقيقةُ الإيمانِ عندَ الشيخِ الألباني».

Scanned with CamScanner

الأشاعرةِ، ومرجئةُ الفقهاء ليسوا أشاعرةً؛ ولذلكَ وجدنا اعتقادَ البيجوري في الإيمان مُخالفًا لمرجئةِ الفقهاءِ.

اسمعُوا أيُّها السلفيون: فالإيمانُ عند البيجوري هو: التصديقُ فقط، وليسَ العملُ ولا القولُ داخلينَ في الإيمانِ عندَهُ قولًا واحدًا، وبيَّنَ أنَّ القولَ فيه خلافٌ؛ فقيل: شرطٌ كالعمل، وقيلَ: بل شطرٌ؛ أي: جزءٌ وفسَّرَ الشرطَ في شرحِهِ بأنَّهُ خارجٌ عن الماهيةِ، وبأنَّهُ مضادٌ ومقابلٌ للشطريةِ، يعني: العملُ ليس جزءًا من الإيمانِ، وليسَ داخلًا في ماهيتِهِ، بل هو والقولُ شرطُ كمالٍ.

والسؤالُ: ما هو العملُ الذي يعنيه، ويقصدُهُ البيجوري في قولِهِ: «العملُ شرطُ كمالٍ»؟!

الجوابُ: أنَّهُ – يا شيخ هشام، لو تدري – يقصدُ عملَ القلبِ مع عمل الجوارحِ، وهذا هو مذهبُ الجهميةِ، كما قالَ شيخُ الإسلامِ ابنُ تيميةَ رَحِمَهُ اللَّهُ: «والمرجئةُ ثلاثةٌ أصنافٍ: الذين يقولونَ: الإيمانُ مجردُ ما في القلبِ، ثُمَّ مِنْ هؤلاءِ مَنْ يُدخل فيه أعمالَ القلوبِ، وهم أكثرُ فرقِ المرجئةِ، كما قدْ ذكرَ أبو الحسنِ الأشعري أقوالَهم في كتابه - وذَكرَ فرقًا كثيرةً يطولُ ذكرهم، لكنْ ذكرنا جلَّ أقوالِهم - ومنهم مَنْ لا يدخلُها في الإيمانِ كجهمٍ ومَنْ اتَّبعَهُ كالصالحي، وهذا الذي نصرَهُ هو وأكثرُ أصحابِهِ»(١).

وعليه: فقلْ لي بربِّكَ: هل مَنْ يقولُ هذا الكلامَ، ويعتقدُ هذا الاعتقادَ نساويه بالألباني فنقولَ: إنَّ الألباني وافقَ قولُهُ قولَ المرجئةِ؟!

والعلامةُ الألباني -رَحِمَهُ اللَّهُ- يتحدثُ عن: أعمالِ الجوارحِ، والبيجوري

---

(١) «مجموع الفتاوى» (٧/ ١٩٥)، (٧/ ٥١٤ وما بعدها).

Scanned with CamScanner

يتحدثُ عَنْ: أعمالِ القلوبِ والجوارحِ.

العلامةُ الألباني -رَحِمَهُ اللَّهُ- يعتقدُ بشطرية العملِ، والبيجوري لا يعتقدُ بشطرية العملِ بنوعيهِ – القلوبِ والجوارحِ -، ولا حتىٰ قولِ اللسان.

وهذا عن البيجوري، فماذا عَن الكوثرىٰ؟!!

يقولُ الشيخُ هشامُ في شريطِ «نحن أولىٰ بالألباني منكم» في الصفحة الثامنة والعشرين من التفريغ الذي قامَ به تلميذُ البيلي: أبو معاذٍ الصعيدي:

«قالَ الكوثري: عملُ الجوارحِ من كمالِ الإيمانِ، إلَّا أنَّهُ جزءٌ من ماهية الإيمانِ؛ لئلا يلزمَ الانزلاقُ إلىٰ مذهبِ المعتزلةِ والخوارجِ. وله كلامٌ كثيرٌ في مواضعَ، (بس) أنا اختصرت هذا الموضعَ فقط من كلامِ الكوثري الأشعري».

أقولُ تعليقًا علىٰ هذا الكلامِ مع تناقضِهِ لمَنْ يدققُ فيهِ:

لاحظْ أنَّهُ قالَ: «الكوثري الأشعري». والكوثري في بابِ الإيمانِ ليسَ أشعريًّا، ولا يقولُ بقولِ الأشاعرةِ، كما عَرَفْنَا مذهبَهم الذي يعتقدُهُ البيجوري، بل الكوثري مِنْ مرجئةِ الفقهاءِ، والإيمانُ عندَهُ هو: التصديقُ بالقلبِ، والنطقُ باللسانِ، ولكنَّنا عَرَفْنَا من كلامِ الشيخِ هشامٍ أنَّ الكوثري يقولُ: عملُ الجوارح من كمالِ الإيمانِ. ولَمْ يقلْ شرطًا في كمال الإيمان.

والشيخُ هشامٌ ساقَ كلامَ الكوثري لإثباتِ أنَّ مقولةَ: «العملُ شرط كمالٍ». مِنْ مقولاتِ مرجئةِ فقهاءِ العصرِ، فأينَ في كلامِ الكوثري ما ادَّعاهُ الشيخُ البيلي، وهو: شرطُ الكمالِ؟!

هذه المقولةُ لَمْ يقلها الكوثري، فلم يقلْها مِنْ مرجئةِ العصر – كما تدعي يا شيخُ هشامُ – إلا البيجوري، وقد عرفتَ ما فيه آنفًا، فلا نعيدُهُ.

Scanned with CamScanner

والسؤالُ: هل كلُّ ما يقولُهُ وينطقُ به أحدٌ من المرجئةِ – ولو وافقَ قولُهُ قولَ أهلِ السنةِ – ننكرُ علىٰ أهلِ السنةِ قولَهم الذي وافقَهم؟!

الجوابُ: نسألُ فيه الشيخَ هشامًا.

والسؤالُ: هل يا شيخُ هشام مقولةُ: «عمل الجوارح من كمال الإيمان». من مقولاتِ المرجئةِ المعاصرةِ؟!

الجوابُ: نعم؛ لأنَّهُ عزاهُ إلىٰ الكوثري، وادَّعىٰ أنَّهُ قولُ مرجئةِ العصرِ.

فنقولُ: فلماذا إذن رددتَ علىٰ الشيخِ علي الوصيفي –حفظه الله–، وقلتَ بالنصِ:

«المسألةُ الثانيةُ: مسألةُ الكمالِ وعدمِ الكمالِ، وأطالَ في ذلكَ النفسَ كثيرًا – يعني: الشيخ الوصيفي – ولَمْ يطل النفسَ في مسألةِ شرطِ الكمالِ، ثُمَّ يقولُ: وليسَ الكلامُ في مسألةِ الكمالِ؛ فإنَّنا نعلمُ أنَّ هذه الأعمالَ من كمال الإيمان، وأنَّ الإيمانَ يَكمُلُ بهذه الأعمالِ؛ ولهذا أهل السنةِ والجماعةِ يقولونَ: إنَّ الإيمانَ يزيدُ وينقصُ...». إلىٰ آخر مَا قالَه[1].

إذنْ؛ أنتَ الآنَ – يا شيخُ هشامُ – حكمتَ بأنَّ قولَ الكوثري – وهو مِنْ مرجئةِ العصرِ – هو قولُ المرجئةِ، ثُمَّ ضُبطتَ مُتلبسًا بقولِ مرجئةِ العصرِ، ونسبتَهُ إلىٰ أهلِ السنةِ، فماذا نقولُ أمامَ هذا التناقضِ يا شيخُ هشامُ؟!

وهل هذا التناقضُ والخلطُ يليقُ بباحثٍ يتصدىٰ لجعلِ العلامةِ الألباني – رَحِمَهُ اللهُ – وسيلةً من وسائل الإيضاحِ؟!!

والسؤالُ: هل مقولةُ: «العمل مِنْ كمالِ الإيمانِ». مقولةٌ سنيةٌ؟

---

(١) «نصحي وتوجيهي في الرد علىٰ الشيخ الوصيفي».

Scanned with CamScanner

وعليهِ: هل إذا كانتَ سنيةً، وذكرَها مرجئةُ العصرِ كالكوثري تصبحُ مقولةً إرجائيةً[(١)]؟!! «نبئوني بعلمٍ إنْ كنتُم صادقين»[(٢)]، وهل إذا كانَ هذا لا يلزمُ، فلماذا ألزمتُم الألباني بأنَّهُ يقولُ بقولٍ وافقَ قولَ المرجئةِ؟! لأنَّ البيجوري فقط هو مَنْ قالَ بهذا القولِ، وقد بيَّنَّا سابقًا ماذا تعني مقولةُ البيجوري، فلا تنسَ.

والآنَ: أنتَ يا شيخُ هشامُ مفروضٌ عليكَ أنْ تُسلِّكَ لنفسِكَ قبلَ أنْ تسلكَ للعلامةِ الألباني، واعذرني علىٰ اقتباسِ عبارتِكَ - أعني: عبارةَ التسليكِ-، والتي دَنْدَنتَ حولَها كثيرًا في شريطِ «نحن أولىٰ بالألباني منكم»، وهذه عاقبةُ كثرةِ الكلامِ، فقد كَثُرَ كلامُكَ فكثُرَ خطؤكَ؛ ولذلكَ أشفقتُ عليكَ، فأخَّرتُ ردي حتىٰ لا أُفسدَ عليكَ مناسكَ الحجِّ، ولقد رأيتُكَ شغوفًا بمتابعةِ الشبكةِ العنكبوتيةِ وما يجري عليها من مهاتراتٍ، ورأيتُكَ كُلَّما سمِعتَ كلامًا سارعتَ بإرسالِ ردٍّ عليهِ، فكثُرَ خطؤكَ، واللهَ أسألُ ليَ ولكَ ولإخواننا الموحدين أنْ يشغلَنا بعيوبنا، وبطاعتِهِ عَنْ ملاحقةِ عيوبِ الآخرينَ[(*)].

أقولُ بعد هذا:

ومع ذلكَ: انظرْ إلىٰ ما قالَهُ الكوثري، وكيف تعاملَ معه الراسخونَ في العلمِ؟

فقد اشتهرَ عَنْ أبي حنيفةَ رَحِمَهُ اللَّهُ أنَّهُ يقولُ: «ليسَ العملُ من الإيمانِ،

---

(١) ومثلُهُ: أنَّ الوعيديةَ يقولونَ: الإيمانُ: قولٌ، وعملٌ واعتقادٌ، فهل مَنْ قالَ هذا في تعريفِ الإيمانِ فهو منهم؟! بل لابدَّ مِنَ النظرِ إلىٰ القائلِ، ومعرفةِ القصدِ.

(٢) الأنعام (١٤٣).

(*) إلَّا ما كانَ فيه مراجعة لمَنْ خالفَ أصولَ أهل السنة وتبنىٰ بدعًا في الدينِ، وكلٌّ علىٰ قدرِ مخالفتِهِ دون فتحِ أبوابٍ وتفريعاتٍ يصعبُ معها الجمعُ والفهمُ. (البنا).

Scanned with CamScanner

والإيمانُ لا يزيدُ ولا ينقصُ».

وروىٰ الخطيبُ البغداديُّ عن جماعةٍ مِنْ أهلِ السنةِ إنكارَهم ذلك علىٰ أبي حنيفة، ونسبته إلىٰ الإرجاءِ، فتكلَّمَ الكوثريُّ في كتابِهِ «تأنيبِ الخطيبِ» مُدافعًا عن أبي حنيفةَ، وحاولَ التشنيعَ علىٰ الأئمةِ، والتلبيسَ والإيهامَ علىٰ القُرَّاءِ لتبرئةِ أبي حنيفةَ مِمَّا اتُّهمَ به[1] ولو بالكذبِ ومخالفةِ الحقائقِ (*).

قالَ الكوثريُّ في «تأنيبِهِ»:

«يرىٰ أبو حنيفةَ أنَّ العملَ ليس بركنٍ أصلي من الإيمانِ، بحيثُ إذا أخلَّ المؤمنُ بعملٍ يزولُ مِنْهُ الإيمانُ، كما يرىٰ أنَّ الإيمانَ هو العقدُ الجازمُ، بحيثُ لا يحتملُ النقيصَ، ومثلُ هذا الإيمانِ لا يقبلُ الزيادةَ والنقصَ»[2].

وقالَ: «وحيثُ كانَ أبو حنيفةَ وأصحابُهُ لا يرونَ تخليدَ المؤمنِ العاصي في النارِ رماهم خصومُهم بالإرجاء، وأعلنوا عن أنفسِهم أنَّهم منحازونَ إلىٰ الخوارج في المعنىٰ»[3].

وقالَ: «والإرجاءُ بالمعنىٰ الذي هم يقولونَ بهِ هو: محضُ السنةِ، ومن عادىٰ ذلكَ لابدَ أنْ يقعَ في مذهبِ الخوارجِ أو المعتزلةِ شاعرًا أو غيرَ شاعرٍ»[4].

---

(١) ص (٧٥) وما بعدها.

(*) وهذا مِنْ التعصبِ للأشياخِ، وقد نهىٰ الشرعُ عن ذلك، ولكن يجبُ التأدب بآدابِ طالبِ العلمِ مع أهلِ العلمِ، والمسلم مع المسلم. (البنا).

(٢) ص (٤٠).

(٣) ص (٤٣).

(٤) ص (٤٤) وما بعدها.

Scanned with CamScanner

ثُمَّ قالَ: «كانَ في زمنِ أبي حنيفةَ لا بعدَهُ أناسٌ صالحونَ يعتقدونَ أنَّ الإيمانَ: قولٌ وعملٌ، يزيدُ وينقصُ، ويرمونَ بالإرجاءِ مَنْ يرىٰ أنَّ الإيمانَ هو: العقدُ – أي: الاعتقادُ – والكلمة، مع أنَّهُ الحقُّ الصراح بالنظرِ إلىٰ حُججِ الشرعِ...». وأخذَ يُدللُ علىٰ ذلكَ بالنصوصِ. ثُمَّ قالَ: «وهؤلاءِ الصالحون باعتقادِهم ذلكَ الاعتقادَ أصبحوا علىٰ موافقةِ المعتزلةِ أو الخوارجِ حتمًا، إنْ كانوا يَعُدُّونَ خلافَ اعتقادِهم هذا بدعةً وضلالةً؛ لأنَّ الإخلالَ بعملٍ من الأعمالِ – وهو ركنُ الإيمانِ – يكونُ إخلالًا بالإيمانِ، فيكونُ من أَخلَّ بعملٍ خارجًا مِنَ الإيمانِ، إمَّا داخلًا في الكفرِ كما يقولُهُ الخوارجُ، وإمَّا غيرَ داخلٍ فيه، بل في منزلةٍ بين المنزلتين – الكفر والإيمانِ – كما هو مذهبُ المعتزلةِ، وهم مِنْ أشدِّ الناس تبرؤًا مِنْ هذين الفريقين، فإذا تبرءوا أيضًا مما كانَ عليه أبو حنيفةَ وأصحابُهُ وباقي أئمةِ هذا الشأنِ يبقىٰ كلامُهم متهافتًا غيرَ مفهومٍ، وأمَّا إذا عَدُّوا العملَ من كمالِ الإيمانِ فقط، فلا يبقىٰ وجهٌ للتنابذِ والتنابزِ، لكنْ تشددُهم هذا التشددَ يدلُّ علىٰ أنَّهم لا يَعدُّون العملَ من كمالِ الإيمانِ فحسب، بل يَعُدونَهُ ركنًا منه أصليًّا، ونتيجةُ ذلك كما ترىٰ، فإرجاءُ العمل مِنْ أنْ يكون من أركان الإيمان الأصلية هو السنة، وأمَّا الإرجاءُ الذي يُعدُّ بدعةً فهو: قولُ مَنْ يقولُ: لا تضرُّ مع الإيمانِ معصيةٌ، وأصحابُنا أبرياءُ مِنْ مثلِ هذا القول...

ولولا مذهبُ أبي حنيفةَ وأصحابِهِ في هذه للزمَ إكفارُ جماهير المسلمينَ غيرِ المعصومين؛ لإخلالهم بعملٍ مِنْ الأعمالِ في وقتٍ مِنَ الأوقاتِ، وفي ذلكَ الطامةُ الكبرىٰ»[1].

---

(١) ص (٤٤) وما بعدها.

Scanned with CamScanner

أقولُ: وهذا الكلامُ الذي ذكرَهُ الكوثري فيه مِنَ التلبيسِ واللفِ والدورانِ ما فيه للتشنيعِ علىٰ الأئمةِ؛ ولذلكَ فقدْ علَّقَ عليه الألبانيُّ -رَحِمَهُ اللهُ- في مقدمةِ تحقيقه «لشرح الطحاوية» بقولِهِ: «والكوثريُّ تَعَصُّبًا لأبي حنيفةَ يخالفُهم مع صراحةِ الأدلةِ التي تؤيدهم - يقصدُ: الأئمةَ الذين انتقدوا أبا حنيفةَ - مِنَ الكتابِ والسنةِ وآثارِ السلفِ الصالحِ -رَضِيَ اللهُ عَنْهُمْ- بل ويَغمزُهم جميعًا مشيرًا إليهم بقولِهِ في «التأنيبِ»: «أناسٌ صالحونَ» يشيرُ إلىٰ أنَّهم لا عِلمَ عندهم فيما ذهبوا إليه ولا فقهَ، وإنَّما الفقهُ عندَ أبي حنيفةَ دونَهم، ثُمَّ يقولُ: «إنَّهُ العقدُ والكلمةُ، وإنَّهُ الحقُّ الصراحُ.

وعليه: فالسلفُ وأُولئك الأئمةُ الصالحون هم عندَهُ علىٰ الباطلِ في قولِهم: بأنَّ الأعمالَ من الإيمانِ، وأنَّهُ يزيدُ وينقصُ.

ثُمَّ قالَ: «والكوثريُ في كلمتِهِ المشارِ إليها يحاولُ فيها أنْ يصورَ للقارئِ أنَّ الخلافَ بينَ السلفِ والحنفيةِ في الإيمانِ لفظيٌّ، يشيرُ بذلكَ إلىٰ أنَّ الأعمالَ ليست ركنًا أصليًّا، ثُمَّ يتناسىٰ أنَّهم يقولونَ: بأنَّه يزيدُ وينقصُ - وهذا هو الامتحانُ والمحكُّ[1] - وهذا ما لا يقولُ بهِ الحنفيةُ إطلاقًا، بل إنَّهم قالوا في صددِ بيانِ الألفاظِ المكفرةِ عندهم: «وبقولِه: الإيمانُ يزيدُ وينقصُ» كما في «البحر الرائقِ» (بابِ أحكامِ المرتدينَ) فالسلفُ علىٰ هذا كفارٌ عندهم مرتدون! راجعْ «شرحَ الطحاويةِ»، و«التنكيلَ» (٢ / ٣٦٢ - ٣٧٣) الذي كشفَ عن مراوغةِ الكوثري في هذه المسألة». انتهىٰ كلامُ الألباني.

وحينما نعودُ إلىٰ «التنكيلِ» للإمامِ المعلِّمي اليماني -رَحِمَهُ اللهُ- نجدُهُ يوضحُ

---

(١) مِنْ قولِ الشيخِ عادلِ السيد -حفظَهُ اللهُ-.

Scanned with CamScanner

أنَّ ما قالَهُ الكوثريُّ كانَ مِنْ بابِ التشنيعِ علىٰ الأئمةِ والتشغيبِ، بل اعتبرهُ من بابِ المواربةِ، فماذا قالَ -رَحِمَهُ اللَّهُ-؟!

قالَ: «حتىٰ اضطرَ الكوثريُّ إلىٰ المواربةِ، فزعمَ أنَّ أبا حنيفةَ إنَّما كانَ يدفع أنْ يكونَ العملُ ركنًا أصليًّا لا أنَّهُ من الإيمان في الجملةِ، كاليدينِ والرجلينِ وغيرها من الأعضاءِ بالنسبةِ إلىٰ الجسدِ هي منْهُ، وينقصُ بفقدها مع بقاءِ أصلِهِ، وإنْ كانَ في بعضِ عباراتِ الكوثري ما يخالفُ هذه الدعوىٰ».

أقولُ: لأنَّهُ ينفي الزيادةَ والنقصانَ.

ثُمَّ قالَ المعلميُّ -رَحِمَهُ اللَّهُ-: «وبالجملةِ؛ فإذا صحَّ قولُ الكوثري أنَّ أبا حنيفةَ لا يقولُ: إنَّ الأعمالَ ليست من الإيمانِ مطلقًا، وإنَّما يقولُ: إنَّها ليستْ ركنًا أصليًّا، وإنَّما الركنُ الأصلي: العقدُ والكلمةُ، فالأمرُ قريبٌ». وأنَّىٰ هذا!

وأخذ اليماني رَحِمَهُ اللَّهُ يناقشُهُ قولَهُ بعدمِ الزيادةِ والنقصانِ في بحثٍ بديعٍ يَحْسُنُ الرجوعُ إليهِ.

إذنْ؛ فالمعلمي اليماني -رَحِمَهُ اللَّهُ- اعتبَر مقولةَ الكوثري من بابِ المواربةِ والاضطراريةِ، ومن بابِ التشنيعِ علىٰ الخصومِ بظلمِهم لأبي حنيفةَ، ومَنْ علىٰ مذهبِهِ، ولَمْ يعتبر مقولتَهُ التي نقلَها الشيخُ هشام مِنْ أقوالِ المرجئةِ – مرجئةِ العصر – أصلًا، وكيفَ وهي ثابتةٌ كما قالَ الشيخُ هشام أيضًا – مناقضًا ما ذكرَهُ سابقًا – عن أهلِ السنةِ والجماعةِ، بل نقلَهُ ابنُ تيميةَ مُقررًا إياهُ كما في «مجموعِ الفتاوىٰ» (٧/ ٦٣٧) وغير هذا الموضعِ كثيرًا؟!

ولفضيلةِ العلامةِ الشيخ: ربيع المدخلي -حفظه الله- رسالةٌ بعنوانِ: «هل يجوزُ أنْ يُرمىٰ بالإرجاءِ مَنْ قالَ: إنَّ الإيمانَ أصلٌ والعملَ كمالٌ (فرعٌ)؟»

Scanned with CamScanner

وذكرَ فيها أقوالًا عديدةً للأئمةِ تُؤيدُ هذا القولَ، وذكرَ أنَّ هذه الرسالةَ صُنفتْ للرد علىٰ طائفةٍ مبتدعةٍ يُقالُ عنها: «الحدادية».

فقالَ -حفظَهُ اللهُ-: «واليومَ نحنُ مع أصلٍ من أصولِهم الهدامةِ، ألا وهو أنَّ مَنْ يقولُ: إنَّ الإيمانَ أصلٌ والعملَ كمالٌ (فرعٌ) فهو مرجئٌ!! وبهذا الأصل الهدامِ يهدمونَ أهلَ السنةِ وعلماءَهم! وسوفَ أسوقُ مقالات لعددٍ من فحولِ أئمةِ السنةِ وعظمائهم يقولونَ فيها: إنَّ الإيمانَ أصلٌ والعملَ كمالٌ (فرعٌ) أو (فروع)، وننتظرُ من هؤلاءِ الحداديةِ إمَّا إعلانَ ندمِهم وتوبتهم من هذه المجازفاتِ، أو التمادي في أحكامِهم وأباطِيلهم، فيعرف الناسُ مكانَهم من السنةِ وأهلِها»[1].

أقولُ: راجعوها فهي نفيسةٌ جدًّا في بابِها، وتُغلقُ بابًا للفتنةِ خطيرًا.

تذييلٌ مهمٌّ جدًّا بخصوصِ مذهبِ مرجئةِ الفقهاءِ:

لو ثبتَ - جدلًا وفرضًا - أنَّ مرجئةَ الفقهاءِ يقولونَ: إنَّ العملَ شرطُ كمالٍ - وهذا لَمْ يثبتْ أصلًا، وليستْ من مقولاتِهم، والبينةُ علىٰ من ادَّعىٰ، والدعاوي إنْ لَمْ تقيموا عليها بيناتٍ فأبناؤها أدعياءُ - فإنَّ الجهةَ منفكةٌ بينَ ما يقولونَهُ، وما يقولُهُ أهلُ السنةِ، فلماذا؟

الجوابُ: لأنَّ مرجئةَ الفقهاءِ كالأشاعرةِ لا يُدخلونَ أعمالَ القلوبِ في الإيمانِ، فلو قالُوها لانصرفَ الأمرُ إلىٰ الأعمالِ جميعِها، وهي أعمالُ القلوبِ وأعمالُ الجوارحِ، بعكسِ علماءِ السنةِ، فحينما يقولونَ عن الأعمالِ: إنَّها شرطُ

---

(١) وقد ذكرَ هذه الرسالةَ الشيخُ: أحمدُ بنُ يحيىٰ الزهراني في كتابِهِ «إتحاف أهل الصدق والعرفانِ بكلامِ الشيخِ ربيعٍ في مسائلِ الإيمانِ».

Scanned with CamScanner

كمالٍ، فهم لا يقصدونَ إلَّا أعمالَ الجوارحِ، وإليكَ البيانُ:

قالَ الإمامُ ابنُ تيميةَ -رَحِمَهُ اللَّهُ-: «وعنْدَ الجهميةِ: الإيمانُ مجردُ تصديقِ القلبِ وعملِهِ، هذا قولُ جهمٍ والصالحي والأشعري في المشهور عنْهُ وأكثرِ أصحابِهِ، وعنْدَ فقهاءِ المرجئةِ: قولُ اللسانِ مع تصديقِ القلبِ، وعلىٰ القولين: أعمالُ القلوبِ ليستْ من الإيمانِ عنْدَهم كأعمال الجوارحِ، فيمكنُ أنْ يكونَ الرجلُ مُصدقًا بلسانِهِ وقلبِهِ مع كراهةِ ما نزَّلَ اللهُ، وحينئذٍ فلا يكونُ كافرًا عنْدَهم، والآيةُ تتناولُهُ، وإذا دلَّتْ علىٰ كفرِهِ دلَّتْ علىٰ فسادِ قولِهم»(١).

ويقصدُ شيخُ الإسلامِ قولَهُ تعالىٰ: ﴿ذَٰلِكَ بِأَنَّهُمْ قَالُوا لِلَّذِينَ كَرِهُوا مَا نَزَّلَ اللَّهُ سَنُطِيعُكُمْ فِي بَعْضِ الْأَمْرِ﴾(٢).

أقولُ: فقولُ شيخِ الإسلامِ «علىٰ قولين»، المرادُ بهما كما هو ظاهرٌ: قولُ الجهميةِ ومَنْ وافقَهم، وقولُ فقهاءِ المرجئةِ.

ولذلكَ قالَ ابنُ أبي العز معلقًا علىٰ قول الإمامِ الطحاوي في قولِهِ: «ونحبُّ أصحابَ الرسولِ، ولا نُفْرِطُ في حب أحدٍ منهم، ولا نتبرأُ مِنْ أحدٍ منهم، ونبغضُ مَنْ يبغضُهم وبغيرِ الخيرِ يذكرهم، ولا نذكرُهم إلا بخيرٍ، وحبُّهم دينٌ وإيمانٌ وإحسانٌ، وبُغضهُم كفرٌ ونفاقٌ وطغيانٌ».

قالَ ابنُ أبي العز معلقًا علىٰ ذلكَ:

«وتسميةُ حبِّ الصحابةِ إيمانًا مشكلٌ علىٰ الشيخِ - يعني: الطحاوي-؛ لأنَّ الحبَّ عملُ القلبِ، وليسَ هو التصديق، فيكون العملُ داخلًا في مُسمَّىٰ

---

(١) «منهاج السنة» (٥/ ٢٨٧).

(٢) محمد (٢٦).

Scanned with CamScanner

الإيمان، وقد تقدَّمَ في كلامِهِ أنَّ الإيمانَ هو الإقرارُ باللسانِ والتصديق بالجنانِ، ولَمْ يجعل العملَ داخلًا في مسمىٰ الإيمانِ، وهذا هو المعروفُ مِنْ مذهبِ أبي حنيفةَ، إلَّا أنْ تكونَ هذه التسمية مجازًا»(١).

وقد أشارَ إلىٰ ذلكَ ابنُ القيمِ في تفصيلٍ بديع لحقيقةِ الإيمانِ عند أهلِ السنةِ، فقالَ: «وهاهنا أصلٌ آخر، وهو أنَّ حقيقةَ الإيمانِ مركبةٌ مِنْ قولٍ وعملٍ.

والقولُ قسمانِ: قولُ القلبِ وهو الاعتقادُ، وقولُ اللسانِ وهو التكلمُ بكلمةِ الإسلامِ.

والعملُ قسمانِ: عملُ القلبِ وهو نيتُهُ وإخلاصُهُ، وعملُ الجوارحِ.

فإذا زالتْ هذه الأربعةُ زالَ الإيمانُ (بكمالِهِ)، وإذا زالَ تصديقُ القلبِ لَمْ تنفعْ بقيةُ الأجزاءِ؛ فإنَّ تصديقَ القلبِ شرطٌ في اعتقادِها وكونها نافعةً، وإذا زالَ عملُ القلبِ مع اعتقادِ الصدقِ فهذا موضعُ المعركةِ بينَ المرجئةِ وأهل السنة؛ فأهلُ السنةِ مجمعونَ علىٰ زوالِ الإيمانِ، وأنَّهُ لا ينفعُ التصديق – مع انتفاءِ عمل القلبِ – وهو محبته وانقياده، كما لَمْ ينفعْ إبليسَ وفرعونَ وقومَهُ، واليهودَ والمشركينَ الذينَ كانوا يعتقدونَ صدقَ الرسولِ، بل ويقرونَ به سرًّا وجهرًا ويقولونَ: ليس بكاذبٍ. ولكنْ لا نتبعه ولا نؤمنُ بهِ»(٢).

أقولُ: ولذلكَ قالَ ابنُ تيميةَ:

«وهذا أيضًا ممَّا ينبغي الاعتناءُ بهِ؛ فإنَّ كثيرًا مِمَّنْ تكلَّمَ في مسألةِ الإيمانِ، هل تدخلُ فيه الأعمالُ؟ وهل هو قولٌ وعملٌ؟ يظنُّ أنَّ النزاعَ إنَّما هو في أعمال

---

(١) «شرح العقيدة الطحاوية» (٢/ ٧١٢) طبعة الرسالة.

(٢) «الصلاة وحكم تاركها» (ص ٢٥). طبعة قصي محب الدين الخطيب.

Scanned with CamScanner

الجوارحِ[١].

ومرةً أخرىٰ: هل مقولةُ: «العمل شرط كمال». قالَها الألباني رَحِمَهُ اللَّهُ؟

الجوابُ: نعم، بل ويعتقدُها، ويدينُ اللهَ بها؛ ولذلكَ لا يمَلُّ من تكرارِها.

ثانيًا: هل هذه المقولةُ مقولةُ مرجئةِ العصرِ؟

الجوابُ: فيما أسلفناهُ مِنْ أنَّهُ لم يثبتْ عن أحدٍ من مرجئةِ العصرِ أنَّهُ قالَها إلَّا البيجوري الأشعري – كما نقل ذلكَ الشيخُ هشام –، ومع ذلكَ بيَّنا معناها.

والآنَ: نزيدُكَ بيانًا يا فضيلةَ الشيخِ:

في ردِّكَ علىٰ فضيلةِ الشيخِ علي الوصيفي – حفظه الله – ذكرتَ أنَّهُ قالَ في آخرِ محاضرتِهِ:

حين بيَّنَ وقال: «لا نقول: شرطُ كمالٍ ولا شرط صحةٍ».

ثُمَّ رأيناهُ بعدَ ذلكَ، ماذا يقولُ؟! يقولُ: «يعني ما نقولُ: شرطَ كمالٍ إلا إذا كانَ علىٰ اصطلاحِ أهل السنةِ والجماعةِ». هذا نقلُكَ لكلامِ الشيخ الوصيفي – حفظه الله–.

ثُمَّ عقبتَ عليهِ قائلًا: «ما ندري أيضًا كيفَ يُنكرُ العبارةَ ثُمَّ يقولُ بعدَ ذلكَ: «علىٰ اصطلاحِ أهلِ السنةِ والجماعةِ»؟! وهل اصطلاحُ أهلِ السنةِ بأنَّ الأعمالَ شرطُ كمالٍ؟!

ثُمَّ قالَ رادًّا علىٰ الشيخِ علي الوصيفي: «فلماذا يَنسُبُ العبارةَ إلىٰ مذهبِ أهل السنةِ والجماعةِ، ولو مِنْ جهةِ المعنىٰ، فيقولُ: إنْ قالَها الواحدُ وكان مِنْ أهلِ السنةِ فتُحملُ علىٰ محملِ أهل السنةِ، فرقٌ مهمٌّ جدًّا بينَ أنْ نحكمُ علىٰ

---

(١) «مجموع الفتاوىٰ» (٧/ ٥٥٠).

Scanned with CamScanner

العبارةِ، وبينَ أنْ نحكمُ علىٰ قائلِ العبارةِ».

وللردِّ أقولُ: حنانيكَ أيها الشيخُ المعلمُ، رفقًا بمستمعيكَ!

أولًا: لَمْ نُسلمْ لكَ بأنَّ هذه العبارةَ من عباراتِ المرجئةِ العصريينَ كما يدعي القطبيونَ، وقلدتَهم أنتَ في ذلكَ، وفتحتَ علينا بابَ فتنةٍ، وسيأتيكَ بيانُ ذلك لاحقًا - إنْ شاءَ اللهُ - فلا تعجلْ.

أمَّا قولُ الشيخِ الوصيفي - حفظَهُ اللهُ - فهو علىٰ الجادةِ، ولَمْ يُخالفْ في ذلكَ أحدٌ من أهلِ العلمِ، بدليلِ أنَّهُ لَمْ يقمْ أحدٌ مِنْ أهلِ العلمِ بنقدِ الإمامِ الآجري، والذي تُحيلُنا فضيلتُكم علىٰ شرحكم عليه لنتعلمَ منه العقيدةَ، وذلكَ في قولِهِ -رَحِمَهُ اللهُ- في تعريفِ الإيمانِ: «إنَّ الذي عليه علماءُ المسلمين أنَّ الإيمانَ واجبٌ علىٰ جميعِ الخلقِ، وهو: تصديقٌ بالقلبِ، وإقرارٌ باللسانِ، وعملٌ بالجوارحِ، ثُمَّ اعلموا أنَّهُ لا تُجزئُ المعرفةُ بالقلبِ والتصديقُ إلَّا أنْ يكونَ معه الإيمانُ باللسانِ نطقًا، ولا تجزئُ معرفةٌ بالقلبِ ونطقٌ باللسانِ حتىٰ يكونَ عملٌ بالجوارحِ، فإذا كَمُلَتْ فيهِ هذه الخصالُ الثلاثُ كان مؤمنًا»[1].

أقولُ: فأينَ عملُ القلبِ إذنْ؟!

إنَّهُ لَمْ يذكرْهُ؛ ولذلكَ اكتفىٰ مَنْ يُعرّفُ الإيمانَ بما في القلبِ مِنْ قولٍ وعملٍ، بذكرِ كلمةِ الاعتقادِ؛ لشمولِها التصديقَ، وعملَ القلبِ.

فهل نقولُ: إنَّ الإمامَ الآجري -رَحِمَهُ اللهُ- قالَ قولًا يوافقُ قولَ المرجئةِ؟! وأخرجَ عملَ القلوبِ مِن الإيمانِ؟!! ولكنَّنا سنسلِّكُ لَهُ كما سلَّكَ البيلي للعلامةِ الألباني، وأخشىٰ أنْ يأخذَها عني صاحبُ فتنةٍ، ثُمَّ يُطيرُها في الآفاقِ،

---

(١) «كتاب الشريعة» (١/ ٢٧٤) طبعة مؤسسة قرطبة.

Scanned with CamScanner

وكلُّ شيءٍ في هذا الزمانِ واردٌ، وصدقَ أبو العلاء حينما قالَ:

يَكْفِيكَ شرًّا مِنْ الدنيا ومَنقصةً ... ألَّا يبينَ لكَ الهادي مِن الهَاذي (١)

أقولُ: هل نقولُ ذلكَ عَنْ مقولةِ الإمامِ الآجري في الإيمانِ؟! أمْ سنقولُ ما قالَهُ الشيخُ علي الوصيفي: «إنَّ التصديقَ عنْدَ علماءِ السلفِ يختلفُ معناهُ عَنْ التصديقِ الفلسفي التجريدي عنْدَ علماءِ الكلامِ – فالجهة منفكةٌ» (٢).

بالطبعِ ستوافقني علىٰ أنَّ التصديقَ عندَ أهلِ السنةِ والسلفِ هو: التصديقُ الإذعاني المتضمنُ الانقيادَ، والخضوعَ، والمحبةَ، والاستسلامَ، وليسَ بمعنىٰ التصديقِ الفلسفي المجردِ عَنْ أعمالِ القلوبِ.

قالَ الإمامُ سعيدُ بنُ جبيرٍ لعبدِ الملكِ بنِ مروانَ: «وسألتَ عَن التصديقِ، والتصديقُ أنْ يعملَ العبدُ بما صدَّقَ بهِ مِنْ القرآنِ» (٣).

بل إنَّ كلمة التصديقِ تشملُ عملَ الجوارحِ، وبذلكَ فسَّرَها الإمامُ الشنقيطي (٤) -رَحِمَهُ اللهُ-.

وذلكَ كما قالَ الحسنُ البصري: «الإيمانُ ما وقرَ في القلبِ، وصدقتْهُ الأعمالُ» (٥).

---

(١) ديوانُ أبي العلاءِ، قافيةُ الذالِ، وقبلهُ:

مَنْ يبغ عندي نحوًا أو برذلغةً ... فما يُساعفُ مِنْ هذا ولا هذي

(٢) مِنْ دروسِ فضيلةِ الشيخِ علي الوصيفي لشرحِهِ علىٰ «كتابِ الشريعةِ» للآجري.

(٣) «مجموع الفتاوىٰ» (٧/ ٢٩٣).

(٤) قال الإمامُ الشنقيطي في تفسيرِهِ: «أصلُ الإيمانِ في لغةِ العربِ: التصديقُ، وهو في اصطلاحِ الشرعِ: التصديقُ التام؛ أعني: التصديقُ مِنْ الجهاتِ الثلاثِ، وهو: تصديقُ القلب بالاعتقادِ، واللسانِ بالإقرارِ، والجوارحِ بالعملِ.

فالإيمانُ قولٌ وعملٌ كما عليه مذهبُ أهل السنةِ». «العذب النمير» (١/ ٢٨٢).

(٥) «مجموع الفتاوىٰ» (٧/ ٢٩٤).

Scanned with CamScanner

وكذلكَ المعرفةُ - ككلمةٍ - يرادُ بها المعرفةُ الإيمانيةُ المستلزمةُ للتصديقِ، والانقيادِ القلبي، قال الإمامُ ابنُ القيمِ -رَحِمَهُ اللهُ- في كتابِ «الفوائد»: «معرفةُ اللهِ -سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى- نوعانِ:

معرفةُ إقرارٍ: وهي التي اشتركَ فيها الناسُ، البرُّ والفاجرُ، والمُطيعُ والعاصي.

والثاني: معرفةُ تُوجبُ الحياءَ منْهُ، والمحبةَ لَهُ، وتَعلُّقَ القلبِ بهِ، والشوقَ إلىٰ لقائِهِ، وخشيتَهُ، والإنابةَ إليهِ، والأنسَ بهِ، والفرارَ مِن الخلقِ إليهِ، وهذه هي المعرفةُ الخاصةُ»(١).

ولذا قلْنا:

إذا تكلَّمَ المرجئُ، وقالَ: العملُ شرطُ كمالٍ، فكلامهُ مردودٌ عليه؛ لأنَّ معناهُ: إخراجُ العملِ من مسمَّىٰ الإيمانِ، وهم يقولونَ ذلكَ صراحةً، كما قالَ البيجوري - وهو الوحيدُ مِن المرجئةِ الذي قالَ - : «العملُ شرطُ كمالٍ». ومع ذلكَ أردفَهُ بقولِهِ: «وهو خارجُ الماهيةِ، وليسَ مِنْ الإيمانِ، وليسَ جزءًا منْهُ، والإيمانُ بدونِهِ كاملٌ تامٌّ، ولا نقصَ فيهِ - لأنَّ الإيمانَ لا يزيدُ ولا ينقصُ - ، وهو شيءٌ واحدٌ لا يتبعضُ إذا ذهبَ بعضُهُ ذهبَ كلُّهُ، ولا يُستثنىٰ في الإيمانِ».

وإذا تكلَّمَ السني السلفيُّ، وقالَ: العملُ كمالٌ، أو العملُ شرطُ كمالٍ، فهو يردفُهُ -مباشرةً- بقولِهِ: وهو جزءٌ مِنْ الإيمانِ، ينقصُ الإيمانُ بنقصِه ويزيدُ بزيادتِهِ، والإيمانُ مركبٌ مِنْ قولِ القلبِ، وهو: التصديقُ، وعمل القلبِ - من محبةٍ وخضوعٍ وانقيادٍ - وقول اللسانِ، وهو: النطقُ بالشهادتين، وعمل

(١) ص (٣٠١).

Scanned with CamScanner

الجوارحِ، وكلُّ ذلكَ مِنْ ماهيةِ الإيمانِ، وهي شعبٌ منهُ وأجزاءٌ علىٰ تفصيلٍ سيأتي -إنْ شاءَ اللهُ تعالىٰ-.

وليسَ مِنْ أهلِ السنةِ مَنْ يقولُ: إيمانُ الناسِ متساوٍ، أو إيمانُ أفجرِ الناسِ كإيمانِ الأنبياءِ والمرسلينَ والملائكةِ، فكلُّ ذلكَ مردودٌ، ولا يقولونَ بهِ، فهل يستويانِ مثلًا؟!

ولذلكَ قالَ شيخُ الإسلامِ -وهو يردُّ علىٰ مرجئةِ الفقهاءِ-:

«والمقصودُ هنا أنَّهُ لَمْ يثبت المدحُ إلَّا علىٰ إيمانٍ معه العملُ، لا علىٰ إيمانٍ خالٍ مِنْ عملٍ، فإذا عُرفَ أنَّ الذم والعقابَ واقعٌ في تركِ العملِ كانَ بعدَ ذلكَ نزاعُهم لا فائدةَ فيهِ، بل يكونُ نزاعًا لفظيًّا، مع أنَّهم مخطئونَ في اللفظِ، مخالفونَ للكتابِ والسنةِ، وإنْ قالوا: لا يضرُّهُ تركُ العملِ فهذا كفرٌ صريحٌ»[(١)].

ولنفرض أنَّ العبارةَ صحيحةٌ -وسيأتيك ما يفيدُ أنَّها من أصح ما يكونُ- وأرادَ المرجئةُ أنْ يستغلوها للتلبيسِ علىٰ الناس، فما ذنبُ مَنْ استخدمَها علىٰ وجهِها الصحيحِ؟!

أليسَ الخوارجُ والمعتزلةُ يقولونَ: الإيمانُ قولٌ وعملٌ؟! فهل مقولتُهم تجرحُ مذهبَ السلفِ؟! ولذلكَ لمَّا قالَ الكوثري: «الأعمالُ من كمالِ الإيمانِ». -وهي عبارةٌ سلفيةٌ بشهادةِ الشيخ البيلي [(٢)]- ردَّ عليه العلامةُ المعلمي اليماني -رَحِمَهُ اللهُ- بقولِهِ: «إنَّها مُوَاربةٌ». وصدقَ في ذلكَ -رَحِمَهُ اللهُ-.

والآنَ: لِنَرىٰ مصدرَ مقولةِ: «شرط الكمال والصحة». وما معناها؟ وهل

---

(١) «مجموع الفتاوىٰ» (٧/ ١٨١).

(٢) كما سبقَ وقد قرَّرَهُ الشيخُ هشامُ في أثناءِ ردِّهِ علىٰ الشيخِ علي الوصيفي.

Scanned with CamScanner

هي مِنْ مقولاتِ المرجئةِ أمْ مِنْ مقولاتِ أهلِ السنةِ؟ وإنْ كانت مقولةً للمرجئةِ، فَمَنْ من المرجئةِ القُدامىٰ قالَها؟ ومَنْ مِنْ أهلِ السنةِ حذَّرَ منها؟ وما تاريخُ اكتشافِها؟ ومَن اكتشفَها؟

فلابد مِن الإجابةِ علىٰ جميعِ هذه الأسئلةِ؛ حتىٰ نضعَ هذا الأمرَ في موضعِهِ اللائقِ بِهِ، فكفانا عبثًا وتخليطًا، فلقد أصبحَ الأمرُ لا يُحتملُ، فبعد أن احتملناهُ مِنْ التكفيريين زمنًا يدخلُ بينَ السلفيينَ، ويُسببُ فرقةً، فهذا أمرٌ خطيرٌ جدًّا يجب كشفُهُ وكشفُ مَنْ يحاولُ التفريقَ، وإشاعةَ البلبلةِ في مسائلِ الاعتقادِ، ويجرحُ الأئمةَ الكبارَ - جدًّا - بأقوالِهم، وأعمالِهم، ومواقفِهم.

أولًا: أسالُكَ - يا شيخُ هشام - سؤالًا: مَنْ مِنْ أهلِ العلمِ السلفيين حذَّرَ مِنْ هذه المقولةِ قبلَ سنةِ (١٤٠٦ هـ)؟!، ومَنْ منهم اكتشفَ أنَّها مِنْ مقولاتِ ما يُسمَّىٰ بـ«مرجئةِ العصرِ»؟!

أريدُ مِنْكَ -أو مِنْ غيرِكَ- نقلًا قديمًا - قبلَ سنةِ (١٤٠٦ هـ) -يقولُ ذلك!

وقد يقولُ قائلٌ: ولماذا هذا التاريخُ بالذاتِ - تحديدًا-؟

أقولُ: لأنَّهُ التاريخُ الذي خَرجتْ فيه رسالةُ سفر الحوالي - كما تخرجُ الحيةُ من جحرِها - «ظاهرةُ الإرجاءِ»، وعن هذه الرسالةِ نقلَ مَنْ نقلَ هذا السُمَّ - أعني : مقولةَ مرجئةِ العصرِ، العملُ شرط كمالٍ في الإيمان -، وصار العلامةُ الألباني - مِنْ يومِها- متهمًا بالإرجاءِ! ولكن عنْدَ مَنْ؟

الجوابُ: عند الأقزَامِ والصعاليكِ، فبرغم دفاعِ العلماءِ الكبارِ عنْهُ، إلَّا أنَّ كلامَ الصغارِ -جدًّا- هو الذي انتشرَ، وللأسفِ تأثَّرَ بِهِ البعضُ مِنْ أهلِ السنةِ، كما سنبينُ إنْ شاءَ اللهُ.

Scanned with CamScanner

وعليهِ: يكونُ مصطلحُ «مرجئةِ العصر» مصطلحًا وتعبيرًا قطبيًّا، لَمْ يخرجْ إلَّا مِنْ فمِ مُنظِّر القطبيةِ محمدِ قطب، وعنْهُ حمَله تلامذتُهُ - عبرَ سفرِ الحوالي وغيرِهِ - ولا تظنُّوا أنَّ لَهُ سلفًا مِنْ أهلِ الخيرِ قالَ ذلكَ، بل قد وقع عليها في كتاب للأشاعرةِ يُدرَّسُ في الأزهر، وهو «تحفةُ المريدِ علىٰ جوهرة التوحيدِ» للبيجوري، فظنَّ نفسَهُ وجدَ كنزًا؛ لكي يردَّ علىٰ الإمامِ الألباني اتهامَهُ لَهُ ولجماعتِهِ باعتناقِ فكر الخوارج، فلمَّا سمعَ كثيرًا أنَّ الألباني -رحمه الله- يقول: إنَّ العملَ شرطُ كمالٍ. ووجدَ هذه المقولةَ - عَرَضًا - في كتابِ البيجوري، وجدَها فرصةً سانحةً للتشفي من العلامةِ الألباني وردِّ الصاعِ صاعين، والغريبُ: أنَّهم ظنُّوا أنَّ هذا القولَ مُشاعًا بينَ عامةِ المرجئةِ، فبحثُوا في كلامِ الكوثري، فالتقطوا مقولتَهُ السابقةَ: «العمل من كمالِ الإيمانِ». ونقلَها عنهم الشيخُ هشامُ تقليدًا، بلا تحقيق، ثُمَّ ناقضَ نفسَهُ، وأظهرَ أنَّهُ ينقلُ ما لا يدققُ فيهِ، (والعتبُ علىٰ النظرِ!).

وهذا لأنَّهم يرفضونَ مقولةَ: «العمل كمال في الإيمانِ» برغمِ ثبوتها عَن السلفِ، فالشيخُ هشامُ نقلَ قولَ الكوثري من بابِ التكثُّرِ والتقليدِ في محاضرتِهِ: «نحنُ أولىٰ بالألباني منكم»، ولكنَّهُ أثناءَ الرد علىٰ الشيخ علي الوصيفي - حفظَهُ اللهُ - أقرَّهُ علىٰ أنَّ هذه المقولةَ: «العمل كمال في الإيمان» مقولةٌ سلفيةٌ!

وإلَّا اصطدمَ برسالةِ العلامةِ الربيعِ آنفةَ الذكرِ، وفيها: أنَّ مَنْ أنكرَ أنَّ العملَ كمالٌ في الإيمانِ، كان مِمَّنْ يقولُ بأصولِ «الحداديةِ».

ثُمَّ بحثَ محمدُ رحيم، وظنَّ نفسَهُ سيأتي بما لَمْ يأتِ بِهِ أشياخُهُ القطبيونَ،

Scanned with CamScanner

فوقعَ علىٰ كلامٍ لأبي عَذَبَةَ الحسنِ بنِ عبدِ المحسنِ في كتابِهِ «الروضة البهيةُ فيما بينَ الأشاعرةِ والماتريديةِ»؛ حيثُ يقولُ أبو عذبةَ فيهِ:

«اعلمْ أنَّ العملَ ليس من أركانِ الإيمان خلافًا للوعيديةِ، وليسَ ساقطًا بالكليةِ، حتىٰ لا تضر المؤمنَ معصيتُهُ خلافًا للمرجئةِ»(١).

فظنَّ رحيمُ أنَّ كلَّ ما يلمعُ ذهبًا، وما عَلِمَ أنَّ في العسلِ قد يكونُ السُّمُ الزعافُ، فهذه خلاصةٌ وافيةٌ بالمرادِ لمَنْ أرادَ أنْ يعرفَ حقيقةَ قولِهم.

وحقيقتُهُ هي: أنَّ هذه المقولةَ هي مِنْ مقولات مرجئة العصر، وهم في ذلكَ يستبطنون أنَّ الألباني -رَحِمَهُ اللَّهُ- ومَنْ يدينُ باعتقادِهِ في قضيةِ عدمِ تكفيرِ الحكامِ بإطلاقٍ هم مرجئةُ العصر (*).

هذه هي الحقيقةُ، إنَّ تعبيرَ مرجئةِ العصرِ ليسَ المقصودُ بهِ لا البيجوري، ولا الكوثريَ، ولا غيرَهما، وإنَّما المقصودُ بذلكَ هم العلماءُ: الألباني، وابنُ بازٍ، وابنُ عثيمينَ، والفوزانُ، والربيعُ، وجميعُ مَنْ لَمْ يوافقْ سيدَ قطب علىٰ اعتقادِهِ في تكفيرِ الحكامِ بإطلاقٍ.

أَفهمتُمْ؟! أَعرفتُمْ؟! أَدركتُم؟! أرجو ذلكَ، حتىٰ لا يتحركَ بين السلفيين بعضُ أفرادِ الطابورِ الخامسِ الذي يخدمُ مخططاتِ القطبيينَ، ويُروِّجُ كلامَهم بيننا، ونظن أنَّهم سلفيونَ، وهم قطبيون.

نعودُ لنقررَ الآتي:

هذه التشنيعاتُ بالباطل ما ظهرَتْ إلَّا سنةَ (١٤٠٦ هـ)، والتي خرجتْ فيها

---

(١)ص (٤٠).

(*)وزادَهم جرأةً علىٰ أهلِ السنةِ الخُلَّصِ - والألباني مِنْ أئمتهم - أنَّ تاركَ الصلاةِ عندهم لا يخرجُ مِنْ الملةِ ما دام يقرُّها ولا يجحدُها. (البنا).

Scanned with CamScanner

الحيةُ من مأرزِها متجسدةً في إهابِ «ظاهرة الإرجاءِ»، أمَّا قبلَ هذا التاريخِ فلَمْ يلتفتْ أحدٌ إلىٰ إنكارِ هذا المصطلحِ، وإلَّا فاعرضُوهُ علينا موثقًا!! ولَنْ نلتفتَ إلىٰ مَنْ يخرجُ علينا ليقولَ: أنَا كنتُ أنكرُهُ قديمًا في قلبي، ولَمْ أظهرْ ذلكَ!

أقولُ: ويكفينا الإجماعُ السكوتي[1].

ثُمَّ أقولُ: كيفَ يصمتُ العلماءُ علىٰ مصطلحٍ يُنظِّرُ للإرجاءِ في زماننا هذا؟! وعلىٰ لسانِ مَنْ؟!! علىٰ لسانِ وقلمِ شيخِ السنةِ العلامةِ الألباني! والمفروضُ والواجبُ علىٰ العلماءِ أنْ يُنكروا البدعَ التي ظهرتْ في عصرهم – قوليةً أو فعليةً – إنكارًا أشدَّ مِنْ إنكارِهم للبدعِ القديمةِ؛ لأنَّ البدعَ القديمةَ قدْ تَمَّ إنكارُها مِن العلماءِ السابقينَ -رحمَهم اللهُ-، فإنكارُهم لها زيادةٌ في البيانِ والتوكيدِ، وأمَّا إنكارُ البدعِ الحادثةِ في عصرِهم، فهو مِنْ بابِ التأسيسِ، وكما هو معلومٌ: التأسيسُ مُقدمٌ علىٰ التوكيدِ.

فهل يليقُ بعلمائِنا أنْ يَتركوا ما وجبَ، وفُرِضَ عليهم فرضًا عينيًّا من بيانِ هذه البدعةِ التي خرجتْ مِنْ فَمِ علامةِ الزمانِ وشيخِ السنةِ الألباني -رَحِمَهُ اللهُ- كما يزعمونَ؟!

ثانيًا: ظهرَ هذا المصطلحُ علىٰ لسانِ الحافظِ ابنِ حجرٍ المتوفىٰ سنةَ (٨٥٢ هـ) في شرحِهِ لكتابِ الإيمانِ منْ «صحيح البخاري»، ونقلَهُ عَنْهُ الإمامُ السفاريني الحنبلي المتوفىٰ سنةَ (١١٨٨ هـ) في كتابِهِ العظيمِ «لوامعِ الأنوارِ البهيةِ» مقرًّا لَهُ، وهذا الكتابُ تَمَّ طبعُهُ بمعرفةِ المملكةِ العربية السعوديةِ، وقامَ بمراجعتِهِ والتعليقِ عليهِ العلامةُ الشيخُ: سليمانُ بنُ سحمانَ، والعلامةُ الشيخُ:

---

(١) فقد سكتَ علماءُ العصر – بحقٍّ – عن مقولةِ الألباني، ولم يعلقْ أحدٌ.

Scanned with CamScanner

أبو بطين، وقدْ تعقباهُ في بعضِ المسائلِ، ولَمْ يتعرضا لهذا النصِّ المنقولِ عَنْ الحافظِ ابنِ حجرٍ، بل ومِنْ قبل السفاريني نقلَ نفسَ النصِّ مقرًّا لَهُ العلامةُ الشيخُ: المرداوي الحنبلي صاحبُ كتابِ «الإنصافِ» المتوفىٰ سنة (٨٨٥ هـ) في كتابِهِ «التحبير شرح التحرير»، وقد قام بتحقيقِهِ الشيخُ ابنُ جبرينَ، ولَمْ يتعقبْهُ بشيءٍ، وهذا التحقيقُ هو رسالةُ الدكتوراه للشيخِ: ابنِ جبرينَ أحد أعضاءِ اللجنةِ الدائمةِ.

أضفْ إلىٰ ذلك أنَّ الإمامَ ابنَ بازٍ رَحِمَهُ اللَّهُ قامَ بتحقيقِ المجلداتِ الثلاثةِ الأولىٰ مِنْ «فتحِ الباري»، ولَمْ يُعلقْ عليهِ بشيءٍ، فعلامَ يدلُّ ذلكَ؟!

ألا يدلُّ علىٰ أنَّ هذا الكلامَ الذي ذكرَهُ الحافظُ هو اعتقادُ السلفِ، أو - علىٰ الأقلِّ- اعتقادُ بعضِ السلفِ، وإلَّا فَلِمَ يسكتُ هؤلاءِ الأكابرُ علىٰ عقيدةِ السلفِ وهم الأمناءُ عليها، وإنْ سكتُوا فهذا طعنٌ فيهم لا نقبلُهُ، كما لَمْ نقبلْ الطعنَ في العلامةِ الألباني -رحمةُ الله علىٰ الجميعِ-.

ملاحظةٌ مهمةٌ جدًّا:

قالَ الشيخُ في محاضرتِهِ «نحنُ أولىٰ بالألباني منكم»: «انتبهُوا؛ لا يَحملنَّكم بغضُكم لنا علىٰ أنْ تَطمسُوا معالمَ العقيدةِ»(١). فاعتبرتَ يا شيخُ هشام أنَّ مَنْ قالَ إنَّ هذه العبارةَ - «شرطَ الكمالِ» - ليستْ مِنْ عباراتِ المرجئةِ، طمسًا للعقيدةِ في معالِمها، وقد ذكَّرَني قولُكَ بقولِ الشيخاني في كتابِه «حقيقةِ الإيمانِ» -حينما ردَّ علىٰ الشيخِ ابنِ عثيمينَ، حينما انتقد ابنُ عثيمينَ مسألةَ جنسِ العملِ- فقالَ الشيخاني: «وقَدْ أبعدَ النُجعةَ، وأجحفَ في الحكمِ

(١) ص (٢٦) من التفريغ.

Scanned with CamScanner

مَنْ قالَ: أمَّا جنسُ العملِ، أو نوعُ العملِ، أو آحادُ العملِ، فهذا كلُّهُ طنطنةٌ لا فائدةَ منها – وبيَّنَ في هامشِ الكتابِ أنَّهُ ابن عثيمين ....» (١).

إلىٰ أنْ قالَ: «لاسيما أنَّ هذا التفريقَ، والتأصيلَ الدقيقَ أهمُّ معلمٍ مِنْ معالمِ عقيدةِ أهل السنةِ في الإيمانِ به يُعرفُ أهلُ السنةِ مِنْ أهلِ البدعةِ والخسرانِ» (٢).

فما المشكلةُ إذنْ؟!

إذا كانَ الألبانيُ يجهلُ معالمَ العقيدةِ – ومَنْ يقولُ بقولِهِ – وبرَّأهُ مِمَّا قالَ في حقِّهِ القطبيونَ، وهو -عند الشيخِ هشامٍ - يطمسُ معالمَ العقيدةِ، وعند الشيخِ الشيخاني يجهلُ أهمَّ معلمٍ مِنْ معالمِ العقيدةِ، - أي: ابن عثيمين-.

أعرفتُم الآنَ مَن المقصودُ بمصطلحِ مرجئةِ العصرِ؟!

هؤلاءِ هم الذين يَطمسُونَ معالمَ العقيدةِ، ويجهلونَ أهمَّ معالِمها، وهذا إجمالٌ، أو حكمٌ علىٰ النوعِ، وأمَّا تفصيلهُ، أو تعيينُهُ، فهم المشايخُ العلماءُ: الألباني، وابنُ بازٍ، والعثيمين، والمدخلي، وكلُّ مَنْ يُنكِر مصطلحَ جنسِ العملِ، أو يقولُ: الألبانيُّ لَمْ يقلْ بقولِ المرجئةِ.

هذا مذهبٌ جديدٌ حادثٌ يريدُ أصحابُهُ أنْ يجعلوا للعقيدةِ معالمَ حادثةً، وأصولًا جديدةً يوالي الشبابُ عليها ويعادونَ -حسبنا اللهُ ونعمَ الوكيل-.

وأقولُ: إنْ كانَ هذا طمسًا لمعالمِ العقيدةِ – يا شيخُ هشامُ – فكيفَ سكتَ

---

(١) وهذا شأنُ القطبيين دائمًا في كلامهم وكتبهم؛ ليصلوا إلىٰ تكفير الناس والحكام، فيدندنونَ حولَ: شركِ القصورِ، وجنسِ العملِ، و... ، ويَطعنونَ في الأئمةِ من أهل السنةِ؛ لأنهم يُبينونَ عوارهم.

(٢) ص (٤٧).

Scanned with CamScanner

مَنْ ذكرْنَا مِنْ أهلِ العلمِ علىٰ كلامِ الحافظِ ابن حجرٍ، والسفاريني، والمرداوي، والألباني، وغيرِ هؤلاءِ؟! أهم يوافقون علىٰ طمسِ معالمِ العقيدةِ؟!

والملاحظُ هنا: أنَّ الإمامَ ابنَ حجرٍ نفسَهُ من أهلِ السنةِ في بابِ الإيمانِ، وليستْ عليه أيُّ مؤاخذاتٍ في كتابه «فتح الباري» تتعلقُ بالإيمانِ، وجميعُ المؤاخذاتِ عليهِ -رَحِمَهُ اللَّهُ- تتعلقُ ببابِ الصفاتِ وغيرها مِن الأبوابِ التي اجتهدَ فيها -رَحِمَهُ اللَّهُ- فجانَبَهُ الصوابُ، وخالفَ السلفَ، وقالَ فيها بقولِ المخالفينَ.

والعجيبُ: أنَّ كتابَ «فتح الباري» كتابٌ مطروقٌ - بالطاءِ والقافِ -، وما أظنُّ عالمًا مِنَ العلماءِ السلفيين إلَّا وقرأهُ، وخاصةً كتاب الإيمانِ، فلو كانَ هذا القولُ مخالفًا، ومرَّ علىٰ بعضِ أهل العلمِ ولَمْ ينتبهُوا لَهُ، فلابدَ وأنْ ينتبهَ لَهُ الآخرونَ،وحينئذٍ سيقومونَ ببيانِ الخطأِ الشديدِ الذي يتعلقُ بطمسِ معالمِ العقيدةِ، وسينتشرُ النقدُ، ويتضحُ للكافةِ بيانُ معالمِ العقيدةِ.

وقد يقولُ قائلٌ:

لقدْ قامَ الدكتورُ عليُّ الشبل بعملِ استدراكٍ علىٰ «فتحِ الباري»، واستدركَ عليهِ في بابِ «الإيمان»، بموافقةِ العلامةِ الشيخِ عبد العزيزِ بن بازٍ -رَحِمَهُ اللَّهُ-.

وأقولُ: قدْ حَدَثَ بالفعلِ، فما هي المؤاخذاتُ في بابِ الإيمان؟!

أقولُ: هو هذا الموضعُ فقطْ لا غيرُ، حينما قال: «والكلامُ هنا في مقامينِ: أحدهما كونه قولًا وعملًا، والثاني: كونه يزيدُ وينقصُ.... والمعتزلةُ قالُوا: هو العملُ والنطقُ والاعتقادُ، والفارقُ بينهم وبينَ السلفِ أنَّهم جعلُوا الأعمالَ شرطًا في صحتِهِ، والسلف جعلوها شرطًا في كمالِهِ»(١)(٢).

---

(١) «فتح الباري» (كتاب الإيمان، باب قول النبي: «بني الإسلام علىٰ خمس»).

(٢) يلاحظُ أنَّ ابنَ حجرٍ قد أدخلَ العملَ في الإيمانِ عند نقلِهِ لتعريفِ السلفِ قبلَ هذا الموضعِ، كما

Scanned with CamScanner

قالَ الشيخُ الشبلُ - حفظَهُ اللهُ -:

«الصوابُ: أنَّ الأعمالَ عند السلفِ الصالحِ قد تكونُ شرطًا في صحتِهِ - أي: أنَّها من حقيقةِ الإيمانِ، وقد ينتفي الإيمانُ بانتفائِها كالصلاةِ - وقد تكونُ شرطًا في كمالِهِ الواجبِ، فينتقصُ الإيمانُ بانتفائِها كبقيةِ الأعمالِ التي تركُها فسقٌ ومعصيةٌ وليسَ كفرًا[(١)]، فهذا التفصيلُ لابدَّ منه لفهمِ قولِ السلفِ الصالحِ، وعدمِ خلطِهِ بقولِ الوعيديةِ، مع أنَّ العملَ عند أهل السنةِ والجماعةِ ركنٌ مِنْ أركانِ الإيمانِ الثلاثةِ: قولٌ وعملٌ،واعتقادٌ، والإيمانُ عندهم يزيدُ وينقصُ خلافًا للخوارجِ والمعتزلةِ»[(٢)].

وهذا كلامٌ لا اعتراضَ عليه علىٰ الإطلاقِ؛ لأنَّهُ في الاستدراكِ لَمْ يقلْ: إنَّ هذا مِنْ عباراتِ المرجئةِ، بَلْ لَمْ يقلْ: فهذا التفصيلُ لابدَّ منْهُ لفهمِ قولِ السلفِ الصالحِ، وعدمِ خلطِهِ بقولِ المرجئةِ، وإنَّما قالَ - حفظَهُ اللهُ -: «وعدم خلطِهِ بقول الوعيديةِ». ولَمْ يذكرْ المرجئةَ لا مِنْ قريبٍ ولا مِنْ بعيدٍ! وغايةُ الأمرِ أنَّهُ استدركَ في قضيةِ الصلاةِ، لاعتبارِ أنَّ تركَ الصلاةِ كسلًا كفرٌ أكبر[(٣)]، وبناءً عليهِ فلابدَّ مِنْ أنْ تُستثنىٰ الصلاة مِنْ جميعِ الأعمالِ - التي هي عندهم شرطُ كمالٍ - لأنَّها شرطُ صحةٍ - وسيأتي بيانُهُ جليًّا إنْ شاءَ اللهُ.

ونلاحظُ: أنَّ هذه الرسالةَ - التي استدركتُ هذه المسألةَ علىٰ الحافظِ ابنِ حجرٍ

=

قالَ بالزيادةِ والنقصانِ بعدَ هذا الموضع، فانتبه.

(١) وهي مِنْ حقيقةِ الإيمانِ.

(٢) «التنبيهُ علىٰ المخالفاتِ العقديةِ في فتحِ الباري» ص (٢٨، ٢٩).

(٣) وهو خلافٌ داخلُ دائرةِ أهلِ السنةِ.

Scanned with CamScanner

- صُنفتْ سنةَ (١٤١٩ هـ)؛ يعني: بعدَ انتشارِ رسالةِ سفرِ الحوالي، واشتهارِ القولِ بأنَّ مقولة: «الأعمالِ شرطُ كمالٍ قولُ المرجئةِ». فلماذا لَمْ يُذكر ذلكَ في الرسالةِ؟!

والغريبُ: أنَّ الشيخَ هشامًا البيلي يريدُ أنْ يُلزمَ خصومَهُ بأنَّ كلَّ ما يقولُهُ العلماءُ يقبلُ، وبدون سندٍ لقائلِهِ!! فقالَ في محاضرتِهِ «نحنُ أولىٰ بالألباني منكم»: «ما قرَّرَهُ العلماءُ، ونسبُوهُ إلىٰ طائفةٍ، أو فرقةٍ، فوَجَبَ قبولُهُ، وإنْ لَمْ يكنْ عندنا سندٌ لقائلٍ بهِ من هذه الفرقةِ، لأنَّهم أعلمُ وأدرىٰ، وهذه نقطةٌ مسلكيةٌ لابدَّ أنْ تنتبهوا إليها؛ فإنَّ العمدةَ ما نقلَهُ الأئمةُ الثقاتُ، فإذا قالَ الأئمةُ الثقاتُ: هذا قولُ المرجئةِ قبلَ، هذا قولُ الخوارجِ قُبلَ»(١).

وقالَ قبلَ ذلكَ في نفسِ الصفحةِ: «هل «شرطُ الكمالِ» مِنْ أقوالِ المرجئةِ؟ يقولونَ(٢): نحنُ نريدُ مِنْ عباراتِ المرجئةِ، نحنُ نريدُ منْ عباراتِ العلماء. وهذا طعنٌ في جميعِ العلماءِ الذين سيحكمونَ بأنَّ هذه العبارةَ مِنْ أقوالِهم، حتىٰ ولو لَمْ تَردْ علىٰ ألسنةِ المرجئةِ، ولهذا أنا أسألُكم:

إنْ قالَ ابنُ بازٍ: هذه مِنْ عباراتِ المرجئةِ. وإنْ قالَ الفوزانُ: هذه مِنْ عباراتِ المرجئةِ. وإنْ قالَ ابنُ عثيمينَ: هذه مِنْ عباراتِ المرجئةِ. وغيرُهم، هل تقبلونَ هذا الكلامَ؟ أَمْ تقولونَ: لابدَّ أنْ يُصرِّحَ بها المرجئةُ أنفسُهم! إنْ قلتُم: لا تُقبلُ، فأنتم يا مَنْ تحترمونَ العلماءَ، قد سفهتُم العلماءَ...»(٣).

---

(١) ص (٢٧) مِنْ التفريغ.

(٢) يعني: خصومه مِنْ أهلِ السنةِ.

(٣) قالَ الشيخُ عبدُ العزيزِ الراجحي - حفظه الله - في كتاب أسئلةٍ وأجوبةٍ في الإيمان والكفر - اعتنىٰ بها/ عبد اللهُ بنِ محمدٍ الشيباني -:

السؤال الرابع: خرج بعضُ المعاصرين بقولٍ جديدٍ للإيمان، وقال: إنَّ العملَ شرطُ كمالٍ في الإيمان،

Scanned with CamScanner

والردُّ عليكَ يا شيخُ هشام هو الآتي:

مِنْ فِيكَ أدنيكَ، لقد قامتْ عليك الحجةُ مِنْ كلامِكَ؛ فإنَّ الإمامَ ابنَ حجرٍ – وهو مَنْ هو! – مِنْ أهلِ الاستقراءِ التام، وقَد اطَّلعَ -رَحِمَهُ اللهُ- علىٰ ما لَمْ يطَّلعْ عليه أهلُ عصرِكَ مِنْ علمائنا الأجلة - يعني: مِنْ كُتبٍ وآثارٍ للسلفِ -، وقد حكمَ هذا العالمُ الجليلُ بأنَّ مذهب السلفِ هو: أنَّ الأعمالَ شرطُ كمالٍ، ووافقَهُ علىٰ ذلكَ مَنْ ذكرنا مِنْ العلماءِ – ومرَّ الكلامُ علىٰ الأئمةِ والحفاظِ مِنْ عصر الحافظِ ابنِ حجرٍ دونَ أنْ يستدركَ عليه أحدٌ إلىٰ الآنَ – ووافقَهُ علىٰ ذلكَ إمامُ أهلِ الحديثِ في زمانِنا بلا مُنازعٍ، وهو العلامةُ الألباني -رَحِمَهُ اللهُ-، ومَا أظنُّ أنَّ أحدًا مِنْ أهلِ عصرِنا يباريهِ في الاطلاعِ علىٰ هذه الأقوالِ المأثورةِ بأسانيدِها، وانتشرَ كلامُهُ المكتوبُ والمسموعُ في أرجاءِ الدنيا!

أقولُ لكَ يا شيخُ هشامُ: فلماذا لَمْ تقبلْ قولَ هؤلاءِ العلماءِ؟! أمْ أنَّكَ تسفِّهُ العلماءَ؟!

وهذا كما ذكرتَ عَنْ خصومِكَ، فهل يجوزُ لنا ذلكَ – مِثلًا بمثلٍ -؟! أمْ أنَّ هناك علماء يُقبلُ قولُهم بدون سندٍ، وبدون دليلٍ، وعلماء يُرفضُ قولُهم بلا سببٍ أو دليلٍ!

وهنا ملاحظةٌ أخرىٰ وهي قولُكُ: «عبارةُ «العمل شرط كمالٍ» ليستْ من

= وليسَ شرطَ صحةٍ، فهل هذا صحيحٌ؟

الجوابُ: قوله: إنَّ العملَ شرطُ كمالٍ أو شرطُ صحةٍ، لا أعلمُ له أصلًا لا في مذهبِ المرجئةِ، ولا في مذهبِ جمهورِ أهلِ السنةِ (ص١١). طبعةُ دارِ أطلسِ الخضراءِ.

قلتُ: فانتبهْ – هداكَ اللهُ – لقولِهِ – حفظه اللهُ -: «لا أعلمُ لَهُ أصلًا في مذهبِ المرجئةِ».

Scanned with CamScanner

عباراتِ أهلِ السنةِ والجماعة».

أقولُ لكَ: وهل كلمةُ (جنسِ العملِ)، والتي أنكرَها كثيرٌ مِنْ أهلِ العلمِ – كالشيخينِ : ابنِ عثيمينَ، والربيع، وغيرهما – وردتْ عَنْ السلفِ؟!!

ستقولُ: قالَها ابنُ تيميةَ.

أقولُ: هي عبارةٌ لَمْ تَرِدْ في القرآنِ، ولا في السنةِ، ولَمْ تُذكرْ عَن السلفِ، بل قالَها ابنُ تيميةَ، وهو إمامٌ مِنْ أئمةِ أهلِ السنةِ الكبارِ، ومِنْ علماءِ السلفية، ولكنَّهُ ليسَ مِن السلفِ بالمعنىٰ الاصطلاحي – أي: مِنِ القرونِ الثلاثةِ الأولىٰ –، وهذه العبارةُ قد ذكرَها –رَحِمَهُ اللهُ– ردًّا علىٰ المتكلمينَ – يعني: بعباراتِهم وبِمَا يفهمونَ ، ولكنَّهُ حينَما صنَّفَ كتابَ «الواسطيةِ» لأهلِ السنةِ لَمْ يذكرْ أمثالَ هذه العباراتِ الكلاميةِ.

فلماذا جعلتُموها قولًا سلفيًّا؟! وهي لفظةٌ منطقيةٌ وردتْ في مُطارحةِ الشيخِ للمتكلمينَ وأضرابهم، ولا علاقةَ لها بكلامِ ومصطلحاتِ السلفِ، فهي مصطلحٌ كلاميٌّ، وليستْ سلفيةً، ولكنَّ الشيخَ يستخدمُها بالمعنىٰ السلفي.

وللشيخِ الربيعِ – حفظَهُ اللهُ – كلامٌ طيبٌ ينبغي أنْ يراجعَ في نقدِهِ لأصلٍ منْ أصولِ الحدادية، فقَدْ قالَ: «جنسُ العملِ: وهو لفظٌ لا وجودَ لَهُ في الكتابِ والسنةِ، ولا خاصمَ بهِ السلفُ، ولا أدخلوهُ في قضايا الإيمانِ، اتخذُوهُ بديلًا لِمَا قرَّرَهُ السلفُ مِنْ أنَّ العملَ من الإيمانِ، وأنَّ الإيمانَ: قولٌ، وعملٌ، واعتقادٌ، يزيدُ بالطاعاتِ، وينقصُ بالمعاصي....». إلىٰ آخرِ ما قالَهُ في رسالتِهِ النفيسةِ المسماةِ بـ:«هل يجوزُ أنْ يُرمىٰ بالإرجاءِ مَنْ قالَ: إنَّ الإيمانَ أصلٌ والعملَ كمالٌ (فرعٌ)»؟

Scanned with CamScanner

(العملُ شرطُ كمالٍ):

وأقولُ: عبارةُ «العمل شرط كمالٍ». هل الخطأُ في لفظةِ الكمالِ، أمِ الخطأُ في لفظةِ الشرطِ؟

وهذا السؤالُ موجهٌ لِمَنْ ينكرُ مقولةَ: «العمل شرط كمالٍ». والحمدُ للهِ، فقَدْ كفَانا الشيخُ: هشامُ في أثناءِ ردِّهِ علىٰ فضيلةِ الشيخِ علي الوصيفي – حفظَهُ اللهُ – بيانَ أنَّ مقولةَ: «الأعمال كمالٌ في الإيمانِ» لا غبارَ عليها؛ لأنَّها كلمةُ أهلِ السنةِ والجماعةِ،وهذا ثابتٌ عَن الأئمةِ -رحمَهم اللهُ- ومَنْ شكَّ في ذلكَ فليُراجعِ الرسالةَ آنفةَ الذكرِ للعلامةِ الشيخِ: ربيعٍ – حفظَهُ اللهُ –.

وإذنْ؛ تكونُ كلمةُ (كمالٍ) في قولِنا: «الأعمالُ شرطُ كمالٍ»، لا شيءَ فيها، ولا إرجاءَ يعتريها.

فهلِ الخطأُ في كلمةِ (شرطٍ)؟

قالُوا: نعمْ.

والسؤالُ: لماذا؟

قالُوا: لأنَّ الشرطَ يُعرَّفُ في الأصولِ بقولِهم: «ما يؤثرُ عدمُهُ في العدمِ، ولا يلزمُ مِنْ وجودِهِ الوجودُ، وهو خارجُ الماهيةِ» ومثالُهُ: الوضوء، فهو شرطُ للصلاةِ.

أقولُ: ومَنِ الذي قالَ هذا الكلامَ؟ أعني: إنَّ مقولةَ: «الأعمال شرط كمالٍ هي مقولةُ المرجئةِ».

قالَ الشيخُ هشامُ: القائلُ بذلكَ معظمُ العلماءِ، ولَمْ يكتفِ بهذا، بل عندَما ذَهَبَ إلىٰ المملكةِ السعوديةِ - حفظها اللهُ - لأداءِ مناسكِ الحجِ سعىٰ للقاءِ

Scanned with CamScanner

المشايخِ حتىٰ يُؤَيدوا ما قالَ، وبالفعلِ التقىٰ الشيخَ الفوزانَ – حفظَهُ اللهُ –، وسألَهُ عَنْ مسألتينِ، وأجابَ الشيخُ، وقامَ الشيخُ هشامُ بالتسجيل مع الشيخ – قالَ البعضُ: هذا التسجيلُ بدون علمِ الشيخِ –، ثُمَّ ذكرَ الشيخُ: جمالُ بنُ فريحانَ الحارثي – وهو مِنْ تلامذةِ العلامةِ الفوزانِ – في منتديات (نور اليقينِ): أنَّ الشيخَ الفوزانَ لمَّا عَلِمَ ذلكَ عَنْ طريقٍ – أي: التسجيل بغيرِ إذنٍ – بعض الطلبةِ، واسمُهُ (بدرُ البدرُ العنزي) قال – حفظَهُ اللهُ –: «هؤلاءِ يبحثونَ عَنِ الفتنِ، اترُكُوهم، ولا تلتفتوا إليهم، ولا نعلمُ عن الألباني إلا خيرًا»[(١)].

وأقولُ: يا أخي، أنتَ فعلتَ مثلَمَا فعلَ محمدُ رحيم، حينَما سعىٰ جاهدًا، لكي يُسقطَ مدرسةَ الأردنِ – تلامذةَ الشيخِ الألباني – فلمَّا لَمْ يُفلحْ بمجهودٍ فردي، قامَ مع قرينِهِ محمدِ شقرةَ، وزيَّنَ لهما شيطانُهما أنْ يقوما باستعداءِ اللجنةِ الدائمةِ، لتتحولَ المعركةُ مع اللجنةِ الدائمةِ – حفظَ اللهُ علماءَها –، وقَدْ نجحَا بالفعلِ في تحويلِ المعركةِ، وأصبحتْ المعركةُ بينَ الحلبي وبينَ اللجنةِ الدائمةِ، وأراكَ تُكثرُ في كلامِكَ مِنْ توريطِ إخوانِكَ للإيقاعِ بهم، ومثالُ ذلكَ، تقولُ لَهم: «فأنتمْ يا مَنْ تحترمونَ العلماءَ قد سفهتُم العلماءَ».

وتقولُ: «خذْ هذه الفتوىٰ ثُمَّ ردُّوا بعدَها علىٰ اللجنةِ الدائمةِ».

وتقولُ: «رد علىٰ اللجنةِ الدائمةِ، رد علىٰ الشيخ الفوزانِ، رد علىٰ ابنِ بازٍ»... لماذا يا أخي تريدُ مِنْ إخوانِكَ أنْ يأخذَهم الغضبُ، والاستفزازُ، فيقعوا فيمَا لا تُحمدُ عقباهُ؟! وإذا ردُّوا عليكَ وظلموكَ – علىٰ فرضٍ –، هل تطلبُ منهم أنْ يزيدُوا في ظلمِهم، ويتجاوزوا الحدودَ، فيقعُوا في ظلمِ العلماءِ؟! وماذا

(١) مقالٌ بعنوان: «عارٌ عليك يا أخ هشام البيلي، وشكرَ اللهُ لكَ يا أخي بدر البدر العنزي».

Scanned with CamScanner

ستكونُ النتيجةُ يا شيخُ؟!

أليسَ في هذا سعيٌ لإسقاطِ هيبةِ العلماءِ؟! حينَما تذهبُ وتسجلُ للشيخِ الفوزانِ مِنْ أجلِ الانتصارِ لنفسِكَ! وعلىٰ مَنْ؟! علىٰ عَلَمِ الأمةِ، وأسدِ السنةِ الألباني -رَحِمَهُ اللَّهُ-! وهو قد ماتَ -رَحِمَهُ اللَّهُ- لا يستطيعُ أنْ يُدافعَ عن نفسِهِ، وتلامذتُهُ صارُوا مجروحينَ لو تكلَّمُوا فلَنْ يَسمعَ لهم أحدٌ. أبهذا تشعرُ بالزهوِ والانتصارِ! وبأنَّكَ كسبتَ الجولةَ؟! لا ياشيخُ؛ هذا انتصارٌ رخيصٌ جدًّا.

أَلَا فاعلمْ أنَّ المعركةَ لَنْ تتحولَ للطعنِ في العلامةِ الفوزان – حفظهُ اللهُ – ، فالشيخُ الفوزانُ عالمٌ كبيرٌ مِنْ علماءِ الأمةِ، ولسْتَ أولىٰ بهِ مِنْ غيرِكَ، ولكنْ سأخبرُكَ بأمرٍ يُصدِّقُ ما وصلنا مِنْ كونِ التسجيلِ كانَ بدون علمِ الشيخِ الفوزان – كما أخبرَ بذلكَ الشيخُ جمال الحارثي - حفظَهُ اللهُ وردَّ عنْهُ وعَنْ وجههِ النارَ بفضلِهِ وكرمِهِ سبحانَهُ جزاءَ ما ردَّ ودافعَ عن شيخِ السنةِ رَحِمَهُ اللَّهُ -، هذا الأمرُ هو: أنَّ القضيةَ التي ناقشتَ فيها الشيخَ، وسألتَهُ عنها، وهي قضيةُ خلعِ الملكِ سعودٍ، وقَدْ أجابَكَ الشيخُ -حفظَهُ الله- إجابةً مقتضبةً، وهذا مِنْ حكمتِهِ.

أقولُ: لو عَلِمَ الشيخُ أنَّكَ تسجلُ لَهُ ما تكلَّمَ أصلًا في هذه المسألة، بل وما أَذِنَ لَكَ في الكلامِ أصلًا؛ وذلكَ لأنَّ هذه المسألةَ تُعدُ مِنْ المسائلِ المحظورةِ في المملكةِ، وتتمنىٰ الأسرةُ الحاكمةُ – حفظها اللهُ – نسيانها، أرأيتَ: كيف أنَّكَ كدتَ أنْ تورطَ الشيخَ؟! وكانَ مِنْ الممكنِ – لولا فضلُ اللهِ – أنْ يفلت لسانُهُ بكلامٍ يضرُّهُ، ويضرُّ موقعَهُ الذي نرجو من اللهِ أنْ يُطيلَ عمرَهُ، ويمكِّنَ لَهُ فيه، ليكبتَ المبتدعةَ وأهلَ الأهواءِ.

ومع ذلكَ فلا تفرحْ بما سجَّلتَ، فمِن الممكنِ ألَّا نعتمدهُ بقولِ الشيخِ

Scanned with CamScanner

الفوزانِ نفسِهِ، فلقدْ قالَ في ردِّهِ علىٰ الدكتورِ: خالدِ العنبري: «الأشرطةُ لا تكفي مرجعًا يُعتمدُ عليه في نقلِ كلامِ أهلِ العلمِ؛ لأنَّها غيرُ محررةٍ، وكَمْ مِنْ كلامٍ في شريطٍ لو عُرِضَ علىٰ قائلِهِ لتراجعَ عنْهُ»[1].

فماذا أنتَ قائلٌ؟!!

ومع ذلك سنناقشُ قولَ الشيخِ الفوزانِ ومَنْ وافقَهُ؛ لأنَّ المسالةَ علمٌ ودينٌ، ولكنْ لَنْ نأخذَها مِنْ مُسجلٍ مسروقٍ، سجَّلَهُ مَنْ سجَّلَهُ بدونِ إذنٍ، والمجالسُ بالأماناتِ كما يَعلمُ ذلك الأمناءُ، وإلَّا فإنَّنا نكونُ قد سننا سنةً سيئةً لطلبةِ العلمِ، ولا يزالُ الناسُ يُعانونَ من جَرائها ألَا وهي: التسجيلُ بدونِ إذنٍ، فيتكلَّمُ معك أحدُ الطلابِ وهو يسجلُ لكَ بدونِ علمكَ، ثُمَّ إذا بالمسجَّل يجوبُ الآفاقَ، وربَّما ترتبتْ عليه فتنٌ عظيمةٌ، ومع ذلكَ يبحثُ الشبابُ عَنْ مسوِّغٍ لهذه الأفاعيل والمنكراتِ مِنْ أفعالِ الشيوخِ، فكيفَ نستبيحُ لأنفسِنا جوازَ ذلكَ؟! ونحنُ نقدمُ أنفسَنا للشبابِ كقدوةٍ لَهم!

أقولُ: كتبَ الدكتورُ: (عصامُ السناني) في كتابِه «أقوالِ ذوي العرفان في أنَّ أعمالَ الجوارحِ داخلةٌ في مسمَّىٰ الإيمانِ» - راجعهُ العلامةُ الفوزانُ، وعلَّقَ علىٰ بعضِ مواضعَ منْهُ - تحت عُنوانِ: «قولٌ محدثٌ في مسألةِ الإيمانِ»: «وفي عصرِنا هذا مع الأسفِ وُجدَ قولٌ غريبٌ مُحدثٌ مِنْ قِبلِ بعضِ أهلِ السنةِ السلفيين... إلىٰ أنْ قالَ: حينَ أثبتوا إمكانَ وجودِ إيمانٍ في القلبِ، ولو لَمْ يظهرْ أيُّ عملٍ علىٰ الجوارحِ - لأنَّهم يقولونَ: العملُ شرطُ صحةٍ للإيمانِ، وبعضُهم يقولُ: شرطُ كمالٍ - وهذا قولُ المرجئةِ علىٰ الحقيقةِ، الذين أرجئوا العملَ عَنِ

---

[1] راجعْ رسالةَ: «التحذير من الإرجاءِ وبعضِ الكتبِ الداعية إليه» ص (٣٦) طبعة دارِ عالم الفوائدِ.

Scanned with CamScanner

الإيمانِ، وبسببِهِ قامتْ رحىٰ المعركةِ بينَهم، وبينَ أهل السنة»(١).

قالَ الدكتورُ عصامُ -في الهامشِ-:

«إنَّ قولَه (لأنَّهم يقولونَ ....): زيادةٌ بقلمِ الشيخِ العلامةِ صالحِ الفوزان -حفظَهُ اللهُ- ومرادُ الشيخِ: أنَّ الشرطَ خارجٌ عنْ ماهيةِ الشيء، والعمل جزءٌ مِنْ الإيمانِ لا خارج عنْهُ، ومَنْ أطلقَ مِنْ علمائِنا أنَّهُ شرطُ صحةٍ، فمرادُهُ: أنَّهُ لا يَصحُّ الإيمانُ إلَّا بهِ، كما وقعَ في بعضِ كلامِ سماحةِ الشيخِ ابن بازٍ -رَحِمَهُ اللهُ- تنزلًا مع السؤالِ حينَ قالَ مرةً: إنَّهُ شرطُ صحةٍ، لكن قالَ مرةً عند التحقيقِ: لا، هو جزءٌ، ما هو بشرطٍ، هو جزءٌ من الإيمانِ». انتهىٰ.

وبهذا نَعلمُ سر الاعتراضِ علىٰ مقولةِ: «شرطِ الكمالِ» مِنْ الشيخِ الفوزانِ؛ وهذا لأنَّ الشرطَ الأصوليَّ خارج الماهيةِ، بعكسِ الركن فهو داخلٌ، وبناءً علىٰ ذلكَ قالَ: هذا مِنْ قولِ المرجئةِ، ولكنَّه -حفظَهُ اللهُ- كانَ مُتسقًا مع المصطلحِ الذي يعنيه، فلَمْ يتناقضْ؛ ولذلكَ اعتبر أنَّ مقولةَ: «شرط صحةٍ أو شرط كمالٍ» - كليهما - مِنْ قولِ المرجئةِ، فلماذا؟ لأنَّ معنىٰ المصطلحينِ هو أنَّ العملَ خارجُ الماهيةِ، ويلزمُ مِنْ ذلكَ عدمُ اعتبارِ العملِ ركنًا، أو جزءًا مِن الإيمانِ، وإنَّما هو شرطٌ يؤثرُ عدمُهُ في العدمِ، ولا يلزمُ مِنْ وجودِهِ الوجودُ - يعني: إن انعدمَ ينعدم الإيمانُ، ولكن قد يُوجدُ ولا يُوجدُ الإيمانُ كما عند المنافقين، سواءٌ قلْنا: شرطَ صحةٍ، أو شرط كمالٍ. كلاهما مِنْ قولِ المرجئةِ، وهذا قولُ الشيخِ الثابتُ بخطِّهِ، والذي سنعتدُّ بهِ بعكسِ ما ذكرَهُ الشيخُ هشامُ، فهو مُسجَّلٌ بغيرِ علمِ الشيخِ كما أسلفنا، أو علىٰ الأقلِ حامتْ حولَهُ الشبهاتُ،

(١) ص (٤٤).

Scanned with CamScanner

وحتىٰ وإنْ كانَ بعلمِ الشيخِ، فسنعتبرُ قولَ الشيخِ في عدمِ الاعتدادِ بالأشرطةِ، كما نقلناهُ عنْهُ في ردِّهِ علىٰ الدكتورِ: خالدِ العنبري.

والمؤدَّىٰ في النهايةِ واحدٌ، ولكن احترامًا لشروطِ أهلِ العلمِ في التعاملِ مع ما يَصدرُ عنهم، ولإغلاقِ البابِ أمامَ مَنْ ينتهزونَ الفرصَ لالتقاطِ بعضِ الكلماتِ بآلةِ التسجيل؛ لإثارة الفتنِ، وإيغارِ الصدورِ، فنريدُ أنْ نُعلمَ طلبةَ العلمِ – ونحنُ منهم – أنْ يلتزموا بأدابِ وأخلاقِ الطلبِ حتىٰ يشيعَ الخيرُ والنور.

وبعد أنْ نقلنا وجهةَ نظر الشيخ الفوزان – حفظَهُ الله – أقولُ:

هل وافقَهُ أحدٌ مِنْ أئمةِ العلمِ الكبارِ علىٰ هذا الفهمِ؟! ودعْكَ مِنْ مُقلدي الشيخ، وهمْ كُثر!!

وللجوابِ علىٰ ذلكَ نقولُ:

أولًا: خالفَهُ الحافظُ ابنُ حجرٍ -رَحِمَهُ اللَّهُ-، ومَنْ نقلَ عنْهُ كالسفاريني، والمرداوي، وغيرهما، كما خالفَهُ الألباني.

ثانيًا: وجدْنا الشيخَ حافظ حكمي في «معارجِ القبولِ» يقولُ:

«والفرقُ بينَ هذا – يعني: المعتزلة والخوارج – وبينَ قولِ السلفِ الصالحِ أنَّ السلفَ لَمْ يجعلوا كلَّ الأعمالِ شرطًا في الصحةِ، بل جعلوا كثيرًا منها شرطًا في الكمال»[1].

ونلاحظُ: أنَّ الشيخَ حافظًا لَمْ يقلْها تنزلًا – كما أرادَ الدكتورُ عصام السناني أنْ يُفهمنا – وعليهِ: يكونُ الإمامُ الشيخُ حافظُ حكمي قد قالَ بقولِ

---

(١) (ج٢ ص ٥٠٨) طبعةُ مكتبةِ نزارِ مصطفىٰ الباز.

Scanned with CamScanner

المرجئةِ – علىٰ فهمِ الشيخِ الفوزانِ – فهل هو قائلٌ بهذا؟ ما أظنُّهُ.

ثالثًا: وجدنا الشيخَ ابنَ بازٍ -رَحِمَهُ اللَّهُ- عندما سُئلَ:

هل أعمالُ الجوارحِ تعتبرُ شرطَ كمالٍ في الإيمانِ أم شرطَ صحةٍ؟

فقالَ الشيخُ -رَحِمَهُ اللَّهُ-:

«أعمالُ الجوارحِ فيها ما هو كمالٌ للإيمانِ، وفيها ما هو ينافي الإيمانَ، فالصومُ مِنْ كمالِ الإيمانِ، والصدقةُ، والزكاةُ منْ كمالِ الإيمانِ، وتركُها نقصٌ في الإيمانِ وضعفٌ في الإيمانِ ومعصيةٌ، أمَّا الصلاةُ فالصواب: أنَّ تركَها كفرٌ – نسألُ اللهَ العافيةَ – كفرٌ أكبرُ...»[1]. ولَمْ يَعترضْ علىٰ قضيةِ الشرطيةِ، فانتبه.

رابعًا: وجدْنا الشيخَ ابنَ عثيمينَ -رَحِمَهُ اللَّهُ- عندما سُئلَ:

هل أعمالُ الجوارحِ شرطٌ في أصل الإيمانِ وصحتِه أم أنَّها شرطٌ في كمالِ الإيمانِ الواجبِ؟

فقالَ الشيخُ -رَحِمَهُ اللَّهُ-:

«تختلفُ، فتاركُ الصلاةِ – مثلًا – كافر؛ إذنْ فِعلُ الصلاةِ من لوازمِ الإيمانِ»[2]. ولَمْ يعترضْ علىٰ قضيةِ الشرطيةِ.

وقالَ الشيخُ في موضع آخرَ: «أي إنسانٍ يسألُكَ ويقولُ: هل الأعمالُ شرطٌ لكمالِ الإيمانِ أو شرطٌ لصحةِ الإيمانِ؟ نقولُ لَهُ: الصحابةُ -رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ- أشرفُ منْكَ، وأعلمُ منْكَ، وأحرصُ منْكَ علىٰ الخيرِ، ولَمْ يسألوا الرسولَ -صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ- هذا السؤالَ؛ إذنْ يسعُكَ ما يسعُهم – إذا دلَّ الدليلُ علىٰ أنَّ هذا العملَ يخرجُ بهِ

---

(١) «حوار حول مسائل التكفير»، نشرت في مجلة الفرقان عدد (٩٤) شوال (١٤١٨ هـ).

(٢) «الأسئلة القطرية» ص (٢٠، ٢١) طبعةُ دارِ المنهاج.

Scanned with CamScanner

الإنسانُ من الإسلامِ صار شرطًا لصحةِ الإيمانِ، وإذا دَلَّ دليلٌ علىٰ أنَّه لا يخرجُ صار شرطًا لكمالِ الإيمانِ، وانتهىٰ الموضوعُ»(١).

خامسًا: اعتبر الإمامُ ابنُ تيميةَ -رَحِمَهُ اللَّهُ- أنَّ القولَ - وهو أصلٌ من أصولِ الإيمانِ بالإجماعِ - شرطٌ لصحةِ الإيمانِ، فهل يُقالُ: ابنُ تيميةَ قالَ بقولِ المرجئةِ؟! بناءً علىٰ كلامِ الشيخ الفوزان.

قالَ ابنُ تيميةَ: «الثاني: أنَّ الذي عليه الجماعة: أنَّ مَنْ لَمْ يتكلَّمْ بالإيمان بلسانِهِ مِنْ غيرِ عذرٍ، لَمْ ينفعْهُ ما في قلبِهِ مِنْ المعرفةِ، وأنَّ القولَ مِنْ القادرِ عليه شرطٌ في صحةِ الإيمانِ»(٢).

وعليهِ: لو قلْنا بقولِ الشيخِ الفوزانِ، لكانَ ابنُ تيميةَ قائلًا بقولِ الجهميةِ؛ لأنَّهُ أخرجَ القولَ من الإيمانِ.

سادسًا: وجدْنا الإمامَ ابنَ القيمِ -رَحِمَهُ اللَّهُ- يقولُ: «وإذا زالَ تصديقُ القلبِ لَمْ تنفعْ بقيةُ الأجزاءِ، فإنَّ تصديقَ القلبِ شرطٌ في اعتقادِها وكونِها نافعةً»(٣).

فجعلَ -رَحِمَهُ اللَّهُ- تصديقَ القلبِ - وهو أصلُ الإيمانِ والركنُ الأعظمُ فيهِ - شرطًا، فهل كانَ يقصدُ بقولِهِ: «شرط» إخراجَ التصديقِ من الإيمانِ، وعدمَ جعلِهِ جزءًا، أو ركنًا - حاشا للهِ -.

سابعًا: حينما كتبَ الدكتورُ الشبلُ - حفظَهُ اللهُ - استدراكاتٍ علىٰ الحافظِ ابن حجرٍ في كتابِهِ العظيمِ: «فتحِ الباري» - ووافقَهُ الإمامُ ابنُ بازٍ - قالَ

---

(١) «الأسئلة القطرية» ص (٢٠، ٢١) طبعةُ دار المنهاجِ.

(٢) «الصارم المسلول» (ص ٥٢٣) طبعةُ الشيخِ: محي الدين عبد الحميد، مؤسسةُ أبي عبيدَة.

(٣) «الصلاةُ وحكم تاركها» ص (٢٦).

Scanned with CamScanner

العلامةُ ابنُ بازٍ مُعلقًا علىٰ مقولةِ الحافظِ: «والسلفُ جعلوها - يعني: أعمالَ الجوارحِ - شرطًا في كمالِهِ».

وقد علَّقَ الدكتورُ الشبلُ بقولِهِ: «الصوابُ: أنَّ الأعمالَ عندَ السلفِ قد تكونُ شرطًا في صحةِ الإيمانِ - أي: أنَّها مِنْ حقيقةِ الإيمانِ قد تنتفي بانتفائِها كالصلاةِ -، وقد تكونُ شرطًا في كمالِهِ الواجِبِ، فينقصُ الإيمانُ بانتفائِها كبقيةِ الأعمالِ التي تركُها فسقٌ، ومعصيةٌ، وليسَ كفرًا، فهذا التفصيلُ لابدَّ منْهُ لفهمِ قولِ السلفِ الصالحِ، وعدم خلطِهِ بقولِ الوعيديةِ»(١).

وإذا أردْنا أنْ نأتيَ بالأقوالِ الثابتةِ عن العلماءِ، والتي أقرَّتْ مبدأ شرطيةِ الأعمالِ في الإيمانِ - بعضُها شرطُ صحةٍ، وبعضُها شرطُ كمالٍ - فإنَّنا لَنْ نستطيعَ أنْ نقومَ بحصرها لكثرتها، مع ملاحظةِ أنَّ جميعَ مَنْ ذكرْنا مِمَّنْ يقولُ: بعضُها شرطُ صحةٍ، والباقي شرطُ كمالٍ؛ فهو يقولُ بتكفير تاركِ الصلاةِ، ولا يعتبرُ مِنْ أعمالِ الجوارحِ شرطًا في الصحةِ إلا الصلاة.

ولذلكَ قالَ ابنُ القيمِ -رَحِمَهُ اللَّهُ-: «فهل الصلاةُ شرطٌ لصحة الإيمانِ؟ هذا سرُّ المسالةِ»(٢).

فردَّ العلامةُ الألباني -رحمة الله عليه- في كتابِهِ «حكم تاركِ الصلاةِ» قائلًا: «فأينَ الجوابُ عن كونِ الصلاةِ شرطًا لصحةِ الإيمانِ(٣)؟! أي: ليسَ فقط شرطَ كمالٍ؛ فإنَّ الأعمالَ الصالحةَ كلَّها شرطُ كمال عند أهل السنةِ

---

(١) مرَّ سابقًا.

(٢) «الصلاةُ وحكم تاركها» ص (٣٢).

(٣) لأنَّ الإمامَ ابنَ القيمِ لَمْ يأتِ بجوابٍ.

Scanned with CamScanner

والجماعةِ خلافًا للخوارجِ والمعتزلةِ». يعني: لابدَّ مِنْ دليلٍ يُخصصُ الصلاةَ وقَدْ دَنْدَنَ الشيخُ هشام كثيرًا بأنَّ اللجنةَ الدائمةَ تقولُ بهذه المقولةِ! وأقولُ: أينَ هذا؟!! فها هي فتوىٰ اللجنة الدائمة:

«الحمدُ للهِ وحدَهُ، والصلاةُ والسلامُ علىٰ مَنْ لا نَبي بعدَهُ... وبعدُ:

فقَدْ اطلعت اللجنةُ الدائمةُ للبحوثِ العلميةِ والإفتاءِ علىٰ ما وردَ إلىٰ سماحةِ المفتي العام مِنْ عددٍ مِن المستفتينَ، المقيدة استفتاءاتهم بالأمانةِ العامةِ بهيئة كبارِ العلماءِ برقم: (٥٤١١) وتاريخ: ٧/ ١١/ ١٤٢٠ هـ، ورقمِ .... وقَدْ سألَ المستفتونَ أسئلةً كثيرةً مضمونُها:

ظهرتْ في الآونةِ الأخيرةِ فكرةُ الإرجاءِ بشكلٍ مخيفٍ، وانبرىٰ لِترويجِها عددٌ كثيرٌ مِن الكتابِ، يعتمدونَ علىٰ نقولاتٍ مبتورة مِنْ كلامِ شيخِ الإسلام؛ ممَّا سبَّبَ ارتباكًا عند كثيرٍ من الناسِ في مسمَّىٰ الإيمانِ؛ حيثُ يحاولُ هؤلاءِ الذينَ ينشرونَ هذه الفكرةَ أنْ يُخرجوا العملَ عَنْ مسمَّىٰ الإيمانِ، ويرونَ نجاةَ مَنْ تركَ جميعَ الأعمالِ، وذلكَ ممَّا يُسهلُ علىٰ الناسِ الوقوعَ في المنكراتِ، وأمورِ الشركِ، وأمورِ الردةِ؛ إذا علموا أنَّ الإيمان متحققٌ لَهم ولو لَمْ يؤدوا الواجبات، ويتجنبوا المحرماتِ،ولو لَمْ يعملوا بشرائع الدينِ بناءً علىٰ هذا المذهبِ....

وبعدَ دراسةِ اللجنةِ للاستفتاءِ أجابتْ بما يلي:

هذه المقالةُ المذكورةُ هي: مقالةُ المرجئةِ الذين يُخرجونَ الأعمالَ عَنْ مسمَّىٰ الإيمانِ، ويقولونَ: الإيمانُ هو: التصديقُ بالقلبِ، أو: التصديقُ بالقلبِ والنطقُ باللسانِ فقطْ.

Scanned with CamScanner

وأمَّا الأعمالُ: فإنَّها عندهم شرطُ كمالٍ فيهِ فقط، وليستْ منْهُ، فمَنْ صدَّقَ بقلبهِ، ونطقَ بلسانِهِ فهو مؤمنٌ كامل الإيمانِ عندهم(١)، ولو فعلَ ما فعلَ مِنْ تركِ الواجباتِ وفعلِ المحرماتِ، ويستحقُّ دخولَ الجنةِ ولو لَمْ يعملْ خيرًا قط، ولزمَ علىٰ ذلكَ الضلالِ لوازمُ باطلةٌ:...»(٢).

أقولُ: ومَنْ يقولُ بهذا؟!

أقولُ: بعدَ هذه النقولاتِ التي ظهرَ منها جليًّا أنَّ عبارةَ الشرطِ لا غبارَ عليها عندَ العلماءِ - وإلَّا لِمَا قالُوا عن الأعمالِ: شرط صحةٍ أو كمالٍ - ظهرتْ أنَّها مُخالِفةٌ لفضيلةِ العلامةِ الشيخِ الفوزان - حفظه الله -، ولكنَّ الشيخَ الفوزانَ لَهُ وجهةُ نظرٍ ينبغي أنْ تَوضعَ في الحسبانِ، ألَا وهي:

تخريجُهُ الأصولي لكلمةِ الشرطِ، وهو خارجُ الماهيةِ، فكيفَ يجوزُ أنْ تُطلقَ علىٰ بعضِ أجزاءِ الإيمانِ - كأعمالِ الجوارح - أنّها شرطٌ، بل إنَّ ابن تيميةَ -رَحِمَهُ اللَّهُ- تجاوزَ هذا الأمرَ، وقالَ: «إنَّ القولَ شرطٌ في صحةِ الإيمانِ».

وقالَ ابنُ القيمِ: «إنَّ التصديقَ نفسَهُ شرطٌ في صحة الإيمانِ».

فلابدَّ إذنْ مِنْ أنْ نُسَلِّكَ - ومعذرةً للشيخ هشامٍ لاستخدام مصطلحِهِ - للعلماء أو الشيخِ الفوزان.

وبالطبعِ: سنميلُ إلىٰ اعتمادِ أقوالِ الجمهرةِ العريضةِ مِنْ أهلِ العلمِ، ونبحثُ عن اعتذارٍ للعلامةِ الفوزان، وهذا هو سبيلُ أهل العلمِ، مع ملاحظةِ أنَّنا نتحدثُ في داخلِ دائرةِ أهل السنةِ والجماعةِ، وخرجَ الأمرُ - بكاملِهِ - عَن

---

(١) مع ملاحظةِ أن اللجنةَ لَمْ تتكلمْ عَنْ أعمال القلوبِ.

(٢) فتوىٰ رقم: (٢١٤٣٦) وتاريخ: ٨/ ٤/ ١٤٢١ هـ.

Scanned with CamScanner

الإرجاءِ والاعتزالِ والخروجِ، وصرنا نناقشُ مصطلحاتٍ علميةً لأهلِ العلمِ، وهذا هو الطريقُ اللاحبُ، والمهيعُ السالكُ وإنْ رَغمتْ أنوفٌ.

وعليهِ؛ فقد اتضحَ الآتي:

١- أنَّ مقولةَ: «الأعمال كمال». هي مقولةٌ سلفيةٌ سنيةٌ، ويوافقنا علىٰ ذلكَ الشيخُ هشامُ – كما في ردِّهِ علىٰ الشيخِ علي الوصيفي – حفظه اللهُ.

٢- أنَّ مقولةَ: «الأعمال شرط كذا – صحةٍ أو كمالٍ – قد استخدمَها علماءُ أهلِ السنةِ، لا علماءُ المرجئةِ؛ ولكنَّ الشيخَ الفوزانَ خالفَ في ذلكَ، وقالَ: «كلمةُ (شرطِ كذا) سواءٌ أكانتْ صحةً أَمْ كمالًا - هي مقولةُ المرجئةِ، فلماذا قالَ ذلكَ – حفظَهُ اللهُ -؟

قالَها لأنَّ كلمةَ الشرطِ عند الأصوليينَ تعني: أنَّ الشرطَ خارجُ الماهيةِ، ولكنْ هل هو كذلكَ في استعمالِ أهلِ العلمِ؟

أجابَ البعضُ بأنَّ العلماءَ يقصدونَ الشرطَ بمعناهُ اللغوي، وهو بهذا المعنىٰ: «إلزام الشيء والتزامُهُ في البيعِ ونحوِهِ» كما في «اللسانِ»، «والكلياتِ»، «والقاموس المحيطِ»، «والمعجمِ الوسيطِ».

وعليهِ: ساغَ للعلماءِ التعبيرُ بكونِ العملِ شرطًا في الإيمانِ؛ بمعنىٰ: أنَّهُ لازمٌ في الإيمانِ الشرعي لتمامِهِ وكمالِهِ، أو لصحتِهِ عند مَنْ يقولُ بذلكَ، وعلىٰ ذلكَ فليسَ هناك تناقضٌ بينَ التعبيرِ عن العملِ بالشرطيةِ بهذا المعنىٰ اللغوي العام، وبينَ اعتقادِ العملِ جزءًا مِن الإيمانِ.

وهذه الإجابةُ مع وجاهتِها إلَّا أنَّها لَمْ تُصب المحزَّ – كما يُقالُ –، بل إنَّ اختيارَ الأئمةِ لكلمةِ الشرطِ يكمنُ وراءَهُ فقهٌ دقيقٌ لأئمةٍ علماء، فقهاء، يعرفونَ

Scanned with CamScanner

مراميَ الألفاظِ والاصطلاحاتِ، وإليكم التوضيحَ:

مذهبُ أهلِ السنةِ والجماعةِ في الإيمانِ كما قالَ الإمامُ ابنُ القيمِ -رحمه الله- في كتابِ «الصلاةِ وحكمِ تاركِها»: «حقيقةُ الإيمانِ مركبةٌ مِنْ قولٍ وعملٍ.

والقولُ قسمانِ: قولُ القلبِ، وهو: الاعتقادُ. قولُ اللسانِ، وهو: التكلمُ بكلمةِ الإسلامِ.

والعملُ قسمانِ: عملُ القلبِ، وهو نيتُهُ وإخلاصُهُ. وعملُ الجوارحِ.

فإذا زالتْ هذه الأربعةُ زالَ الإيمانُ بكمالِهِ، وإذا زالَ تصديقُ القلبِ لَمْ تنفعْ بقيةُ الأجزاءِ؛ فإنَّ تصديقَ القلبِ شرطٌ في اعتقادِها وكونِها نافعةً، وإذا زالَ عملُ القلبِ مع اعتقادِ التصديقِ فهذا موضعُ المعركةِ بينَ المرجئةِ وأهلِ السنةِ؛ فأهلُ السنةِ مُجمعونَ علىٰ زوالِ الإيمانِ، وأنَّهُ لا ينفعُ التصديقُ مع انتفاءِ عملِ القلبِ، وهو محبتُهُ وانقيادُهُ»(١).

وقال أيضًا: «ولمَّا كانَ الإيمانُ أصلًا لَهُ شعبٌ متعددةٌ، وكلُّ شعبةٍ منها تسمَّىٰ إيمانًا، فالصلاةُ من الإيمانِ، وكذلكَ الزكاةُ، والحجُّ، والصيامُ، والأعمالُ الباطنةُ كالحياءِ، والتوكلِ، والخشيةِ من اللهِ ، والإنابةِ إليهِ، حتىٰ تنتهيَ هذه الشعبُ إلىٰ إماطةِ الأذىٰ من الطريقِ؛ فإنَّهُ شعبةٌ مِنْ شعبِ الإيمانِ، وهذه الشعبُ منها ما يزولُ الإيمانُ بزوالِها؛ كشعبةِ الشهادةِ، ومنها ما لا يزولُ بزوالِها؛ كتركِ إماطةِ الأذىٰ عن الطريقِ، وبينها شعبٌ متفاوتةٌ تفاوتًا عظيمًا: منها ما يلحقُ بشعبةِ الشهادةِ، ويكونُ إليها أقربَ، ومنها ما يلحقُ بشعبةِ إماطةِ

---

(١) ص (٢٥).

Scanned with CamScanner

الأذىٰ ويكون إليها أقربَ»[(١)].

أقولُ: قالَ رسول اللهِ ﷺ: «الإيمانُ بضعٌ وسبعونَ شعبةً، أعلاها: لا إلهَ إلا اللهُ، وأدناها إماطةُ الأذىٰ، والحياءُ شعبةٌ من الإيمانِ»[(٢)].

إذنْ: شعبُ الإيمانِ متعددةٌ؛ ولذلكَ أجمعَ أهلُ السنةِ علىٰ أنَّ الإيمانَ شعبٌ وأجزاءٌ، وإذا اجتمعتْ هذه الشعبُ كان صاحبُها مؤمنًا مطلقًا - تامَّ الإيمانِ - ، ومِنْ هنا نشأَ لهم القولُ بالزيادةِ والنقصانِ، فكلما أتىٰ بشعبةٍ من الشعبِ زادَ إيمانُهُ، وكلما فرَّطَ في شعبةٍ نقصَ إيمانُهُ إلَّا إن كانتْ هذه الشعبةُ تركُها ينقصُ أصلَ الإيمانِ.

وهذا مِنْ أعظمِ أصولِ أهلِ السنةِ، فالإيمانُ عندهم ليسَ شيئًا واحدًا لا يتبعض، وإنَّما هو ذو أبعاضٍ وشعبٍ، بعكسِ الوعيديةِ مِن الخوارجِ والمعتزلةِ؛ فالإيمانُ عندهم شيءٌ واحدٌ لا يتبعضُ، وإذا ذهبَ بعضهُ ذهبَ كلُّهُ، وإذا وُجدَ بعضُهُ وُجدَ كلُّهُ؛ ولذلكَ كانت الزيادةُ والنقصانُ عندهم مستحيلةً؛ لأنَّهُ لو نقصَ لانعدمَ؛ ولذلكَ كفَّرُوا مرتكبَ الكبيرةِ - كفَّرَهُ الخوارجُ، وخالفَهم المعتزلةُ في الاسمِ؛ فجعلوهُ في منزلةٍ بينَ المنزلتينِ، ولكنَّهم وافقوهم حكمًا أومآلًا؛ فحكمُوا بخلودِهِ في النارِ -، ولمَّا اعتقدَ المرجئةِ - علىٰ اختلافِ مذاهبِهم - أنَّ الإيمانَ شيءٌ واحدٌ، لا يتبعضُ، واعتقدوا أنَّهُ لو كانَ الإيمانُ مركبًا مِنْ أقوالٍ وأعمالٍ باطنةٍ وظاهرةٍ للزمَ منه أمرانِ كلاهما ممنوعٌ:

الأولُ: زوالُ الإيمانِ بزوالِ بعضِهِ، فلو صارت الأعمالُ جزءًا مِن

---

(١) «الصلاةُ وحكم تاركها» ص (٢٥).

(٢) أخرجَهُ البخاريُّ. ومسلمٌ من حديثِ أبي هريرةَ.

Scanned with CamScanner

الإيمانِ، فإذا ذهبتْ ذهبَ بعضُهُ؛ فيلزمُ إخراجُ مرتكب الكبيرةِ مِن الإيمانِ، وتكفيرُ أهلِ الذنوبِ، أو تخليدُهم في النارِ، كما هو قولُ الخوارجِ والمعتزلةِ.

الثاني: أنْ يكونَ الرجلُ مؤمنًا بما فيه مِنْ إيمانٍ، كافرًا بما فيه مِنْ كُفرٍ، فيقومُ بهِ كفرٌ وإيمانٌ، وهذا مخالفٌ لما انعقد عليه الإجماعُ عندهم مِنْ أنَّهُ لا يجتمعُ في العبدِ كفرٌ وإيمانٌ - وهذا بزعمِهم-؛ ولذلكَ أجمعوا علىٰ خروجِ العملِ من الإيمانِ.

إذا عرفتَ مذاهبَ الفرقِ في الإيمانِ - المرجئةِ، الخوارجِ، المعتزلة -، وظهرَ لكَ جليًّا هذا الفرقُ أذكرُ لكَ - إذا عرفتَ - علاقةَ شعبِ الإيمانِ بعضِها ببعضٍ، ولَمْ أجدْ نصًّا للإمامِ ابنِ تيميةَ يوضحُ هذه العلاقةَ أفضلَ مِن النصِّ الذي اختارتْهُ اللجنة الدائمةُ لبيانِ هذه العلاقةِ.

قالَ ابنُ تيميةَ: «وأصلُ الإيمانِ في القلبِ،وهو قولُ القلبِ وعملُهُ، وهو إقرارٌ بالتصديقِ والحبِّ والانقيادِ، وما كانَ في القلبِ فلابدَّ أنْ يظهرَ موجَبُه ومقتضاهُ علىٰ الجوارحِ، وإذا لَمْ يعملْ بموجَبِهِ ومقتضاه دلَّ علىٰ عدمِهِ أو ضعفِهِ؛ ولهذا كانت الأعمالُ الظاهرةُ مِنْ موجَبِ إيمانِ القلبِ ومقتضاهُ، وهي تصديقٌ لما في القلب، ودليلٌ عليه، وشاهدٌ لهُ، وهي شعبةٌ مِنْ مجموعِ الإيمانِ المطلقِ وبعضٌ لَهُ، لَكن ما في القلبِ هو الأصلُ لما علىٰ الجوارحِ»[1].

وهذا النصُّ شرحَهُ الإمامُ ابنُ بازٍ بقولِهِ: «... وهكذا مَن ادَّعىٰ الإيمانَ بهذه الأصولِ، ثُمَّ لَمْ يؤدِ شرائعَ الإسلامِ الظاهرةَ، فلَمْ يشهدْ أن لا إله إلا الله وأنَّ محمدًا رسول الله، أو لَمْ يصلِّ، أو لَم يصمْ، أو لم يزكِّ، أو لمْ يحج، أو تركَ

---

(١) «مجموع الفتاوىٰ» (٧/ ٦٤٤).

Scanned with CamScanner

غيرَ ذلكَ مِنْ شعائرِ الإسلامِ الظاهرةِ التي أوجبَها اللهُ عليهِ، فإنَّ ذلكَ دليلٌ علىٰ عدمِ إيمانِهِ أو علىٰ ضعفِ إيمانِهِ، فقد ينتفي الإيمانُ بالكليةِ، كما ينتفي بترك الشهادتين إجماعًا، وقد لا ينتفي أصلُهُ، ولكن ينتفي تمامُهُ، وكمالُهُ؛ لعدمِ أدائهِ ذلكَ الواجبَ المعينَ، كالصومِ والحَجِّ مع الاستطاعةِ والزكاةِ، ونحوِ ذلكَ مِن الأمورِ عند جمهورِ أهلِ العلم؛ فإنَّ تَرْكَها فسقٌ وضلالٌ، ولكن ليسَ ردةً عن الإسلامِ – عند أكثرهم – إذا لَمْ يَجْحَدْ وجوبَها، أمَّا الصلاةُ فذهبَ قومٌ إلىٰ أنَّ تركَها ردةٌ – ولو مع الإيمانِ بوجوبِها – وهو أصحُّ قولي العلماءِ؛ لأدلةٍ كثيرةٍ منها: قولُ النبيِّ: «**العهدُ الذي بيننا وبينهم الصلاة، فمَنْ تركها فقد كَفَر**». أخرَجَهُ أحمدُ وأهلُ السننِ بإسنادٍ صحيحٍ عن بريدة بن الحصيبِ –رضي الله عنه–، وقالَ آخرونَ: بل تركها كفرٌ دون كفرٍ – إذا لَمْ يجحدْ وجوبَها –»(١).

ولذلكَ قالَ شيخُ الإسلامِ: «شعبُ الإيمانِ قد تتلازمُ عنْدَ القوةِ، ولا تتلازمُ عنْدَ الضعفِ»(٢).

وقالَ: «فإنَّ قوةَ المسبَّبِ دليلٌ علىٰ قوةِ السببِ، وهذه الأمورُ نشأتْ عَن العلمِ، فالعلمُ بالمحبوبِ يستلزمُ طلبَهُ، والعلمُ بالمخوفِ يستلزمُ الهربَ منْهُ، فإذا لَمْ يحصلِ اللازمُ دلَّ علىٰ ضعفِ الملزوم»(٣).

أقولُ: بعد هذا التمهيدِ الذي رأيتُ أنَّهُ لازمٌ لبيانِ ما سأذكرُهُ –أقولُ– قالَ الإمامُ ابنُ القيمِ: «فشعبُ الإيمانِ قد يتعلقُ بعضها ببعضٍ تعلقَ المشروطِ بشرطِهِ، وقد لا يكونُ كذلكَ، فيبقىٰ النظرُ في الصلاةِ، هل هي شرطٌ لصحةِ

---

(١) «مجموع فتاوىٰ ابن باز» (٣/ ٢٠).

(٢) «مجموع الفتاوىٰ» (٧/ ٥٢٢).

(٣) «مجموع الفتاوىٰ» (٧/ ٢٣٤).

Scanned with CamScanner

الإيمانِ؟ هذا سرُّ المسألةِ»[١].

وقالَ الإمامُ ابن تيميةَ - ما خلاصتُهُ -: «أجزاءُ الشيء تختلفُ أحكامُها شرعًا وطبعًا، فبعضُ هذه الأجزاءِ قد يكونُ شرطًا في البعضِ الآخرِ، وبعضُها قد لا يكونُ شرطًا فيهِ، وبعضُها ينقص المركَّب بزوالِها عن كمالِهِ الواجبِ، ولا يَبطلُ، وبعضُها ينقصُ عَنْ كمالِهِ المستحب»[٢].

يتضحُ ممَّا سبقَ الآتي:

أنَّ الإيمانَ هو: قولُ القلبِ وقولُ اللسانِ،وعملُ القلبِ وعملُ الجوارحِ. وكلُّ جزءٍ مِنْ هذه الأجزاءِ يُعدُّ ركنًا مِنْ أركانِ الإيمانِ، ولكن كلُّ جزءٍ هو أمرٌ قائمٌ بنفسِهِ، فالتصديقُ غيرُ النطقِ باللسانِ، وأعمالُ الجوارحِ غيرُ أعمالِ القلوبِ، وهذا أمرٌ لا يخالفُ فيه أحدٌ؛ لأنَّ الإيمانَ ليسَ شيئًا واحدًا، وإنَّما هو مركبٌ مِنْ أجزاءٍ وشعبٍ، فإذا نظرْنا إلىٰ كونِ كلِّ جزءٍ هو من أجزاءِ المركبِ قائمًا بنفسِهِ نسألُ ما علاقتُهُ ببقيةِ الأجزاءِ، هل هو بالنسبةِ للمجموعِ الذي هو جزءٌ منه يُعدُّ شرطًا فيهِ أمْ لا؟ راجعْ كلامَ شيخي الإسلامِ ابنِ تيميةَ وابنِ القيمِ السابقِ.

وقد يُقالُ: إنَّ الشرطَ خارجُ الماهيةِ.

أقولُ: أيُّ ماهيةٍ تعني؟! هل ماهيةُ المجموع؟

إنْ كانتْ ماهيةَ المجموعِ، فهذه الشعبةُ جزءٌ منها، ولكنْ هذه الشعبةُ بالنسبةِ لبقيةِ الشعبِ هي خارجةٌ عنها؛ لأنَّ كلَّ شعبةٍ قائمةٌ بنفسِها، فالتصديقُ

---

(١) «الصلاة وحكم تاركها» ص (٣٢).

(٢) «مجموع الفتاوى» (٧/ ٥١٤ - ٥٢٠).

Scanned with CamScanner

غيرُ الزكاةِ، غير النطقِ باللسانِ، ولكن يجمعهم جميعًا اسمُ الإيمانِ المركبِ من هذه الأجزاءِ البضعِ والسبعينَ، فهل كلُّ جزءٍ بالنسبةِ للأجزاءِ الأخرىٰ يعد شرطًا في وجودِهِ أم لا؟

فإنْ كانَ يزولُ الإيمانُ - أصلُهُ - بزوالِهِ فهو شرطُ صحةٍ، وإن كانَ الإيمانُ - أصلُهُ - لا يزولُ بزوالِهِ ، وكانَ قدْ أوجبَهُ اللهُ وفرضَهُ يكونُ شرطَ كمالٍ، وإنْ كانَ مستحبًّا كإزالةِ الأذىٰ من الطريقِ لَمْ يكنْ شرطًا فيهِ - لا صحةً ولا كمالًا - ونعيدُ الأمرَ لهذا المثالِ:

جسدُ الإنسانِ مركبٌ من أجزاءٍ كثيرةٍ، هذه الأجزاءُ والشعبُ كلُّ جزءٍ وكلُّ شعبةٍ هي مِنْ مَاهيةِ الجسدِ، ومع ذلكَ علاقةُ كلِّ جزءٍ وشعبةٍ بالجسدِ تختلفُ عَن الأخرىٰ، فلو قُطعت الرأسُ لماتَ الشخصُ؛ فالرأسُ ركنٌ في الجسدِ، ولكنَّهُ شرطٌ لبقائِهِ حيًّا، واليدُ والرِّجْلُ تُعدانِ مِنْ أركانِ الجسدِ، ولكنْ لو قُطعتْ لظلَّ الإنسانُ حيًّا؛ فهي شرطٌ في كمالِهِ، وشعرُ الرأسِ لو حلقَهُ الشخصُ لَمْ ينقصْ؛ لأنَّهُ مِن المستحباتِ.

وبناءً علىٰ ما سبقَ، أرىٰ أنَّ العلماءَ حينما اختاروا كلمةَ الشرطِ، كانوا مُوفقينَ، ولَمْ يجعلوها مقابلةً لكلمةِ الجزءِ أو الركنِ، بل جميعُ الشعبِ مِنْ ماهيةِ الإيمانِ، ولكنْ كلُّ شعبةٍ وكلُّ جزءٍ بالنسبةِ لبقيةِ الإيمانِ ما موقفها؟

الجوابُ:

١- إمَّا أنْ يزولَ الإيمانُ كليةً بزوالِها، ومثالُ ذلكَ: شعبةُ الشهادتين؛ فزوالُها يعودُ علىٰ أصل الإيمانِ بالإبطالِ، فلا يصحُّ في القلبِ ذرةٌ من إيمانٍ طالَما لَمْ يشهد الشهادتين مع القدرةِ؛ ولذلكَ نقولُ: الشهادتانِ شرطٌ في صحةِ

Scanned with CamScanner

الإيمانِ، وقد سبقَ ذكرُه عَن ابنِ تيميةَ في «الصارم المسلولِ».

٢- وإمَّا أنْ يزولَ كمالُ الإيمانِ - يعني: ينقصُ الإيمان - فلا يكونُ صاحبُهُ معه الإيمانُ المطلقُ، ويكونُ حينئذٍ - إن لَمْ يتبْ بشروطِ التوبةِ - في المشيئةِ، ونقصانُ هذه الشعبةِ التي هي جزءٌ مِنْ الإيمانِ لا يخرجه من مطلق الإيمان (الإسلام)، ولكنَّها تمثلُ بالنسبةِ لبقية الأجزاءِ شرطًا؛ لأنَّها خارجُ ماهيةِ الأجزاءِ الأخرىٰ، ويؤثرُ عدمُها في عدمِ اتصافِ الإنسانِ بالإيمانِ المطلقِ، فسُميت شرطًا في الكمال.

٣- وإمَّا ألَّا يصلَ الإيمانُ إلىٰ درجةِ إيمانِ السابقينَ بزوالِها - يعني: بزوال هذه الشعبةِ -، وهذه الشعبُ المستحبةُ، ولا تمثلُ شرطًا لا في الصحة، ولا في الكمال.

وواضحٌ جدًّا مِمَّا سبقَ حُسْنُ ودقةُ اختيارِ العلماء للفظةِ الشرطِ، لماذا؟

١- لأنَّهُ «يؤثرُ عدمُهُ في العدمِ»؛ فإنْ كانَ شرطًا في صحةِ الإيمان، فإذا عُدمَ الجزءُ الذي هو شرطٌ في الصحةِ انعدمَ أصلُ الإيمانِ، وإنْ كانَ شرطًا في كمالِ الإيمانِ، فإذا عُدمَ الجزءُ الذي هو شرطٌ في كمالِ الإيمانِ، انعدمَ كمالُ الإيمانِ - يعني: نقصَ صاحبُهُ عن الإيمانِ المطلقِ، أي: الإيمان الواجبِ، أي: الإيمانِ الكاملِ - الذي مدحَ اللهُ أصحابَهُ، وإن وافىٰ صاحبُه ربَّهُ يومَ القيامةِ كان مِنْ أهل الجنةِ، ولا يلجُ النارَ.

٢- «ولا يلزمُ من وجودِهِ الوجودُ»، بمعنىٰ: أنَّهُ قد يُوجدُ هذا الجزءُ، ولا يوجدُ الملزومُ أو المشروطُ، ومثالُ ذلك: أعمالُ المنافقينَ وُجدتْ، ولم يوجد الأصلُ القلبي للإيمان.

Scanned with CamScanner

٣- «وهو خارجُ الماهيةِ» - وهذا ما سبَّبَ الإشكالَ - وقد سبقَ بيانُ أنَّهُ ليسَ خارجَ الماهيةِ بمعنىٰ: أنَّه غيرُ جزءٍ في الإيمانِ، بل هو جزءٌ مِنْ حقيقةِ الإيمانِ، بدليل أنَّ الإيمانَ ينقصُ بنقصِهِ، ولا ينقصُ إلَّا إنْ كانَ جزءًا مِنْهُ، أو يزولُ إن كانَ شرطَ صحةٍ، ولكنْ معنىٰ كونِهِ خارجَ الماهيةِ، يعني: خارجَ الأجزاءِ الأخرىٰ؛ لأنه بالطبعِ ليسَ جزءًا من الأجزاءِ الأخرىٰ؛ فهي أجزاءٌ متباينةٌ، وإلَّا فلو كانَ كلُّ جزءٍ منْ أجزاءِ الإيمانِ جزءًا في بقيةِ الأجزاءِ للزمَ الدورُ المنطقيُّ وهو مستحيل.

بيانُ الدورِ المنطقي: هو أنْ يكونَ كلُّ جزءٍ في الإيمانِ جزءًا في الجزءِ الآخر، والجزءُ الآخر يكونُ جزءًا في الجزءِ الأخرِ حتىٰ نعودَ إلىٰ الأول، فنجدُ أنَّ هذا يكونُ جزءًا في ذاكَ، وذاكَ يكونُ جزءًا في هذا؛ أي: كلُّ جزءٍ في الآخرِ، وهذا مستحيلٌ عقلًا وشرعًا.

وفي المسألةِ: يكونُ قولُ اللسانِ جزءًا مِن الإيمانِ بدونِ قولِ اللسانِ، ويكونُ الإيمانُ بدون جزءِ اللسان جزءًا منْ قولِ اللسانِ، وهذا باطلٌ، ولكنْ قولُ اللسانِ شرطُ صحةٍ للإيمانِ، كما قالَ ابن تيميةَ -رَحِمَهُ اللهُ-، فعُلِمَ مِنْ ذلك حُسْنُ وفقهُ الأئمةِ الذين قالوا بشرطيةِ الأعمالِ، وأنَّ القولَ بالشرطيةِ لا علاقةَ لَهُ بقولِ المرجئةِ الذين يقولونَ بكمالِ الإيمانِ وتمامِهِ بدون الأعمالِ أصلًا؛ لأنَّهم لا يقولونَ بالنقصِ والزيادةِ.

وأمَّا أنَّ الوضوءَ شرطٌ في صحةِ الصلاةِ، وهو خارجُ الماهيةِ، فهذا أمرٌ آخرُ، فالوضوءُ ليسَ جزءًا من الصلاة؛ ولذلكَ فالصلاةُ موجودةٌ وقائمةٌ، ولكنَّها تقعُ باطلة؛ نظرًا لأنَّ شرطَ صحتها لَم يوجدْ وهو الوضوء، بعكس

Scanned with CamScanner

الأمرِ حينما نقولُ: الركوعُ بالنسبةِ للصلاةِ، تكونُ علاقتُهُ ببقيةِ الأجزاءِ في الصلاةِ شرطَ صحةٍ.

وبهذا قد انتهيْنا مِنْ مناقشةِ الشيخ هشام البيلي بخصوصِ المسائلِ التي أثارَها في شأنِ الشيخِ الألباني، وهي:

١- هل عبارةُ شرطِ الكمال تَثْبُت عن الألباني؟

٢- هل هذه العبارة من عبارات المرجئة؟

وانتهينا مِنْ هاتينِ المسألتينِ، وبيَّنَّا ما نراهُ الحقَّ بالدليلِ، وأسألُ اللهَ ألَّا أكونَ مِمَّنْ تأخذُهُ في اللهِ لومةُ لائمٍ.

أمَّا المسألةُ الثالثةُ والرابعةُ: فكانَ في النيةِ أنْ أتعرضَ للحديثِ فيهما ولكن وجدتُ أنَّ الأمرَ قدْ طالَ، فخشيتُ أنْ يُنسِي الكلامُ بعضُه بعضًا، فتركت الكلامَ فيهما مؤقتًا، حتىٰ نتركَ الفرصةَ لإخواننا لاستيعابِ ما ذكرناهُ، وربَّما سنحتْ فرصةٌ أخرىٰ لبيانِها.

كلمةٌ أخيرةٌ أريدُ أنْ أبلغها لإخواني:

أولًا: ما تكلَّمتُ - واللهِ - إلَّا نصحًا لإخواني، فـ«الدين النصيحة»[(١)]، ودفاعًا عَنْ أئمةِ العلمِ والسنةِ، وبخاصة إمام أهلِ العصر العلامةُ الألباني.

ثانيًا: أريدُ مِنْ الإخوةِ ألَّا يقبلوا قولًا عني إلا بصوتي، أو علىٰ موقعِي، فأنا لَمْ أفوضْ أحدًا للكلامِ باسمي، ويا ليتَ إخواني مِنْ طلبةِ العلمِ يفعلونَ هذا، فنغلق البابَ علىٰ مروجي الفتنِ والشائعاتِ.

ثالثًا: ما دخلتُ في هذا الموضوع من أجلِ السجالِ، أو بُعدِ الصيت -

---

(١) أخرجَهُ مسلمٌ مِنْ حديثِ تميمٍ الداري.

Scanned with CamScanner

يعلمُ الله -؛ فلا أريدُ مِنْ أخٍ وصلَهُ كلامي أنْ يشغلَ نفسَهُ، أو يشغلَ الناسَ، أو يشغلني بمهاتراتٍ وبجدالٍ بالباطلِ، فقد أحسنَ من انتهىٰ إلىٰ ما قَدْ عَلِمَ.

رابعًا: أرجو ألا يتحزبَ لي أحدٌ - أو لغيري - فما قمْتُ أنا وإخواني من طلبةِ العلمِ والمشايخِ في بلادِنا - حفظَها اللهُ - وفي غيرِ بلادِنا إلَّا من أجلِ حربِ الحزبيةِ، فأنشدُكم اللهَ ألَّا تكونوا مِنْ دعاةِ الحزبيةِ البغيضةِ، وإياكمْ ثُمَّ إياكمْ أنْ تتحزبوا علىٰ شخصٍ، أو أنْ تقوموا علىٰ اسمِ شخصٍ، أو جماعةٍ؛ فإنَّها مِنْ دعوىٰ الجاهليةِ؛ كَمَا قالَ النبيُّ ﷺ حينما تنادىٰ المسلمونَ في غزوةِ بني المصطلقِ: «يا للمهاجرين» وقالَ الآخرُ: «يا للأنصارِ». فقالَ النبيُّ ﷺ: «**أبدعوىٰ الجاهليةِ وأنا بينَ أظهرِكم**»(١). مع أنَّ هذه الألقابَ التي تنادىٰ بها الصحابةُ - مهاجرونَ وأنصارُ- ألقابٌ شرعيةٌ، ومع ذلكَ إن كانتْ سببًا في تفريقِ المسلمين فهي من دعوىٰ الجاهلية - سلمَنا اللهُ وإياكم -.

تذييلٌ مهمٌّ علىٰ محاضرةِ: «بيني وبين الشيخ هشام البيلي»:

مَنْ أرادَ أنْ يقفَ علىٰ تفاصيلِ الكلامِ المذكورِ في هذه الرسالةِ - مِنْ أمورِ الإيمانِ عندَ أهل السنةِ والجماعةِ، وعندَ المعتزلةِ والخوارجِ والمرجئةِ - فليُراجعْ أشرطة «شرحِ العقيدة الطحاوية» علىٰ موقع الشيخ عادل السيد، وهي من الشريط رقم : (١٥٧)، إلىٰ الشريط رقم: (١٧٧).

نسأل الله لنا ولكم التوفيقَ.

❋ ❋ ❋ ❋

(١) أخرجَهُ البخاري ومسلمٌ مِنْ حديثِ جابرِ بنِ عبدِ اللهِ.

Scanned with CamScanner

بيانٌ وتحذيرٌ لِمَنْ يخشى الله[١]

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَٰنِ الرَّحِيمِ

الحمدُ للهِ ربِّ العالمينَ، وأصلِّي وأسلمُ علىٰ المبعوثِ رحمةً للعالمين، وعلىٰ آلِهِ وصحبِهِ، ومَنْ تبعهم بإحسانٍ، واقتفىٰ آثارَهم إلىٰ يومِ الدِّين؛ وبعدُ:

فهذا بيانٌ توضيحيٌّ، وتحذيرٌ لمَنْ يخشىٰ اللهَ.

أقولُ: صدرَ لي كلامٌ بعنوانِ: «بيني وبين الشيخ هشام البيلي» في شريطين، وقصدتُ بهذا الكلام الشيخَ وطلابَ علمِهِ، ومحبيهِ، مِمَّنْ أظنُّهم طلبةَ حقٍّ، وكلامي كان منحصرًا في بيانِ الآتي:

أولًا: السببُ الذي دعاني للكلامِ، وذكرتُهُ مفصلًا.

ثانيًا: اتهامُ الألباني بالإرجاءِ يبدأُ دائمًا بمقولةِ: «الألباني وافقَ قولُهُ قولَ المرجئة». ثُمَّ مَنْ قال بقولهِ يصبحُ مرجئًا قولًا واحدًا، والدليلُ علىٰ ذلكَ ما ذكرتُهُ في الإصدارِ السابقِ، ولكنْ جدَّ جديدٌ، وهو ما ذكرَهُ بعضُ تلاميذ الشيخ هشامٍ علىٰ مواقعِ «الفيس بوك» – ولو شئتُ لسميتُهم بأسمائهم – بعنوانِ: «من قالَ: الأعمال شرطٌ لكمالِ الإيمان. فهو مرجئٌ»، وما عَلِمُوا بذلك أنَّهم يُحْكِمُونَ الحبلَ حول رقابِهم، ويجعلونَ تَهمةَ الطعنِ في العلامةِ الألباني، وكونهُ مرجئًا ثابتةً لا محالةَ، وذلك برغمِ دفاعِ شيخهم عن نفسِهِ – من اتهامِهِ بالطعنِ علىٰ العلامةِ الألباني – وقوله مرارًا: قولنا: إنَّهُ وافقَ المرجئةَ شيءٌ، والحكمُ عليه بالإرجاءِ شيءٌ آخرُ.

---

(١) مفرغٌ مِنْ موقعِ الشيخِ – حفظَهُ اللهُ-.

Scanned with CamScanner

فتقول لَهُ: يا فضيلةَ الشيخِ، هذا ما جنتْهُ يداكَ، تلامذتك فَهِمُوا ما تحاول أنتَ إفهامنا بخلافِهِ، فما تجنينا عليكَ! تلامذتك هم الذين يقولونَ هذا الآنَ، وينسبونَ هذا القولَ للشيخِ الفوزان، ويجعلونَهُ علىٰ المواقعِ: مَنْ قال: إنَّ الأعمالَ شرطُ كمالٍ. فهو مرجئٌ، ولا يقولونَ: يقولُ بقولِ المرجئةِ. وهذا ما حدثَ وذكرتُهُ في الإصدارِ المُومىٰ إليهِ عن محمد عبد المقصود وتلامذتِهِ، فكانوا يقولونَ: «وقع في الإرجاءِ». «قالَ بقولِ المرجئةِ». ثُمَّ يخرجُ طلابُهم، ويقولونَ: الألباني مرجئٌ، وهذا ما يقولُهُ الطلبةُ الآنَ، وانظروا إلىٰ مواقعِ «الفيس بوك»!

ثالثًا: بيَّنا أنَّ الطعنَ في الشيخ الألباني ما خرج إلَّا مِنْ جحورِ وكهوفِ القطبيةِ، والهدفُ هو إسقاطُ الألباني، بل ومنهج الألباني الكاشف للحزبيةِ، وأهلِ الأهواءِ.

رابعًا: بيَّنا مَنْ هم المعنيونَ بلقبِ «مرجئةِ العصر» الذي يُدندنُ حولَهُ القطبيون، وللأسفِ مَنْ تأثَّر بهم من إخواننا.

خامسًا: بينَّا أنَّ مقولَةَ: «الأعمالُ كمالٌ في الإيمانِ». سلفيةٌ، وذكرنا أنَّ الشيخَ الألباني، يقولُ: الأعمالُ كمالٌ في الإيمانِ. ولكنَّ الاعتراضَ علىٰ مقولةِ: «الأعمال شرط كمال». علىٰ أنَّ العلامة الشيخَ ربيع المدخلي – حفظه اللهُ – يَعتبرُ أنَّ إنكارَ هذه المقولة أصلٌ من أصولِ الحداديةِ، وذلكَ في رسالتِهِ: «هل يجوز أنْ يُرْمىٰ بالإرجاءِ مَنْ قالَ: إنَّ الإيمانَ أصلٌ والعملَ كمالٌ (فرع)؟!» وهذا ما ذكرتُهُ في الإصدار الذي نتحدثُ عنْهُ.

سادسًا: بناءً علىٰ ما سبق بينَّا أنَّ الإشكالَ عند الشيخ هشامٍ، ومَنْ يقول بقولِهِ

Scanned with CamScanner

ليسَ في الكمالِ، وإنَّما في لفظةِ الشرطيةِ، لماذا؟؛ لأنَّ الشرطَ خارجٌ عن الماهيةِ، والذي أجمعَ عليه أهلُ السنةِ والجماعةِ: أنَّ الأعمالَ جزءٌ في الإيمانِ، فكيفَ تكونُ جزءًا، وفي نفسِ الوقتِ نقولُ إنَّها شرطٌ؟ وبناءً علىٰ ذلك يكونُ القولُ: بأنَّ الأعمالَ شرطُ صحةٍ، أو شرطُ كمالٍ مِنْ قولِ المرجئةِ، لماذا؟! قالوا: لأنَّهُ إخراجٌ للأعمالِ عن ماهيةِ الإيمانِ طِبقًا لِمَا تعارفَ عليه الأصوليون في تعريفِ الشرطِ، وهذا ما نقلَهُ الدكتورُ/ عصامُ السناني بخطِ الشيخ الفوزان.

إذنْ: الخطأُ كما يعتقدون في مقولةِ الشرط؛ لأنَّ الشرطَ خارجُ الماهيةِ، وهم يعتقدونَ – أهل السنة – أنَّهُ جُزءٌ وركنٌ في الإيمانِ، فكيفَ يجتمعان؟! هذا هو الإشكال.

سابعًا: ذكرنا أقوالَ أهلِ العلمِ في ذلك، وحررنا المسألةَ علميًّا، وهذا يقعُ في آخرِ الجزءِ الثاني من الإصدارِ – الشريط – المعنون بـ: «بيني وبين الشيخ هشام البيلي».

المقصودُ مِمَّا سبقَ، أذكرُهُ للآتي:

بيانُ أنَّنا لم نتعرضْ أصلًا لقضيةِ: حكمِ تاركِ أعمالِ الجوارحِ.

لا يلزمُ مما تعرضنا لَهُ القول بنجاة تاركِ أعمال الجوارحِ، لماذا؟ لأنَّ هذا بحثٌ قائمٌ بذاته، لَمْ نُشرْ إليه أصلًا، بل وعدتُ أنَّني سأتناولُهُ في بحثٍ قريبٍ – إنْ شاءَ اللهُ – فإنْ خرجَ أحدُهم وادَّعىٰ: أنَّ كلامي معناهُ أنني أُخرجُ العملَ من الإيمانِ فقد ظلمني وافترىٰ عليَّ، وإنْ خرج أحدُهم وقالَ: إنَّني قلتُ بنجاة تاركِ أعمالِ الخوارجِ. فقد ظلمني وافترىٰ عليَّ.

وإنْ قال: إنَّ لازمَ ما قلتَ يؤدي إلىٰ ذلكَ. فيلزمُ من كلامِهِ اتهامُ جميع

Scanned with CamScanner

الأئمةِ الذين قالوا: بشرطيةِ الأعمالِ، ومنهم الإمامُ الكبيرُ شيخُ الإسلامِ ابنُ تيميةَ، فقد قالَ: «إنَّ القولَ شرطٌ في صحةِ الإيمان».

والإمامُ ابنُ القيمِ قالَ: «إن التصديقَ شرطٌ في صحة الإيمانِ». والشيخُ حافظُ حكمي في «معارج القبولِ» قالَ: «أعمالُ الجوارحِ منهما ما هو شرطُ صحة، ومنها ما هو شرطُ كمالٍ، وقال بذلك العلامةُ ابنُ بازٍ، وابنُ العثيمين.

حتىٰ الدكتور علي الشبل في تعليقِهِ علىٰ كلام الحافظِ ابنِ حجرٍ قرَّرَ قضيةَ الشرطيه، غايةَ الأمر أنَّهُ بيَّنَ أنَّ الصلاةَ شرطٌ في صحةِ الإيمانِ، وباقي الأعمال شرطٌ في كمالِهِ.

وكذلكَ أئمة لا نستطيعُ حصرهم قالوا بذلك، وما أظن أحدًا يقولُ بهذا – يعني: يدَّعي أنَّهُ يلزمُهم أنَّهم يخرجونَ العملَ من مُسمَّىٰ الإيمان، أو يلزمُهم القولَ بنجاة تاركِ أعمالِ الجوارح – فلماذا تُلزمونَ بما لا تُلزمونَ به الأمةَ؟!

أقولُ: فليتقِ اللهَ امرؤ مسلمٌ في أنْ يُخرجَ الكلام عن سياقِهِ، أو أنْ يدعيَ عليَّ ما لَمْ أقلْهُ، قال رسولُ اللهِ ﷺ «مَنْ قالَ في مؤمنٍ ما ليس فيه أسكنَهُ اللهُ ردغَةَ الخبالِ حتىٰ يخرج مِمَّا قالَ» (١).

أذكِّرُ مَنْ كانَ في قلبِهِ إيمان، أُذكِّر مَنْ يخشىٰ اللهَ عَزَّوَجَلَّ: ﴿إِنَّ فِي ذَٰلِكَ لَذِكْرَىٰ لِمَن كَانَ لَهُۥ قَلْبٌ أَوْ أَلْقَى ٱلسَّمْعَ وَهُوَ شَهِيدٌ ﴿٣٧﴾﴾ [ق: ٣٧]

ولذلكَ حينما كنَّا نناقشُ الشيخَ هشامًا – واللهِ ما ناقشتُهُ إلَّا بكلامِهِ – كنَّا نعزوا كلَّ مقولةٍ إلىٰ الموضعِ الذي قالَها فيهِ، ولَمْ أتقولْ عليه، ولَمْ أتجنَّ عليهِ، فلا أريدُ أنْ يتقولَ عليَّ أحدٌ، أو يتجنىٰ عليَّ أحدٌ.

---

(١) أخرجَهُ أبو داودَ (٣٥٩٧) مِنْ روايةِ ابنِ عمرَ، وصححهُ الألباني.

Scanned with CamScanner

علىٰ الشيخِ هشامٍ أنْ يُلزمَ طلبتَهُ ومحبيه أنْ يتقوا اللهَ، وألَّا يقولوا في مؤمنٍ ما ليسَ فيهِ.

وليستْ القضيةُ خصومةً ومعركةً، فيكذب الواحدُ علىٰ الآخر ويتهمهُ، مِنْ ناحيتي – بفضل الله – ليستْ عندي حزبيةٌ، وليس عندي أحدٌ مِنْ سماسرةُ النت، لا يجلسونَ في مجالسي – وعندي يمتنعونَ – فليسوا بطلبةِ علمٍ، بل هم من طلبةِ الفتنة، أعيذكم بالله – يا طلبةَ العلم – أن تكونوا من سماسرةِ النت، أو مِنْ طلابِ الفتنةِ، فأنا أمثلُهم بكتَّابِ الصحف الذين يكذبونَ علىٰ الناسِ ويفتخرونَ، ويريدونها فتنًا مشتعلةً.

في النهاية أقولُ – واللهُ علىٰ ما أقولُ شهيدٌ –:

ما تكلمتُ إلَّا مِنْ أجلِ إظهارِ الحقِّ، والدفاعِ عن العلامةِ الألباني الذي ظُلِمَ حيًّا وميتًا، وأحتسبُ عند الله أنْ أجعلَ عرضي دونَ عرض الألباني، وهذا أمرٌ قليلٌ قليلٌ من حقِّه علينا، وأنا أعلمُ أني بهذا قد أبحتُ عرضي، وعرضتُ نفسي للطعنِ ممن لا يخشونَ الله – وهم كثيرٌ سلمنا الله وإياكم منهم – أدعو كلَّ من يخشىٰ اللهَ ألَّا يتعرض لنقدي إلا إذا سَمِعَ الشريطين كاملين، وفَهِمَ كلَّ ما فيهما، وبغير ذلكَ أخاصمُهُ يومَ القيامةِ، ومَنْ أرادَ أنْ يقفَ علىٰ اعتقادي في باب الإيمانِ بالتفصيلِ، فعليه بسماع الأشرطةِ مِنْ (١٥٧) إلىٰ (١٨٧) في شرحي للعقيدة الطحاوية، ولا أُحلُّ لأحدٍ أنْ يقولَ: اعتقادُ الشيخِ عادل السيد في الإيمان كذا. إلَّا بعد أنْ يسمعَ الأشرطة، ثُمَّ بعد ذلك أهلًا ومرحبًا بالمناقشةِ العلميةِ، والنقد العلمي بأدبٍ، فلسنا أكبرَ من النقدِ؛ فلا يوجدُ معصومٌ في الأمةِ إلَّا النبيَّ ﷺ

Scanned with CamScanner

أَيُّها الإخوةُ والأحبةُ أقولُ في النهايةِ: وفقني اللهُ وإياكم لِمَا يحبُ ويرضىٰ، وشرحَ اللهُ صدورَكم للحقِّ، وشرح صدري للنصحِ من أي إنسانٍ كائنًا مَنْ كان، واللهُ علىٰ ما أقول شهيدٌ.

Scanned with CamScanner

عقيدةُ الإمامِ الألباني رَحِمَهُ اللَّهُ في الإيمان مِنْ مؤلفاتِه(١)

١- الإيمانُ: قولٌ وعملٌ واعتقادٌ، والأعمالُ الصالحةُ من حقيقةِ الإيمانِ [«الذب الأحمد» ص (٣٢)، ص (٣٣)].

٢- الأعمالُ ركنٌ أصليٌّ في الإيمانِ. [مقدمة «شرح الطحاوية» ص (٥٨)].

٣- الإيمانُ يزيدُ وينقصُ. [السلسلة الصحيحة (ج ٤ ص ٣٦٩)].

٤- وجوبُ التلازمِ بينَ الظاهر والباطنِ «أعمال القلوبِ وأعمال الجوارحِ» [مقدمة «رياض الصالحين» ل - ن].

٥- جوازُ الاستثناءِ في الإيمانِ. [السلسلة الضعيفة (ج ٦ ص ١٥٢)].

٦- الفاسقُ مِنْ أهلِ الملةِ ضعيفُ الإيمانِ، يُخشىٰ عليه الكفرُ. [السلسلة الضعيفة (ج ١ ص ٢١٢)].

٧- الكفرُ يكونُ باللسانِ، والقلبِ، والجوارحِ، تكذيبًا، وجحودًا، وعنادًا، ونفاقًا، وإعراضًا، وشكًّا. [التحرير لمسائل التكفير، والسلسلة الصحيحة (ج ٧ ص ١٣٤)].

٨- الكفرُ كفرانِ: أصغرُ، وأكبرُ، وكذا الفسقُ، والظلمُ، وأثرُ ابنِ عباسٍ في ذلكَ قاصمةُ ظهرِ جماعةِ التكفيرِ. [السلسلة الصحيحة ج (٧ ص ١٣٤، ج ٦ ص ١١٢)].

٩- الصلاةُ أعظمُ أعمالِ الإسلامِ، تاركُها - المقر بوجوبها - علىٰ الراجحِ

---

(١) نقلًا عن كتابِ: «الدفاع عن أئمة السنة النبوية» (ص ١٦ : ص ٢٦) طبعةُ دارِ المنهاجِ.

Scanned with CamScanner

ليسَ كافرًا، وإنْ كانَ يُخشىٰ عليه الكفرُ، وإذا قَدَّمَ السيفَ عليها كَفَرَ، وخرجَ مِنْ الملةِ. [السلسلة الضعيفة (ج ١ ص ١٣٢ ، ج ٧ ص ١٣٧)].

١٠- سبُّ اللهِ، أو رسولِهِ - وما في معناهما -: كفر أكبرُ - يضادُّ الإيمانَ من كلِّ وجهٍ - وهو مخرجٌ للمتلبسِ به مِنْ دائرةِ الإسلامِ بوجودِ شرطِهِ المعتبر. [السلسلة الصحيحة (ج ٧ ص ١٣٤)].

١١- قائلُ: لا إلهَ إلا اللهُ - مخلصًا بها قلبه - ينجو مِن الخلودِ في النارِ - بمشيئةِ اللهِ - ولو كانَ تاركًا لأعمالِ الجوارحِ، وإيمانُهُ منقوصٌ منقوصٌ. [السلسلة الصحيحة (ج ٧ ص ٦١٦)].

١٢- الحكمُ بغيرِ ما أنزلَ اللهُ كفرٌ؛ لكنه قد يكونُ أصغرَ؛ غيرَ مخرجٍ من الملةِ، إذا كان عمليًّا، وقد يكونُ أكبرَ مخرجًا من الملةِ - بمعنىٰ الفسق - إذا كانَ عَن استحلالِ عقائدي، أو نحوِهِ. [التحذير من فتنة التكفير، السلسلة الصحيحة (ج ٧ ص ١٣٤)].

١٣- الكافرُ مَنْ كفَّرهُ اللهُ ورسولُهُ، ولا دليلَ علىٰ القطعِ بتحققِ شيء مِنْ ذلكَ علىٰ سبيلِ الردةِ إلَّا بتركِ الشهادتين أو نقضِهما - قولًا، أو فعلًا، أو اعتقادًا -. [السلسلة الصحيحة (ج ١ ص ٢١٣)].

١٤- يُرجحُ الإمامُ الألباني رَحِمَهُ اللَّهُ أنَّ الخلافَ بينَ أهلِ السنةِ ومرجئةِ الفقهاءِ: خلافٌ حقيقي، وليسَ صوريًّا لفظيًّا. [العقيدة الطحاوية ص (٦٢، ٦٣)].

١٥- الأعمالُ الصالحةُ -كلُّها - شرطُ كمالٍ عند أهل السنةِ خلافًا للخوارجِ والمعتزلة. [السلسلة الصحيحة (ج ٧ ص ١٣٧)].

Scanned with CamScanner

١٦- أنَّ الإيمانَ بدون عملٍ لا يُفيدُ، فاللهُ عَزَّوَجَلَّ حينما يذكرُ الإيمانَ يذكرُهُ مقرونًا بالعملِ الصالحِ؛ لأنَّنا لا نتصورُ إيمانًا بدون عملٍ صالحٍ، إلَّا إنْ كانَ نتخيله خيالًا، آمَنَ مِنْ هنا؛ قالَ: أشهدُ أنْ لا إله إلا اللهُ وأشهدُ أنَّ محمدًا رسولُ اللهِ. وماتَ مِنْ هنا...

هذا نستطيعُ أنْ نتصورَهُ، لكن إنسانٌ يقولُ: لا إلهَ إلا اللهُ، محمدٌ رسولُ اللهِ، ويعيشُ دهرًا - مِمَّا شاءَ اللهُ - ولا يعمل صالحًا، فعدمُ عملِهِ الصالحِ هو دليلٌ أنَّهُ يقولُها بلسانِهِ، ولَمْ يدخل الإيمانُ إلىٰ قلبِهِ، فذكرَ الأعمالَ الصالحةَ بعد الإيمانِ ليدلَّ علىٰ أنَّ الإيمانَ النافعَ هو الذي يكونُ مقرونًا بالعملِ الصالحِ. [شرح الأدب المفرد - الشريط السادس الوجه الأول].

❋ ❋ ❋ ❋

Scanned with CamScanner

Scanned with CamScanner

فهرس الموضوعات

مقدمة الشيخ حسن عبد الوهاب البنا ٥
مقدمة المعتني..... ٩
مقدمات ممهدات ١٦
مكالمة الشيخ حسن البنا مع هشام البيلي ٢١
بيان سبب الرد (الانتفاض من أجل العلامة الألباني) ٢٣
سر تزكية علماء السعودية لبعض الجماعات في بداية الأمر ٢٥
محمد قطب وسفر الحوالي مصدر مقولة: «مرجئة العصر» ٢٨
عدم اعتراض أئمة العصر علىٰ الشيخ الألباني في مقولته ٣٢
تجرؤ هشام البيلي علىٰ العلامة الألباني، وضرب المثال به علىٰ الإرجاء... ٣٤
المسألة الأولىٰ: هل عبارة شرط الكمال تثبت عن الألباني؟ ٣٧
المسألة الثانية: هل عبارة شرط الكمال من عبارات المرجئة..... ٤٢
نشأة عبارة «مرجئة العصر» ٤٢
تحقيق مذهب البيجوري، وهل هو من مرجئة العصر؟ ٤٣
تحقيق مذهب الكوثري، وهل هو من مرجئة العصر؟ ٤٥
تعليق العلامة الألباني علىٰ كلام الكوثري في تأنيبه ٥٠
كلام العلامة ربيع المدخلي – حفظه الله – حول عبارة: «الإيمان أصل، والعمل كمال (فرع)»..... ٥١
تذييل مهم جدًّا بخصوص مذهب «مرجئة العصر» ٥٢
كلام العلامة ابن القيم في أنواع معرفة الله..... ٥٨

Scanned with CamScanner

كلام شيخ الإسلام ابن تيمية في الرد علىٰ مرجئة الفقهاء ٥٩
سر تاريخ (١٤٠٦ هـ) وعلاقته بمقولة: «مرجئة العصر» ٦٠
ظهور مصطلح (شرط الكمال) علىٰ لسان الحافظ ابن حجر ٦٣
استدراك الشيخ الشبل علىٰ الحافظ ابن حجر مع توضيح مهم ٦٦
كلام العلامة الربيع في مسألة جنس العمل..... ٧٠
هل الخطأ في لفظة الكمال أم لفظة الشرط؟ ٧١
بيان حقيقة تسجيل هشام للعلامة الفوزان..... ٧٢
مناقشة قول العلامة الفوزان حول القول بالشرطية ٧٤
أقوال العلماء والأئمة بالشرطية..... ٧٦
تعليق الألباني علىٰ كلام ابن القيم..... ٧٩
فتوىٰ اللجنة الدائمة التي استشهد بها هشام ٨٠
كلام ابن القيم حول حقيقة الإيمان ٨٣
شرح العلامة ابن باز لكلام شيخ الإسلام ابن تيمية في الإيمان ٨٥
ضرب المثال لتوضيح الشرطية والركنية ٨٨
بيان صواب العلماء في اختيار كلمة الشرط..... ٨٩
كلمة أخيرة..... ٩١
تذييل مهم..... ٩٢
بيان وتحذير لمن يخشىٰ الله ٩٣
عقيدة الإمام الألباني رَحِمَهُ اللَّهُ في الإيمان من مؤلفاته ٩٩
فهرس الموضوعات..... ١٠٣

❀ ❀ ❀ ❀

Scanned with CamScanner

قالَ ابنُ تيميةَ: «وأنَّ القولَ مِنَ القادرِ عليهِ شرطٌ في صحةِ الإيمانِ» [الصارم المسلول ص ٥٢٣].

قالَ ابنُ القيم: «فإنَّ تصديقَ القلبِ شرطٌ في اعتقادِها وكونِها نافعةً» [الصلاة وحكم تاركها ص ٢٦].

قالَ حافظُ حكمي: «والفرقُ بينَ هذا - يعني المعتزلة والخوارج - وبينَ قولِ السلفِ الصالحِ أنَّ السلفَ لَمْ يجعلوا كلَّ الأعمالِ شرطًا في الصحةِ، بل جعلوا كثيرًا منها شرطًا في الكمالِ» [معارج القبول ج٢ ص٥٠٨].

جمهورية مصر العربية - القاهرة
ش الهدي المحمدي - أحمد عرابي - مساكن عين شمس
جوال: 01227483263 - 01285183442
Zahran_75@yahoo.com
Zahran_75@hotmail.com

Scanned with CamScanner